مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية ٢٠٠٥

النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير

أحمد يوسف أحمد
جوزيف سماحة
محسن عوض

أحمد السيد النجار
عبد الحسين شعبان
نيفين مسعد

تحرير

مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية ٢٠٠٥

النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير

أحمد يوسف أحمد
أحمد السيد النجار
جوزيف سماحة
عبد الحسين شعبان
محسن عوض
نيفين مسعد

تحرير

أحمد يوسف أحمد
نيفين مسعد

حـال الأمـة العربيـة ٢٠٠٥

النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية ٢٠٠٥ : النظام العربي : تحدي البقاء والتغيير/ أحمد يوسف أحمد . . . [وآخ .]؛ تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد .

١٤٣ ص .

ISBN 9953-82-068-6

١ . النظام السياسي ـ البلدان العربية . ٢ . الإصلاح السياسي ـ البلدان العربية . ٣ . القضية الفلسطينية . ٤ . أزمة دارفور (السودان) . ٥ . العراق ـ الوضع السياسي . ٦ . البلدان العربية ـ الوضع الاقتصادي . ٧ . العلاقات العربية . ٨ . البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ إيران . أ . أحمد، أحمد يوسف (محرّر) . ب . مسعد، نيفين (محرّر) .

320.956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/ أبريل ٢٠٠٦

المحتويـــــــات

خلاصـــة تنفيذيـــة ٩

تمهيـــــد ٢٥

أولاً : النظام العربي الرسمي ٢٧

١ ـ قمة الجزائر ٢٧

٢ ـ القمة العربية الطارئة! ٣٣

٣ ـ «مبادرة» الجامعة في العراق ٣٥

٤ ـ خطوات على طريق التطوير ٣٧

ثانياً : الإصلاح السياسي ٤١

١ ـ تجدد اللجوء إلى الانقلاب العسكري كآلية للتغيير ٤٤

٢ ـ تعمق أزمة الأحزاب السياسية العربية ٤٦

٣ ـ حيوية الشارع العربي ٤٩

٤ ـ صعود الإسلاميين ٥١

٥ ـ اتساع نطاق العنف السياسي ٥٥

ثالثاً : تطور القضية الفلسطينية ٥٧

١ ـ فك الارتباط من جانب واحد ٥٧

٢ ـ قضايا الداخل الفلسطيني بعد رحيل الرئيس عرفات ٦١

أ ـ هيكلة السلطة وإجراء الانتخابات ٦١

ب ـ قضايا الإصلاح ٦٦
٣ ـ المقاومة المسلحة والوحدة الوطنية: المسار الحرج ٦٨
رابعاً : أزمة العلاقات اللبنانية ـ السورية ٧٣
خامساً : الوضع في العراق ٨٧
سادساً : السودان بين استحقاقات المرحلة الانتقالية لتقرير مصير الجنوب ومضاعفات أزمة دارفور ٩٧
١ ـ اتفاق سلام جنوب السودان ٩٧
٢ ـ أزمة دارفور ٩٩
٣ ـ المصالحة الوطنية ١٠٣
٤ ـ إقرار الدستور الانتقالي ١٠٥
أ ـ من منظور حقوق الإنسان ١٠٦
ب ـ من منظور الديمقراطية ١٠٧
ج ـ هيكل الدولة ومستويات الحكم ١٠٧
سابعاً : أداء الاقتصادات العربية ١٠٩
١ ـ تبعية الناتج والصادرات لإيرادات القطاع النفطي ١٠٩
٢ ـ النمو ما زال تابعا لأسعار النفط، والاستثمارات المحركة له ما زالت بطيئة ١١٥
٣ ـ تحرير التجارة العربية والاختراق الأمريكي المعاكس بـ «الكويز» ... ١١٨
أ ـ الإسراع بعملية تحرير التجارة العربية البينية ١١٨
ب ـ اتفاق «الكويز» ١١٩
(١) «الكويز» يطيح بثوابت مصر الوطنية وحقوق السلطة التشريعية ١٢١
(٢) توقيت الاتفاق يجعله بلا جدوى اقتصادية ١٢٣
(٣) «الكويز» يحرر التجارة الإسرائيلية مع مصر والأردن ويسهل اختراقها للمقاطعة العربية ١٢٧

(٤) مواجهة «الكويز» بحرمان المتورطين فيها من الأسواق العربية ١٢٩

ج ـ اتفاق تصدير الغاز من مصر لإسرائيل . .
كارثة جديدة على درب «الكويز» ١٣٠

ثامناً : الدور الإيراني في المنطقة العربية: الأبعاد والتداعيات ١٣٣

١ ـ العراق المحتل، ساحة للتجاذب بين الولايات المتحدة وإيران ١٣٤

٢ ـ المثلث الإيراني ـ السوري ـ اللبناني؟ ١٣٨

٣ ـ البعد الأمني في الملف النووي الإيراني ١٣٩

خاتمـــــــة ١٤٣

خلاصـــة تنفيذيـــة

النظـام العربـي: تحـدي البقـاء والتغييـر(*)

يتناول هذا التقرير حال الأمة العربية في عام ٢٠٠٥ من خلال التركيز على ثمانية موضوعات رؤي أنها تغطي التطورات الرئيسة التي مرت بالأمة في ذلك العام. تناول اثنان منها النظام العربي من منظور شامل مرة بالتركيز على التفاعلات بين الدول العربية في إطار النظام العربي الرسمي، وثانية بتتبع عملية الإصلاح السياسي داخل النظام، واختصت الموضوعات الأربعة التالية بالقضايا العربية المحورية في عام ٢٠٠٥ وهي القضية الفلسطينية والعلاقات السورية ـ اللبنانية، والأوضاع في كل من العراق والسودان، ثم تناول الموضوع السابع أهم ملامح الوضع الاقتصادي العربي في ذلك العام، واختتم التقرير بتحليل الدور الإيراني في المنطقة العربية.

(*) بناء على تكليف مركز دراسات الوحدة العربية قام كل من أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد بالإشراف على إعداد تقرير حال الأمة ٢٠٠٥ وتحريره، وقد قبل كل من (وفق الترتيب الهجائي) أحمد السيد النجار وجوزيف سماحة وعبد الحسين شعبان ومحسن عوض مشكورين المساهمة بإعداد الأوراق التي تكون منها التقرير، فأعد أحمد السيد النجار الورقة الاقتصادية، وجوزيف سماحة الورقة الخاصة بالعلاقات اللبنانية ـ السورية، وعبد الحسين شعبان ورقة العراق، ومحسن عوض ورقتي الصراع العربي ـ الإسرائيلي والسودان، فيما أعد أحمد يوسف أحمد الورقة الخاصة بالنظام العربي الرسمي ونيفين مسعد الورقتين الخاصتين بالتطورات المتعلقة بالديمقراطية في هذا النظام وبالدور الإيراني في المنطقة العربية. وفي أعقاب اكتمال الأوراق جرت عملية التحرير النهائي للتقرير من قبل أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد دون تدخل في مضمون التوجهات الواردة في الأوراق المختلفة والتي يعتقد المحرران أن توجهاتها العامة كانت مشتركة. ثم دعا مركز دراسات الوحدة العربية إلى حلقة نقاشية حول التقرير عقدت في مقر المركز بتاريخ ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ وحضرها كل من (وفقاً للترتيب الهجائي): أحمد يوسف أحمد ـ أديب الجادر ـ بسام ضو ـ جهاد الزين ـ خير الدين حسيب ـ سليم الحص ـ سمير كرم ـ سمير مقدسي ـ صباح ياسين ـ طلال عتريسي ـ عدنان السيد حسين ـ معن بشور ـ نيفين مسعد، كما قدم كل من الطاهر لبيب وسعدون حمادي وطلعت مسلم ومنير الحمش ملاحظات مكتوبة على التقرير، وفي أعقاب ذلك قام المحرران بإدخال التعديلات المطلوبة والتي لم تمس توجهاته العامة.

وقد أظهر التحليل في كافة الموضوعات السابقة تفاقم المخاطر والتهديدات المحدقة بالأمة سواء كان مصدرها نابعاً من داخل النظام العربي نفسه أو من بيئته الإقليمية والعالمية. غير أن التحليل أظهر في الوقت نفسه أن قوى المقاومة والتغيير قد واصلت فعلها الإيجابي كما تمثل في استمرار صمود المقاومة الفلسطينية وتفويض الشعب الفلسطيني ديمقراطياً لها في الإمساك بزمام قيادة مسيرته، ومثابرة المقاومة العراقية على إنهاك المحتل واستنزافه، والصعود النسبي لبعض قوى التغيير وحركة الجماهير في عدد من الأقطار العربية، الأمر الذي يمكن النظر إليه باعتباره إشارة واعدة بمستقبل عربي أفضل.

أولاً: النظام العربي الرسمي

تناول التقرير في هذا الجزء أربعة موضوعات عن قمة الجزائر الدورية في آذار/ مارس ٢٠٠٥، ومحاولات عقد قمة طارئة في النصف الثاني من العام، ومبادرة الجامعة العربية في العراق، والخطوات التي أنجزت على طريق تطوير الجامعة العربية، وقد ظهر من هذه الموضوعات الأربعة أن النظام العربي الرسمي قد راوح في مكانه كما يتضح من قرارات قمة الجزائر، وأنه عندما بادر بمحاولة استعادة زمام المبادرة كما في الدعوة إلى قمة عربية طارئة أو مبادرة للجامعة العربية في العراق تأكدت القيود الكابحة لهذا النظام، فأجهضت الدعوة وتعثرت المبادرة. أما الخطوات التي شهدتها نهاية العام بخصوص إنشاء البرلمان العربي الموحد وتغيير آلية التصويت فقد ثارت علامات استفهام حقيقية حول مدى ما تمثله من إضافة إلى مسيرة تطوير الجامعة.

في هذا الإطار بدا أن الإنجاز الأول لقمة الجزائر في مجال الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو الحفاظ على السقف المنخفض لمبادرة قمة بيروت ٢٠٠٢ بعد أن ظهرت أفكار تفضي إلى مزيد من التنازلات بتقديم خطوات التطبيع على تنفيذ إسرائيل للالتزامات المتواضعة المطلوبة منها بموجب المبادرة، ولم تغير القمة شيئاً من الموقف العربي المتكيف مع احتلال العراق والذي ظهر جلياً منذ قبول مجلس الحكم الانتقالي الذي شكلته سلطة الاحتلال ممثلاً للعراق في جامعة الدول العربية منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، وتفادت القمة أصلاً بحث الأزمة في العلاقات السورية ـ اللبنانية على الرغم من خطورتها على طرفيها وعلى النظام العربي ككل، ولم توافق القمة إلا على ثلاث خطوات للتطوير تمثلت في إنشاء برلمان عربي انتقالي وتأسيس هيئة لمتابعة القرارات وتعديل آلية اتخاذ القرارات. كذلك بدا النظام العربي من خلال قرارات القمة فاقداً للمبادرة في قضايا كقضية السودان التي تلعب الدور المحوري فيها آليات غير عربية، والصومال التي قدمت حكومته الافتراضية طلباً للقمة تم تجاهله بإرسال قوات

عربية، والصحراء التي لم يأت على ذكرها أحد إلا رئيس الوزراء الإسباني في كلمة أمام القمة.

أما محاولة عقد قمة عربية طارئة فقد بدأت بدعوة القيادة المصرية إلى عقدها يوم ٣ آب/ أغسطس بدعوى استباق تطورات خطيرة سوف يشهدها العراق وفلسطين، وكان مبعث الدهشة في هذه الدعوة أن احتلال العراق نفسه لم يستثر همة أحد لعقد قمة طارئة، وفي البداية تذرعت الدول العربية بوفاة الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية لتأجيل قبول الفكرة، ثم أثبتت التطورات اللاحقة أن غالبية الأطراف العربية لا تريد عقدها.

وأما مبادرة جامعة الدول العربية فقد بدأت بقرار من اللجنة الخاصة بالعراق التي شكلها المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورة أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، وعندما اجتمعت هذه اللجنة في أول تشرين الأول/ أكتوبر قررت إيفاد الأمين العام في مهمة للعراق، ولوحظ أن هذه المبادرة لم تنطلق من مرجعية إنهاء الاحتلال وإنما تحقيق المصالحة الوطنية فيه، وهي مهمة شاقة بدورها بالنظر إلى الاستقطاب السياسي الحاد في العراق، الأمر الذي جعل رد فعل القوى المتعاونة مع الاحتلال معادياً وحاداً إزاءها. وعموماً فإن المبادرة لم تسفر سوى عن عقد اجتماع تحضيري لمؤتمر للوفاق الوطني في مقر الجامعة بالقاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر اتفق فيه على عقد المؤتمر ذاته في شباط/ فبراير أو آذار/ مارس ٢٠٠٦ غير أن الموعد تأجل لاحقاً إلى حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ وهو ما يؤكد عجز المبادرة عن التأثير في مجريات الأمور في العراق.

وأخيراً فإن الأيام الأخيرة من عام ٢٠٠٥ قد شهدت انعقاد البرلمان العربي الانتقالي في مقر الأمانة العامة بالقاهرة واجتماعاً استثنائياً للمجلس الوزاري للجامعة أقر فيه تعديل آليات التصويت في مجالس الجامعة المختلفة بحيث يبت في القضايا الموضوعية بأغلبية الثلثين والإجرائية بالأغلبية البسيطة وهما خطوتان اختلف على تقييمهما اختلافاً بيناً، فذهب فريق إلى انعدام جدوى برلمان كهذا في ظل هشاشة برلمانات الدول العربية ـ إن وجدت ـ وعدم توقع أي مردود إيجابي من تغيير قواعد التصويت، لأن معظم القرارات التي كانت تتم بالإجماع في السابق لم يكن ينفذ، بينما اعتقد فريق ثان أن القرارات السابقة تعد خطوة على طريق طويل وشاق لتطوير الجامعة، وبفرض صحة ما يعتقده هذا الفريق فإن الخبرة الماضية تثبت أنه ما لم يتغير المناخ السياسي العربي بصفة عامة فلن يكون لهذه القرارات تأثير يذكر على تطوير الجامعة.

ثانياً: الإصلاح السياسي

استمرت جهود الإصلاح السياسي في عام ٢٠٠٥ على حالها من حيث الاجتزاء والتردد، بل التناقض أيضاً. ويعزى ذلك إلى انعدام الإرادة الجادة لتحقيق الإصلاح والاكتفاء بتعديلات شكلية لمواجهة الضغوط الدولية من جهة، وعدم تبلور عمل جماهيري منظم يمكن أن يمثل قوة ضغط فاعلة رغم بعض مظاهر حيوية الشارع العربي من جهة أخرى. وبشكل عام تكشف متابعة مسار عملية الإصلاح السياسي في العام المنصرم عن أربع ظواهر أساسية يمكن تسليط الضوء عليها لارتباطها بتحليل سيناريوهات التطور السياسي المحتمل في المنطقة.

إحدى هذه الظواهر، تجدد اللجوء إلى الانقلاب العسكري كآلية للتغيير السياسي، الأمر الذي يثير استفهاماً حول احتمال امتداد هذا التطور إلى عدد من البلدان العربية الأخرى على ضوء انسداد قنوات الإصلاح بالطرق السلمية، إذ يلفت النظر إلى أنه من بين ست حالات لتغيير رئاسة الدولة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، لم تُفَعَّل الآلية الانتخابية إلا في حالة واحدة، بينما كانت الآلية الوراثية هي المعتمدة في حالات أربع، واستخدم الانقلاب في الحالة الأخيرة. ومع كل المحاذير التي تحيط بالانقلاب كآلية للتغيير، ومع التسليم بخصوصية النموذج في الحالة الموريتانية، إلا أن غياب الدولة في أكثر من قطر عربي وعجزها عن ضبط الفوضى السياسية وعن وقف تفشي ظاهرة الفساد السياسي وتمسك نخبها الحاكمة مع ذلك بمقاليد السلطة، يجعل احتمال تكرار النموذج الموريتاني احتمالاً غير مستبعد.

ظاهرة أخرى تتمثل في تعمق أزمة الأحزاب السياسية العربية على نحو أبرز هزال تلك الأحزاب أكثر مما كان عليه الوضع في أي عام آخر، فبعد أن كان القضاء ساحة للفصل في الصراعات الحزبية الداخلية بين قوى وأجنحة وتيارات مختلفة برز لأول مرة النزاع المسلح بين الفصائل المتناحرة. وفي الوقت الذي شغلت فيه الأحزاب بشؤونها عما سواها كان ثمة تنام لدور المستقلين في الحياة السياسية على نحو يؤكد بكل وضوح ضعف قدرة تلك الأحزاب على التعبئة الجماهيرية. وحيثما تمأسست الخلافات الإثنية والنعرات المذهبية في أطر حزبية في هذا القطر العربي أو ذاك، فإنها ساعدت على مزيد من تشويه الساحة الحزبية وأغلقت كل مجال أمام قدرة قواها على التشبيك والتنسيق السياسي.

ظاهرة ثالثة ترتبط إلى حد بعيد بسابقتها هي ظاهرة حيوية الشارع العربي المنقطعة الصلة على الأرجح بأي من الأحزاب السياسية. جزءٌ من تلك الحيوية جاء عفوياً في شكل هبات جماهيرية تفاعلاً مع أحداث قومية أو مع تطورات داخلية

وارتباطاً بشكل خاص بقضية تعثر مساعي الإصلاح السياسي. لكن جزءاً آخر عبر عنه ظهور حركات احتجاجية يتوفر لها حد أدنى من التنظيم من دون أن تقيد بالأطر الحزبية المعطلة، وإن فتحت عضويتها أمام الأحزاب القائمة على نحو ينذر بنقل سلبيات تلك الأحزاب نفسها إلى داخل المحركات الجماهيرية، هذا إضافة إلى عمل تلك الحركات في أحيان كثيرة في شكل جزر منعزلة عن بعضها البعض.

ظاهرة رابعة هي صعود الإسلاميين، فمع أن هذه الظاهرة لها جذورها التي تعود إلى مطلع التسعينيات في الجزائر والأردن واليمن، إلا أن امتدادها إلى مصر بما لها من ثقل سياسي عربي أثار أكثر من استفهام حول حدود التعميم منها. وشاب تحليل الظاهرة قدر من المبالغة على ضوء ما تردد عن الرهان الخارجي على البديل الإسلامي كبديل قادر على إحلال الاستقرار السياسي، كذلك بسبب عدم الدقة بفعل المقارنة بين الواقعين المصري والفلسطيني على ما بين الواقعين من اختلاف جذري. كذلك كان من الأسئلة المرتبطة بهذا الصعود انعكاسه على التطور السياسي للمنطقة ولا سيما أنه جاء في ظروف احتقان ديني ومذهبي وطائفي في أقطار المشرق العربي تحديداً، وحلول الانتماءات الأولية الضيقة محل الانتماءات الوطنية الجامعة.

وكمحصلة لكل ما سبق بدا مفهوماً أن تتسع دائرة العنف السياسي وتتعدد محاوره ومستوياته، فإذا كان العراق قد مثل الحالة القصوى لانفلات الأوضاع الأمنية في إطار ما يمكن وصفه بحرب الكل ضد الكل، فإن أكثرية الدول العربية الأخرى اتخذت مواقع مختلفة على مقياس العنف السياسي وشملت تلك الدول بين ما شملت البحرين، واليمن، والأردن، ومصر، والسودان، والسعودية، والجزائر، وموريتانيا.

ثالثاً: تطور القضية الفلسطينية

شهدت القضية الفلسطينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير تطورات فريدة منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ بدءاً بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة وتفكيك مستوطناتها داخل القطاع في إطار خطة فك الارتباط من جانب واحد وانتهاءً بالصعود السياسي لحماس في الانتخابات البلدية والتشريعية لعام ٢٠٠٥ ومطلع ٢٠٠٦. وقد انطلقت خطة فك الارتباط من ادعاء غياب شريك فلسطيني يمكن التقدم معه في عملية سلام متبادلة.

وقد قامت الدبلوماسية المصرية بجهود لتيسير تنفيذ فك الارتباط فدعت كلاً من رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الفلسطيني والعاهل الأردني إلى اجتماع في شرم

الشيخ في شباط/ فبراير اختتم بإعلان فلسطيني ـ إسرائيلي حول وقف تبادل أعمال العنف والاتفاق على تشكيل لجان لمتابعة تنفيذ الخطة، ثم نظمت الحكومة المصرية جولة حوار في القاهرة في آذار/ مارس بمشاركة رئيس السلطة الفلسطينية و١٢ فصيلاً انتهى بالاتفاق على تهدئة مع إسرائيل على ألا تكون من طرف واحد، كما توصلت مصر إلى توقيع بروتوكول يتيح نشر ٧٥٠ جندياً مزودين بأسلحة خفيفة على امتداد الحدود بين مصر وقطاع غزة.

وقد مهد هذا كله لتنفيذ خطة فك الارتباط بحيث أتم الجيش الإسرائيلي انسحابه في ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، وأعاد نشر قواته حول القطاع وعزله بالكامل عن محيطه العسكري، كذلك عرقلت إسرائيل التوصل إلى اتفاق حول المعابر حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، وبغض النظر عن تفاصيل الاتفاق فإن الواقع الميداني يؤكد السيطرة الفعلية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي على حرية التنقل والحركة من قطاع غزة وإليه.

وفي ما يتعلق بقضايا الداخل الفلسطيني فلقد أسفرت الانتخابات الرئاسية التي أجريت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ عن فوز محمود عباس بنسبة ٦٢ بالمئة من الأصوات، وهو ما اعتبره تفويضاً شعبياً للتحرك في اتجاه محادثات السلام بينما أعربت الفصائل عن رفضها هذا المعنى لأنه حصل على ٦٢ بالمئة من أصوات المشاركين في الانتخابات ونسبتهم ٦٥ بالمئة، وقد شاركت حماس في الانتخابات البلدية التي أجريت على مراحل في عام ٢٠٠٥ ـ عكس موقفها المقاطع للانتخابات الرئاسية ـ وحققت فيها نتائج لافتة كانت مقدمة لاكتساحها الانتخابات التشريعية التي أجريت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ وذلك بحصولها على ٥٦,٠٦ بالمئة من مقاعد المجلس الذي بلغت نسبة المشاركة في انتخاباته ٧٧,٦٩ بالمئة، وهو ما مثل بحق «زلزالاً سياسياً» بحكم دلالاته الفلسطينية والعربية والإقليمية، ولم تدخر إسرائيل وسعاً في إظهار ردود فعلها المعادية لهذه التطورات وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية لإجهاض فوز حماس بتأييد أمريكي وأوروبي واضح.

وفي مجال الإصلاح الداخلي تركزت جهود السلطة الوطنية في ٢٠٠٥ على عدة ملفات أساسية للإصلاح وهي إصلاح الأجهزة الأمنية والقضاء والإدارة والاقتصاد، ومع ذلك استمرت حالة الانفلات الأمني وتدهور الأوضاع الاقتصادية، كما واجه القانون الجديد للسلطة القضائية الذي أقرته السلطة الوطنية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ انتقادات عديدة من الدوائر القضائية ومنظمات حقوق الإنسان على أساس عدم عرضه على مجلس القضاء الأعلى قبل إصداره وتعارضه مع القانون الأساس الذي ينص على استقلالية القضاء، وقد طعن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في

دستورية القانون، وأصدرت المحكمة الفلسطينية الدستورية العليا حكمها في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر بعدم دستوريته.

وتبقى المقاومة حجر الزاوية في مسار تطور القضية، ويلاحظ في هذا الصدد أن إسرائيل قد واصلت استهداف فصائلها وتقويض كافة صيغ التهدئة التي التزمت بها هذه الفصائل، كما ثابر رئيس السلطة الفلسطينية على إدانة أعمال المقاومة، ووصل الأمر إلى مواجهات بين عناصر من الفصائل والشرطة الفلسطينية على خلفية هذا التناقض.

وهكذا وضعت تطورات القضية الفلسطينية خلال المدة التي يغطيها التقرير نهاية لحقبة من خداع البصر حول عملية التسوية السياسية، وكذلك عملية الإصلاح السياسي التي ظلت إسرائيل والولايات المتحدة تتخذان منها ذريعة لتعطيل التسوية، فلما تحقق أهم أبعاد هذا الإصلاح بانتخابات نزيهة اتخذت نتيجتها ذريعة مضافة لمزيد من التعطيل، وفي مواجهة هذا النهج يظل حجز الزاوية هو تأكيد الوحدة الوطنية الفلسطينية والإصرار على الاحتفاظ بخيار المقاومة ودعمه.

رابعاً: أزمة العلاقات اللبنانية ـ السورية

كان عام ٢٠٠٥ هو عام التدهور المريع في العلاقات اللبنانية ـ السورية وهو ما يظهر من إقدام الجيش السوري على إتمام انسحابه من كامل الأراضي اللبنانية قبل نهاية نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ نتيجة تضافر ضغوط دولية ولبنانية، وأنهى هذا الانسحاب ثلاثة عقود تقريباً من الوجود السوري في لبنان الذي كان علامة فارقة على دور سوريا ونفوذها الإقليميين. ولم يؤد الانسحاب إلى أي تطبيع بين لبنان وسوريا على أساس أن استعادة «السيادة» اللبنانية هي المقدمة لذلك، لأن البلدين لاعتبارات سورية ولبنانية دخلا بعده في دينامية يغلب عليها التوتر كما اتضح من إقفال المعابر الحدودية بقرار سوري، والحملات الإعلامية العنيفة المتبادلة بمشاركة كبار المسؤولين على الجانبين، والاعتداءات على العمال السوريين في لبنان، وانتكاس التنسيق في السياسة الخارجية، وبروز مطالبة لبنانية بالتمثيل الدبلوماسي وترسيم الحدود بين البلدين.

بموازاة هذا الواقع عاش لبنان سلسلة من الاغتيالات ومحاولات الاغتيال والتفجيرات الأمنية أتى على رأسها اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، وهو الحدث الذي غير من الوضع في لبنان وفي علاقاته مع سوريا وبخاصة أنه اندفع لبنانيون كثيرون إلى اتهام دمشق بالمسؤولية عنه،

وهو تدهور لم يعد محصوراً بين النظام السوري والأغلبية النيابية التي برزت في الانتخابات التشريعية التي جرت بعد الاغتيال وإنما استند إلى وعي سائد لدى فئات لبنانية واسعة بأن النظام السوري يريد بها شراً وإلى وعي فئات سورية بأن لبنان أصبح مصدر تآمر على سوريا، وهو شرخ يصعب ردمه بسهولة لأن جذوره ضاربة في وطنية لبنانية تعادي العروبة حتى لو ادعت العكس، ووطنية سورية تفهم العروبة بشكل يسمح لها بتعميم موقف سلبي ضد شعب عربي آخر.

غير أنه يصعب استكمال فهم ما جرى من دون التوقف عند عدد من العوامل الأخرى تأتي في مقدمتها السياسة الأمريكية حيال سوريا ولبنان في إطار ما استجد عليها حيال الإقليم كله. لقد تميز عقد التسعينيات أمريكياً بأنه عقد السعي إلى تسويات مع سوريا كجزء من السعي إلى التسوية والاستقرار في المنطقة، وكان هذا هو الوجه الآخر للاحتواء المزدوج للعراق وإيران، غير أن هذا التوجه قد انتهى مع بداية الألفية الثالثة لعدة عوامل أهمها وصول جورج بوش إلى موقع الرئاسة في مطلع ٢٠٠١ مستنداً إلى المحافظين الجدد الذين تحالفوا بدورهم مع المحافظين التقليديين والذين كانت لهم مواقفهم المسبقة من سوريا ونظامها وسياستها في لبنان وحلفائها فيه، وأصبحت هذه المواقف بوصولهم إلى الحكم سياسة قابلة للتنفيذ تستند إلى رؤية جديدة لمصادر الخطر والتهديد وللصراع الواجب مع الدول الراعية للإرهاب وللعنوان الشامل الذي يمكن من خلاله إعادة هيكلة المنطقة ونشر الديمقراطية.

في هذا الإطار تم غزو العراق وتعززت علاقة التحالف مع إسرائيل، ولم يكن غريباً أن تبادل واشنطن ودمشق بالعداء لأسباب سورية وإيرانية وفلسطينية وعراقية. لقد صدر «قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان» في هذه الأجواء، وزادت العقوبات على دمشق، وبدأ التحضير لـ «قانون تحرير سوريا»، وتم التسامح مع قصف إسرائيلي على مشارف دمشق. لا وجود إذاً لسياسة أمريكية مستقلة حيال لبنان إلا في إطار السياسة الإجمالية تجاه المنطقة وموقع سوريا فيها.

وإذا كان ما لحق بالسياسة الأمريكية مفهوم بعض الشيء فإن الغموض يظلل الانعطافة التي أحدثتها فرنسا في سياستها حيال لبنان وسوريا، وإن كان ممكناً ردها بصفة عامة إلى حسابات فرنسية جديدة تستند إلى أنه ليس في وسع فرنسا، البقاء في خلاف مديد مع الإدارة الأمريكية، وإذا كان هذا الخلاف يكسبها شعبية في العالم فإنه لا يزيد بالضرورة نفوذها الفعلي، ومن ثم فإن الاعتراض على الحرب في العراق لا معنى له بعد وقوعها، وبخاصة أن خطر الهزيمة الأمريكية على أيدي المقاومة العراقية يتجاوز حدود المنافسة المضبوطة مع الولايات المتحدة، وأدّى التقارب الأوروبي ـ

الأمريكي إزاء المسألة الإيرانية وكذلك إزاء النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي دوراً في زيادة القواسم المشتركة مع السياسة الأمريكية. وفي هذا الإطار لم تر السياسة الفرنسية مانعاً في تحقيق رغبتها في استعادة نفوذ لها في لبنان يبقي صورتها كلاعب فاعل في الشرق الأوسط بالتكامل مع المشروع الأمريكي، طالما أنه يصعب تحقيقها بالتعارض معه.

ثمة عامل ثالث مسؤول عن تدهور العلاقات اللبنانية ـ السورية يطيب للبنانيين التأكيد عليه وهو القرار السوري الخاطئ بالتمديد ثلاث سنوات للرئيس إميل لحود، وهو قرار يعود إلى رغبة دمشق في أن توجه رسالة مفادها أنها جاهزة للمواجهة وبخاصة أن إميل لحود هو الأكثر قدرة ليس على توفير الانضباط الإقليمي فحسب وإنما الضبط الداخلي أيضاً. وقد أدى التمديد في ظل التجاذب الإقليمي ـ الدولي إلى انشطار لبناني ـ لبناني بين تيارين يرى أولهما أن المشكلة لبنانية ـ سورية فقط وناجمة عن رغبة دمشق في التسلّط على لبنان ورفضها إقامة علاقة ندية معه، بينما يرى الثاني أن ما نشهده حصراً هو مؤامرة أمريكية هدفها خدمة إسرائيل تندرج في سياق الهجمة الاستعمارية المتجددة التي تتعرض إليها المنطقة وربما كانت الحقيقة التقاءً لهذين التيارين، فلا شك في أن لبنان تحول إلى ساحة لتصفية الحساب مع القوى الممانعة للهجمة الكولونيالية، ولا شك أيضاً في أن إدارة معينة للوضع اللبناني والعلاقات اللبنانية ـ السورية جعلت الأمور أسهل على العدوانية الخارجية، وبخاصة أنه تسلحت بلباس الشرعية الدولية بدءاً بالقرار ١٥٥٩ وما لحقه من قرارات. ولم يقتصر التدويل في لبنان على هذه القرارات فحسب، فقد بات سهلاً في لبنان طلب الاستعانة بجهات دولية للتحقيق في جرائم الاغتيالات التي وقعت، بالإضافة إلى الدور المتعاظم الذي يلعبه السفيران الأمريكي والفرنسي في لبنان.

قد يكون صعباً الإحاطة بمستجدات العلاقة اللبنانية ـ السورية في ٢٠٠٥، ولكن إذا شئنا الاختصار قلنا أن العلاقة قد انتقلت من «الفرصة الضائعة» إلى المحاولة الصعبة للجم التدهور والحد من الخسائر.

خامساً: الوضع في العراق

مضى تطور الأوضاع العراقية في عام ٢٠٠٥ في مسارين متوازيين شديدي التباين: **المسار الأول** هو ما يسمى بالعملية السياسية من خلال التقدم البطيء والمتعثر في استيفاء الاستحقاقات التي حددها الرئيس الأمريكي والمتمثلة في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة ووضع مسودة الدستور والاستفتاء عليه، فتنظيم

الانتخابات التشريعية مجدداً. وأسهمت الروح الطائفية والمذهبية والعرقية والعشائرية التي أذكتها قوات الاحتلال منذ أنشأت أول مؤسسة بعد سقوط بغداد: مؤسسة مجلس الحكم الانتقالي على قاعدة المحاصصة بين الجماعات الإثنية، أسهمت في إرباك مواعيد إنجاز مراحل العملية السياسية حتى استغرق تشكيل الحكومة بعد انتخابات أول العام ما يربو على ثلاثة أشهر، فيما تعذر تشكيل حكومة بعد انتخابات آخر العام حتى الثلث الأخير من نيسان/ أبريل ٢٠٠٦. وساعد على التأخر في الحالة الثانية عدم حصول أي من القوائم المشاركة في الانتخابات على الأغلبية المطلقة، وهشاشة الكيانات المنتظمة في القوائم الانتخابية وعدم تناسق رؤاها السياسية، هذا فضلاً عن الطعن في نزاهة الانتخابات برمتها. وفي كل الأحوال فإن تلك الحكومة حال تشكيلها ستكون عليها مواجهة حزمة من القضايا أو الألغام السياسية، أهمها قضية الاحتلال حيث يتعذر على القوى المتعاونة مع المحتل والتي جاءت بمعيته مطالبته بالانسحاب وتحديد جدول زمني لهذا الانسحاب؛ وقضية استفحال المسألة الطائفية واتخاذها أبعاداً جديدة من خلال الممارسات الرامية إلى فرز الطوائف عن بعضها ليس من إقليم إلى آخر فقط، لكن كذلك في إطار الإقليم نفسه والمدينة ذاتها؛ وقضية الفدراليات المنصوص عليها في الدستور والتي تمثل واحداً من أبرز محاور الاختلاف بين الإثنيات والطوائف، وبخاصة مع محتوياتها الانفصالية التي لا سابق لها في أي من الدول ذات الطبيعة الفدرالية. هذا إلى قضية استشراء الفساد الذي يعد مصدراً أساسياً من مصادر نهب ثروة العراق وتبديدها.

أما **المسار الثاني** فهو مسار المقاومة الوطنية بفصائلها الأربعة الرئيسية: الجيش الإسلامي، وكتائب ثورة العشرين، وجيش المجاهدين، وجيش الفاتحين، وهي المقاومة التي استطاعت أن تكبد القوات الأمريكية أكثر من ٢٢١٥ قتيلاً ونحو ١٥٠٠٠ جريح من المسجلين رسمياً والمعلن عنهم بواسطة الإدارة الأمريكية ووزارة الدفاع ومن دون احتساب أصحاب البطاقات الخضراء والمرتزقة والمقاولين. كما استطاعت أن تطور قدراتها الهجومية تطويراً نوعياً وأن توسع من نطاق عمليات استهدافها جنود الاحتلال، الأمر الذي ألجأ سلطته إلى طرح بدائل للحل الأمني كأسلوب وحيد للتعامل مع المقاومة ومنها بديل التفاوض، هذا في الوقت الذي تستمر فيه محاولات تشويه المقاومة والخلط المتعمد بين عملياتها والأعمال الإرهابية المنسوبة إلى جماعة الزرقاوي أكانت تلك المجموعة المنسوبة إلى شخص مؤسسها، أم كانت هي الموساد أو القوات الأمريكية ذاتها.

في مواجهة هذا الاستقطاب بين قوى المسارين، وبحثاً عن إخراج العراق من دوامة العنف والعنف المضاد، برزت أكثر من مبادرة في هذا الشأن، منها مبادرة

المؤتمر الوطني التأسيسي ومبادرة د. خير الدين حسيب التي اعتمدها المؤتمر القومي العربي ومبادرة هيئة علماء المسلمين، والمبادرات الثلاث تختلف في درجة شمولها أو تفاصيلها المرتبطة بمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية، وفي تصورها لدور الأمم المتحدة والقوات العربية التابعة لدول لم تتواطأ ضد العراق ولا شاركت في تيسير احتلاله، لكنها تتفق على ضرورة جدولة هذا الانسحاب كشرط لإعلان المقاومة وقف إطلاق النار، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على غير الأسس الطائفية، وإطلاق سراح المعتقلين والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

سادساً: السودان

لم تحمل تطورات عام ٢٠٠٥ على أهميتها انفراجاً مؤكداً في الأزمة السياسية الداخلية وأبعادها المختلفة، بل ظلت الأزمة في حدها الأدنى مرشحة للاستمرار وإعادة تدوير العنف والعنف المضاد فيما ظلت في حدها الأقصى مرشحة للتدويل. بداية بالبعد الجنوني للأزمة، مَثَّل توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة السودانية وحركة تحرير الشعب السوداني تتويجاً لمفاوضات دامت عامين ونصف العام بفعل اختلاف الرؤى بين المعارضة الشمالية والقوى الجنوبية وبين الحكومة والحركة الشعبية. وكان مصرع جون قرنق مختبراً لخيار الوحدة مع الجنوب، إلا أنه أمكن احتواء الموقف وتنصيب سلفاكير خلفاً له ليبدأ تنفيذ استحقاقات اتفاق السلام على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية. وفي السياق نفسه تم إقرار الدستور الانتقالي بناءً على اتفاقية السلام المبرمة مع الجنوب، وجاء الدستور مستجيباً لعدد من معايير إعمال الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحملاً بثغرات أخرى تخصهما، كما أنه أقام الدولة على أسس فدرالية وإن تكن غير متوازنة في ما بين الشمال والجنوب.

وفي ما يخص قضية دارفور فقد استؤنف التفاوض بين الحكومة والمتمردين، واتضحت نقاط خلافية في ما بين الطرفين تنصب أساساً على قضية تقاسم السلطة. لكن التطور الأهم ظل هو المرتبط بمحاولات تدويل الأزمة، فبعد أن نفى تقرير اللجنة الدولية حول دارفور في مطلع ٢٠٠٥ الادعاء الأمريكي بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية كمبرر للتدخل العسكري في السودان وحَمَّل أشخاصاً من الطرفين بحد ذاتهم مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان، عادت الولايات المتحدة لتضغط في اتجاه التدويل والدعوة إلى إحلال قوات الناتو محل القوات الأفريقية أو مشاركتها مهامها بدعوى التباطؤ في مسار المفاوضات. وقد ساهمت ردة الفعل الرسمية والشعبية السودانية الرافضة قطعياً لهذا التوجه في إبعاد شبح التدخل الدولي لكن إلى

حين، حيث قرر الاتحاد الأفريقي التمديد لقواته المتمركزة في دارفور حتى نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

على صعيد آخر وضع اتفاق المصالحة الوطنية بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي المعبر عن تحالف المعارضة في المنفى حداً لعلاقة العداء المستحكم بين الطرفين على امتداد ما يربو على ستة عشر عاماً. ونص الاتفاق على إعمال التحول الديمقراطي وإحلال السلام الشامل في العراق، ومع ذلك فإن تطبيقه تعثر بفعل المماحكات المرتبطة بأنصبة المعارضة في تشكيل الحكومة السودانية وفي مفوضية الدستور المكلفة بإعداد الدستور القومي الانتقالي، هذا إلى رفض بعض أحزاب المعارضة، وعلى رأسها حزب المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي المشاركة في الحكومة.

سابعاً: أداء الاقتصادات العربية

شهدت المنطقة العربية في مجموعها طفرة في ناتجها المحلي الإجمالي وفي قيمة صادراتها وفائضها التجاري في عام ٢٠٠٥ كنتيجة مباشرة للارتفاع الهائل الذي شهدته أسعار النفط، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الناتج القومي الإجمالي للدول العربية إلا أن الوزن النسبي لهذا الناتج من الناتج العالمي الإجمالي ما زال أقل كثيراً من حصة العرب من إجمالي سكان العالم، كما تجدر الإشارة إلى أن الناتج القومي الإجمالي للدول العربية يقل عن ناتجها المحلي الإجمالي، وهو ما يعني أن عناصر الإنتاج الأجنبية تستنزف جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى الخارج، كذلك فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية يضع المنطقة العربية ضمن المناطق الأكثر فقراً في العالم، وهو ما يتناقض مع ثراء هذه المنطقة في الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط الذي يستحوذ على نحو ٦٠ بالمئة من إجمالي احتياطياته العالمية، وعلى الرغم من الطفرة الهائلة في الصادرات العربية فإنها عائدة كلياً إلى زيادة أسعار النفط.

كذلك فإن معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية ما زالت تابعة لأسعار النفط من دون أن تكون معبرة عن قدرة الاقتصادات العربية على النمو الذاتي المتواصل. وترتيباً على هذا فإن معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لهذه الاقتصادات يمكن أن تتعرض للتراجع وربما تنحدر إلى هوة الركود إذا حدث تراجع مؤثر في أسعار النفط، كما يلاحظ أن هذه الطفرة النفطية لم تتحول إلى استثمارات صناعية وخدمية وزراعية تنقل المنطقة إلى مستوى أعلى من الفعالية الاقتصادية، بل استمرت في التدفق إلى الخارج، وما بقي منها داخل الاقتصادات

العربية تم توظيفه في العقارت والأراضي وأسواق الأسهم التي تزيد فيها أسعار الأسهم عن القيم الحقيقية لها بسبب وفرة الأموال ومحدودية الأسهم التي يتم تداولها في ظل ضعف حركة الاستثمار في البلدان العربية، وهو ما ينذر باحتمال حدوث أزمات كبيرة في أسواق الأسهم العربية في الفترة القادمة إذا لم تحدث حركة قوية في الاستثمارات المباشرة. والحقيقة إن معدلات الاستثمار الراهنة في الغالبية الساحقة من البلدان العربية متدنية للغاية ولا يمكنها أن تشكل أساساً لدورات قوية من النمو الاقتصادي الحقيقي بما في ذلك الدول الغنية. أما بالنسبة إلى معدلات البطالة في البلدان العربية فإنها ما زالت الأعلى عالمياً، واستمرت معدلات التضخم عند مستويات معتدلة لا تختلف كثيراً عن الأعداد السابقة.

وقد شهدت بداية العام ٢٠٠٥ وصول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى التحرير الكامل للتجارة العربية البينية قبل الموعد المحدد لذلك بعامين، ومع ذلك فإن استمرار الكثير من الثغرات في المنطقة يعوق انطلاقها بصورة فعالة، كما أن ضعف حركة الاستثمارات المحلية والبينية وغياب التنسيق بينها يساهم في استمرار تشابه هياكل الإنتاج والصادرات العربية، ويقلل فرص زيادة التجارة في ما بين الدول العربية.

ومقابل الإسراع بحركة تحرير التجارة بين البلدان العربية قامت الولايات المتحدة بعقد اتفاقيات للتجارة الحرة مع بعض البلدان العربية، وتسببت في أزمة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد عقدها اتفاقية لتحرير التجارة مع البحرين خلافاً للاتفاق الذي كانت دول المجلس قد توافقت عليه حول ضرورة عقد اتفاق جماعي لتحرير التجارة. كما قامت الولايات المتحدة بالضغط من أجل عقد اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة بين الحكومتين الإسرائيلية والمصرية لإدماج إسرائيل في اقتصادات المنطقة وتزكية الإطار الشرق أوسطي كإطار للعلاقات التجارية الإقليمية بديلاً من الإطار العربي.

وتعد اتفاقية الكويز علامة فارقة في السياسة المصرية التي تراجعت عن إصرارها على عقد اتفاقية شاملة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وربما تنهي الكويز فرصة إبرام تلك الاتفاقية أصلاً لأن التوصل إليها سيجعل رجال الأعمال المصريين من غير حاجة إلى أي مكون إسرائيلي كي يتمكنوا من الدخول الحر للسوق الأمريكية. ويبدو أن السبب الرئيس لقبول السلطة المصرية لهذا الاتفاق سياسي وليس اقتصادياً، وهو مقايضة الاتفاق بتخفيف الولايات المتحدة لضغوطها بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر.

وقد قدمت الحكومة المصرية اتفاق الكويز على أنه المدخل لزيادة صادرات الملابس الجاهزة المصرية إلى الولايات المتحدة، وهو أمر مشكوك فيه لأن دخول تحرير المنسوجات والملابس الجاهزة وفقاً لاتفاقيات الغات إلى حيز التنفيذ في بداية ٢٠٠٥ بما يعنيه من إلغاء الحصص والقيود الكمية المفروضة على الصادرات الصينية وغيرها إلى السوق الأمريكية سوف يضعف فاعلية مناطق الكويز. والواقع أن بيانات صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية إلى السوق الأمريكية تشير إلى تراجع هذه الصادرات في النصف الأول من ٢٠٠٥ إذا قورنت بالنصف الأول من ٢٠٠٤، وهو ما يعني أن الاتفاق لا يحمل أية جائزة اقتصادية حقيقية بقدر ما يمثل تكلفة وثمناً سياسياً باهظاً ستدفعه مصر، ناهيك بتسهيله اختراق التجارة الإسرائيلية للمقاطعة العربية.

ثم أضافت الحكومة المصرية إلى اتفاق الكويز اتفاقية لتصدير الغاز إلى إسرائيل مشابهة في غالبية ملابساتها لاتفاقية الكويز، وتزيد عليها أنها تتيح لإسرائيل نهب موارد مصر من الغاز بأسعار متدنية بما يدعم اقتصاد إسرائيل، ناهيك بأن سعر توريد الغاز إلى إسرائيل بموجب الاتفاقية ثابت لمدة ١٥ سنة ومحدد بأكثر قليلاً من خمس الأسعار الآجلة للشحنات التي كانت ستسلم في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. وقد بررت الحكومة هذا الاتفاق بأنه يهدف إلى تنويع أسواق تصدير الغاز المصري مع أن أسواق العالم مفتوحة أمام صادرات مصر من الغاز.

ثامناً: الدور الإيراني في المنطقة

مع الوعي بأن الهدف الاستراتيجي العربي يجب أن يثابر على محاولة جعل إيران عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية والتعامل معها كحليف محتمل، بل ضروري أيضاً للأمة العربية وليس لعدو محتمل، إلا أنه لا يمكن التغافل عن المخاطر الكامنة في سعي إيران للقيام بدور إقليمي قيادي في المنطقة.

كان الدور الإيراني دوراً بالغ النشاط والفعالية أيضاً على مدار عام ٢٠٠٥. فمن **ناحية** استفادت إيران من أوراق قوة كثيرة أتاحها لها وجود أحد القريبين منها هو إبراهيم الجعفري على رأس الحكومة العراقية، حيث سمح لها هذا الوجود بحيازة مصادر للتأثير السياسي والاقتصادي والأمني على الساحة العراقية. ومع أن شروع الولايات المتحدة في مراجعة موقفها من الأطراف الشيعية خوفاً من تنامي النفوذ الإيراني في العراق، وبفعل إدراكها استحالة إنكار القوى السنية في المعادلة الأمنية والسياسية العراقية، كان من شأنه أن يفضي إلى صدام مصالح بين الولايات المتحدة

وإيران، إلا أن إدراك الطرفين حدود القوة في علاقتهما الثنائية مَثَّل ضابطاً لتفجر صراع مفتوح بينهما. أكثر من ذلك مثل العراق ساحة محتملة للتفاهم بين الطرفين على بعض الملفات العالقة بينهما والتي تتجاوز الشأن العراقي إلى طبيعة الدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية عموماً، وبعد اعتلاء الرئيس أحمدي نجاد المنتمي إلى القوى الثورية في إيران بشكل خاص.

ومن **ناحية أخرى** سمح تأزم العلاقات السورية ـ اللبنانية وعلى الساحة الفلسطينية، ولا سيما بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية بمزيد من تعزيز الدور الإيراني في المنطقة في ضوء علاقتها الوطيدة بكل من حركات المقاومة الوطنية والدولة السورية. وفي هذا السياق حرصت الجمهوريةً الإسلامية على تحديد موقفها من تطورات الأزمة الداخلية اللبنانية بانعكاساتها على العلاقة مع سورية، كما حافظت على قنوات الاتصال بحركتي حماس والجهاد وإن اختلف موقف كل منهما من العملية الانتخابية، وعندما بدأ المجتمع الدولي يحكم حصاره المادي الخانق على حماس أعلنت إيران الالتزام بدعمها مادياً بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، أي ضعف المبلغ الذي رصدته قطر، وهي الدولة العربية الوحيدة التي التزمت بسداد حصتها المقررة في قمة الخرطوم.

ومن **ناحية ثالثة** أدارت إيران بذكاء شديد قضية الملف النووي، وخاضت معركة كسب الوقت من خلال تباين التصريحات الصادرة عنها في اتجاهات مختلفة حتى كانت لحظة إعلان أحمدي نجاد نجاح بلاده في تخصيب اليورانيوم. وفي الوقت الذي كانت تحرص فيه إيران على إبراز دلالة هذا التطور المهم بالنسبة إلى ترتيبات الوضع السياسي في العراق، وقضية جماعة مجاهدي خلق، وقضايا الحدود، فإنها عملت على تهدئة مخاوف الدول الخليجية وتأكيد الطابع السلمي لتكنولوجيتها النووية، وكذا إحاطة هذا التطور بكل تدابير الوقاية اللازمة. وفي إدارتها هذا الملف أفادت إيران من أمرين أساسيين: أحدهما انقسام الموقف الأوروبي على نفسه، والآخر الوعي الأمريكي بالمحاذير السياسية والأمنية فضلاً عن المصاعب اللوجستية لتوجيه ضربة عسكرية إلى منشآت إيران النووية من دون الحديث عن فكرة تكرار المغامرة الأمريكية في العراق، والتي بدت احتمالاتها شديدة الضعف.

وفي كل الأحوال لا يملك العرب إزاء هذا الدور الإيراني سوى التعامل معه وفق المنهج الذي بدأ به هذا التحليل، وهو الوعي بمخاطره على الأمة في إطار الحرص على القيام بجميع الجهود الممكنة من أجل أن تكون إيران عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية، وهو ما يستوجب البحث في سبل إزالة هذا التعارض وآلياته.

خاتمــة

عني التقرير بمحاولة رسم خريطة شاملة وواضحة للتحديات والتهديدات التي تحيط بالأمة، وإظهار عجز النظام العربي الرسمي عن مواجهتها، ولذلك فإن طريق الخروج من الأزمة الراهنة هو مواجهة تقدم عليها القوى الحية في النظام العربي يكون هدفها الاستراتيجي الحفاظ على بقاء النظام وإنجاز مهمة التغيير الديمقراطي فيه. ويتعين على هذه القوى أن توحد صفوفها لتعزيز قدرتها على المواجهة وأن تسعى إلى بناء أوسع شبكة ممكنة من التحالفات. بغير هذا تتفاقم المخاطر المحيطة بالأمة، وبه وحده يمكن أبنائها أن يضعوا أقدامهم على بداية طريق طويلة وشاقة لا مناص من السير فيها للوصول بالأمة إلى الآفاق الرحبة لمشروعها النهضوي الخلاق.

تمهيـــــــد

واجهت الأمة العربية في عام ٢٠٠٥ مزيداً من تفاقم المخاطر والتهديدات المحدقة بها سواء أكان مصدر هذه المخاطر والتهديدات من داخلها أم من التطورات غير المواتية النابعة من البيئة المحيطة بها إقليمياً وعالمياً، وتكفي الإشارة إلى استمرار الهجمة الصهيونية الشرسة المدعومة أمريكياً على الشعب الفلسطيني وأمته العربية، وعلامات التفكك والانفلات التي أصابت الصف الفلسطيني في معظم العام، والصدع الذي أصاب العلاقات السورية ـ اللبنانية بعد التطورات المأساوية المحيطة باغتيال الرئيس رفيق الحريري وتوظيفها سياسياً، وزيادة مؤشرات الانقسام والتفكك في الجسد العراقي وكذلك السوداني، وجرى هذا كله في إطار مراوحة للنظام العربي الرسمي في المكان وعجز واضح من قبله عن اتخاذ مبادرات فاعلة تخرجه من أزمته أو على الأقل تخفف من حدتها، ناهيك بتعثر واضح وممتد في اتجاه هدف الإصلاح السياسي. وهذا في الوقت الذي شهد مزيداً من التأثير الإيراني في مجريات الأمور لا في العراق فحسب وإنما في منطقة الخليج، بل في مجمل الأوضاع في النظام العربي بصفة عامة.

كذلك فإن العوامل والمتغيرات النابعة من النظام العالمي كان لها أثر واضح في تفاقم التحديات والمخاطر المحدقة بالنظام العربي، وهو ما يبدو واضحاً من زيادة مؤشرات التأييد الأمريكي المطلق للسياسة الإسرائيلية كما يظهر من تبني جميع مواقفها وقيادة عملية الاختراق التي تمت لمقاومة التطبيع مع إسرائيل والتي أفضت إلى توقيع اتفاقية الكويز بين مصر وإسرائيل. ويضاف إلى ذلك أن الانعطافة الحادة التي تمت في عام ٢٠٠٥ في السياسة الفرنسية تجاه عدد من القضايا العربية وفي القلب منها الأوضاع الداخلية في كل من سوريا ولبنان، وكذلك العلاقة بين البلدين، قد أضافت إلى التدهور الحادث في البيئة العالمية من منظور المصالح العربية.

هكذا بدا النظام العربي الرسمي في ٢٠٠٥ عاجزاً عن مواجهة التحديات

والمخاطر التي تهدد بقاءه، كما بدا سيناريو امتداد التفكك إلى مزيد من الأقطار العربية وارداً وامتداد الصراع إلى العلاقات العربية ـ العربية قائماً، وزيادة الاختراق الإقليمي والعالمي للنظام حقيقة واقعة، غير أن القوى غير الرسمية في النظام تصدت على الرغم من ضعفها النسبي لمهمة الحفاظ على البقاء وإنجاز التغيير، فاستمر صمود المقاومة الفلسطينية وصولاً إلى التفويض الديمقراطي الذي منحه الشعب الفلسطيني لها في انتخاباته التشريعية في مطلع ٢٠٠٦، وثابرت المقاومة العراقية في مجال إنهاك المحتل واستنزافه، وبزغ نجم عدد من القوى السياسية التي تحمل راية التغيير والتي استطاعت أن تحقق إنجازات مهمة حتى في الإطار القائم لنظم الحكم العربية، وعلى الرغم من أن الحكم على المحصلة النهائية لهذه التطورات الإيجابية ما زال بحاجة إلى مزيد من الوقت إلا أن عين المراقب المدقق لا يمكنها أن تتجاهل أن هذه التطورات تمثل من المنظور التاريخي بداية صحيحة وقوية وواعدة لمستقبل عربي أفضل.

أولاً: النظام العربي الرسمي

ثابر النظام العربي الرسمي على مألوف أدائه بصفة عامة ومنذ احتلال العراق بصفة خاصة، فكررت قمته السنوية في الجزائر مواقفه السابقة على نحو روتيني، وأخفقت محاولاته لكسر جمود الأداء كما بدا من العجز عن عقد قمة عربية طارئة في آب/ أغسطس ٢٠٠٥ أو عجز المبادرة العربية عن التأثير في مجريات الأمور في العراق، ناهيك بالاتهامات بأن هذه المحاولات كانت موجهة من الخارج أصلاً، كذلك ثارت علامات استفهام مشروعة حول مصير القرارات الإيجابية التي اتخذها المجلس الوزاري الاستثنائي لجامعة الدول العربية قبل أيام قليلة من نهاية عام ٢٠٠٥ بخصوص البرلمان العربي الموحد وتعديل آلية التصويت في الجامعة.

١ ـ قمة الجزائر

تمنى المسؤولون الجزائريون أن تكون القمة العربية السابعة عشرة التي استضافتها بلادهم في آذار/ مارس ٢٠٠٥ قمة تفصل بين زمنين من تاريخ النظام العربي الرسمي. كانت الجزائر جديرة بهذا الطموح إذ لم تستضف سوى قمم فارقة. تشهد على ذلك قمة ١٩٧٣ التي عقدت في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وقمة ١٩٨٨ التي عُقدت بعد تفجر الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وكان للقمتين دورهما في تدعيم الموقف العربي والحق الفلسطيني في ظروف بالغة الدقة.

غير أن الظروف الموضوعية المحيطة بانعقاد قمة الجزائر لم تكن مواتية لذلك الطموح، ذلك أن الأقدار قد ألقت إلى الجزائر بقمة في ظروف اشتبك فيها الجدل بين ما هو دولي وما هو عربي مع غلبة واضحة لما هو دولي، وهو ملمح عرفه النظام العربي منذ مدة، لكن ثمة قوى للممانعة كانت تحول بينه وبين أن يكون السمة السائدة للنظام العربي، غير أنه بات كذلك منذ وقع الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ ورضي النظام بالتكيف التام مع العملية السياسية التي دشنتها الولايات المتحدة في

العراق، ثم تفاقمت الأمور بعد ذلك بهجمة أمريكية شاملة على مواقع الممانعة في النظام العربي فاقمت من ارتباكه.

بدت قمة الجزائر كأنها اختبار معروفة أسئلته وأجوبته سلفاً. في قمم سابقة كان الرأي العام يبقى مشدودا قبلها، وتجتهد النخبة في التنبؤ بما ستفعله القمة وما لن تفعله، وتحاول أن تقدم أفكاراً وتوصيات على أمل أن تكون مؤثرة في مخرجاتها النهائية، وتُحبس الأنفاس عموماً في انتظار انعقاد القمة: من سيجيء ومن سيغيب من القادة؟ وما هي الأزمات المتوقعة والسبل المتاحة للخروج منها؟ وهكذا كان السؤال في قمة القاهرة ١٩٦٤: هل تتجاوز الأمة خلافاتها وتستطيع أن تتصدى للخطر الإسرائيلي على المياه العربية؟ وفي قمة الخرطوم ١٩٦٧: هل يكون القادة على مستوى المسؤولية فيحيلون التناقضات بينهم إلى تناقضات ثانوية ويتفرغون للخطر الإسرائيلي الرئيسي؟ وفي قمة القاهرة ١٩٧٠: هل ينجح عبد الناصر في وقف نزيف الدماء التي يجب ألا تسيل بين المقاومة الفلسطينية والسلطة الأردنية؟ وفي قمة ١٩٧٨: هل يتمكن النظام العربي من وقف اندفاعة السادات إلى التسوية مع إسرائيل؟ وفي قمة ١٩٨٧: هل يرتفع النظام العربي إلى مستوى مجابهة التطورات الخطيرة للحرب العراقية ـ الإيرانية؟ وفي قمة ١٩٩٠: كيف يكون السبيل الأمثل إلى حماية الأمن العربي بعد الغزو العراقي للكويت؟ وفي قمة القاهرة ١٩٩٦: هل يقدر النظام العربي على المواجهة السليمة للانقلاب الإسرائيلي على عملية التسوية؟ وفي قمة القاهرة ٢٠٠٠: كيف يدعم العرب انتفاضة الأقصى التي دشن بها شعب فلسطين مرحلة جديدة من مراحل نضاله؟ وفي قمة شرم الشيخ ٢٠٠٣: هل يتمكن النظام العربي من منع عدوان بدا وقوعه وشيكاً على العراق؟

كان الأداء يختلف من قمة إلى أخرى والأجوبة تتفاوت، لكن المهم أن القمم العربية بدت آلية حقيقية لمواجهة المخاطر، تنجح حيناً وتخفق حيناً، لكنها تثير الاهتمام وتحبس الأنفاس وتتصرف بوحي من الحرص على المصالح العليا. أما الآن فقد بدا الاهتمام فاتراً من الغالبية والآمال موؤودة وأصحاب الأفكار يضنون بنصائحهم للقمة لأن ثمة انطباعاً عاماً بأن المجرى محدد بفعل الحقائق الدولية المحيطة بالنظام العربي، بل المتغلغلة في أعماقه أيضاً.

هكذا لم ينتظر أحد تغيراً نوعياً في أي ملف مهم تعرض له القمة، فالسلام كان وما يزال «خيارنا الاستراتيجي الوحيد»، وسقفه يقترب من الأرض شيئاً فشيئاً عبر العقود. تبنت قمة فاس ١٩٨٢ مبادرة الأمير فهد ولي العهد السعودي آنذاك والتي أسست لتسوية «تاريخية» بين العرب والإسرائيليين تحميها «ضمانات للسلام» يضعها مجلس الأمن، وبعد عشرين عاماً بالضبط تبنت قمة بيروت ٢٠٠٢ مبادرة الأمير عبد

الله ولي العهد السعودي في حينه والتي تضمنت أركان التسوية نفسها لكنها جعلت من التطبيع بين جميع الدول العربية وإسرائيل ضمانا للتسوية. وفي قمة الجزائر قيل إن هناك من يرى أن الدول العربية يتعين عليها أن «تزيل مخاوف إسرائيل»! وأن تظهر من حسن النية ما يجعل التطبيع ـ أو بعض مظاهره ـ مقدماً على وفاء إسرائيل بالتزاماتها، ومن حسن الحظ أن التوجهات داخل القمة لم تمرر هذا الخفض الجديد لسقف المطالب العربية، ولكننا يجب ألا ننسى أن هذه الأفكار قد شغلت قمة الجزائر عن أن تهتم أكثر بتفعيل الموقف العربي في التسوية.

وفي ما يتعلق بالملف العراقي الذي تتوقف على كيفية حسمه أمور كثيرة تتعلق بمستقبل النظام العربي والوضع في الشرق الأوسط بصفة عامة، إن لم يكن بعلاقات القوى في قمة النظام العالمي، بدت الأمور بالغة الوضوح، فقد ارتضت الدول العربية العملية السياسية التي دشنتها سلطة الاحتلال كإطار لحركتها، فقبلت وزير الخارجية في الحكومة العراقية المنبثقة عن مجلس الحكم الانتقالي ممثلاً لدولة العراق في مجلس جامعة الدول العربية لدى انعقاده في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ واضعةً بهذا قيداً موضوعياً على حركتها إزاء المسألة العراقية انعكست آثاره على كل تصرفاتها اللاحقة، وقد استمر انعكاسها بطبيعة الحال على موقف قمة الجزائر.

في هذا السياق بدت المسألة اللبنانية ـ السورية عبئاً على القمة، فقد تفاداها المجلس الوزاري الذي سبق انعقادها، وترددت أصوات بعدم جدوى بحثها في القمة لأن سحب سوريا قواتها وأجهزة مخابراتها من لبنان قد تقرر وبدأ تنفيذه، مع أن المسألة تتجاوز بكثير قضية الوجود العسكري السوري في لبنان لأن هناك من خارج النظام العربي من يصر على إشعال الفتنة وهو ما يستدعي مواجهة مختلفة للمسألة لا يسمح بها ميزان التأثير بين ما هو دولي وما هو عربي.

واكتفت القمة بأن تكرر ـ وإن بألفاظ أقل حدة ـ القرار الذي اتخذته قمة تونس في أيار/ مايو ٢٠٠٤ بشأن قانون محاسبة سوريا، وهو وإن كان يمثل جزءاً ـ أو جزءاً مهماً ـ من المشكلات التي باتت سوريا تواجهها في الإطار الدولي ـ وفي القلب منه السياسة الأمريكية ـ إلا أن القرار الأهم الذي ينذر إن طبق بحذافيره بتفجير الوضع في لبنان ـ وهو قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ ـ لم يكن موضع إشارة من قريب أو بعيد في قرارات القمة.

وعلى الرغم من عدم توقع أية مفاجآت من القمة، فإن الأمر لا يمنع مع ذلك من إمعان النظر في ما توصلت إليه واستخلاص بعض الملاحظات العامة المهمة منه، ويمكن الاكتفاء في هذا الصدد بملاحظتين أساسيتين: **أولاهما** عن العمومية الشديدة

التي اتسمت بها بعض القرارات، و**الثانية** عن فقدان المبادرة عربياً لصالح الإطار الدولي.

أما عن العمومية فبدت في ما ورد بشأن موضوع تطوير الجامعة، فمن المعروف أن ملف التطوير الذي عُرض على الاجتماعات التمهيدية للقمة على المستوى الوزاري كان يتضمن على الأقل سبع أفكار أساسية للتطوير، وكان معروفاً قبل القمة أن ما يمكن أن يمر من هذه الأفكار لن يتجاوز عدده ثلاثاً: البرلمان الانتقالي، وهيئة متابعة تنفيذ القرارات، وتعديل آليات التصويت في الجامعة العربية، وهو ما تم بالفعل حيث تضمن البيان الختامي للقمة قراراً بإضافة مادة جديدة للميثاق حول إنشاء برلمان عربي انتقالي، وتأسيس هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات والالتزامات، وتعديل الفقرة ٢ من المادة ٦ بشأن التصويت في الحالات الخاصة بالاعتداء على دولة عضو، واعتماد نص جديد للمادة ٧ بشأن تعديل آلية اتخاذ القرارات.

ويتضح من هذا أن ما أُقر في القمة هو قرار عام يحتاج إلى نقاش حول تفاصيله بما يذكرنا على سبيل المثال بقرار إنشاء محكمة العدل العربية في قمة الإسكندرية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤. وهو ما زال ينتظر الموافقة النهائية على تفاصيل مشروع المحكمة بعد واحد وأربعين سنة من اتخاذه. ويزيد من هذه الخشية أن ثمة مشكلات حقيقية تحيط بتنفيذ مثل هذه القرارات قد يكون أقلها في حال البرلمان العربي بالنظر إلى أنه سيكون أقرب إلى المنتدى منه إلى البرلمان، فلن يثير سوى مشكلة تمويله. أما هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات فقد كان مشروعها الأصلي يشير إلى عقوبات تدريجية توقع على الدول غير الملتزمة، فهل ووفق على هذه العقوبات؟ أم أن الجهة ستكون جهة وعظ وإرشاد؟ كذلك فإن تعليقات قد تناثرت حول الملمح الرئيسي لتعديل نظام التصويت في الجامعة العربية، وهو اتخاذ القرارات في القضايا الموضوعية بأغلبية الثلثين وفي الموضوعات الإجرائية بالأغلبية العادية، ومن المعروف أن المجلس الوزاري الذي انعقد في القاهرة قبل القمة قد انتهى إلى هذه النتيجة، وقيل إن تحديد ماهية القضايا الموضوعية والإجرائية سيرفع إلى قمة الجزائر التي سكتت عنه بدورها.

يلفت النظر ثانياً في قرارات القمة فقدان المبادرة شبه الكامل بالنسبة إلى قضايا العرب الحيوية لصالح القوى الدولية، وربما كان ملف السلام هو الوحيد الذي بقي على حاله، ونجا من تخفيض السقف الذي كان يُراد له وإن كان هذا الملف نفسه وما آل إليه الموقف العربي منذ ١٩٦٧ وحتى الآن يعتبر دليلاً بدوره على تكيف العرب مع المتغيرات الدولية. لكن الملف العراقي بقي تماماً وفقاً لقرارات القمة في إطار العملية السياسية الأمريكية المنشأ. ويُلاحظ بالإضافة إلى ذلك أن حرفاً واحداً في القرارات

أو حتى الكلمات العديدة التي ألقيت على هامش القمة لم يُشر على نحو مباشر إلى واقعة الاحتلال الأمريكي للعراق وضرورة انسحاب القوات الأجنبية منه.

وينسحب ما سبق بالنسبة إلى الملفات العراقية والسورية واللبنانية على ملفات عربية أخرى مهمة، فقد اكتفت القمة بمباركة حلول لمشكلة السلم الأهلي في السودان تم التوصل إليها كما نعرف بآليات غير عربية، ولوحظ أنه حتى في مشكلة «دارفور» اكتفت القمة بدعوة «الأطراف الإقليمية والدولية المعنية إلى إيجاد حل سلمي عاجل للقضية مع أنها ـ أي القمة ـ أول الأطراف ارتباطا بالقضية، ولم يكن هناك بأس من أن تبادر بمحاولة إيجاد حلول متوازنة تراعى فيها جميع المتغيرات الإقليمية والعالمية بدلا من أن تحيل الأمر برمته إلى أطر غير عربية. ويلاحظ في السياق نفسه أن القمة قد اكتفت بدعم جهود الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد من دون أدنى تفكير في أن يكون للجامعة العربية جهودها الذاتية. وما ينطبق على السودان ينطبق على الصومال، وكان طريفاً أيضاً أن تطلب حكومة الصومال «الافتراضية» قوات عربية لدعم السلام على أرضها فترحب القمة بالطلب، لكنها تدعو الدول الأعضاء والأمانة العامة للجامعة إلى التحرك لدى مجلس الأمن لتأمين مشاركة قوات من الأمم المتحدة في دعم هذا السلام. أما ملف الصحراء فلم يجد طريقه أبداً إلى القمة على الرغم من أهميته، ولذلك بدت إثارة «ثاباتيرو» رئيس الوزراء الأسباني للمسألة في الكلمة التي ألقاها أمام القمة محرجة للجانب العربي. وعلى الرغم من أن القمة لم تقصر بالمعنى الإجرائي لأن أحداً لم يطلب منها أن تنظر في الملف إلا أن ما حدث ذكرنا بأن الجسد العربي عاجز عن أن يبادر بالاهتمام بمشكلة مزمنة، أو أن يبلور حلولاً لها علها تقنع الأطراف المتنازعة.

ومع ذلك فإن القمة لم تخل من إيجابيات، وربما تكون الوقفة الجادة للأمين العام بشأن الأزمة المالية للجامعة والتي أفضت إلى انفراجة ولو نسبية في الأزمة أهم من كل القرارات، وكان من المأمول أن يؤدي انفراج الأزمة المالية ـ إن تم ـ إلى قوة دفع تستطيع الأمانة العامة بفضلها أن تمضي في بعض الاتجاهات التي قد تبدو متواضعة لكنها يمكن أن تحدث تراكمات مفيدة في العمل العربي المشترك.

هكذا لم تكن قمة الجزائر فاصلاً بين زمنين كما أراد لها مضيفوها، ولكنها مضت في طريق رسمته قبل انعقادها متغيرات إقليمية ودولية حاكمة، والخروج على هذه الطريق لا ريب ممكن لكنه يحتاج رؤية واضحة وإرادة لا تعرف الوجل وتناغما في المواقف العربية تجاه التهديدات الكبرى التي تواجه الأمة وهي أمور بدت للأسف بعيدة المنال في الواقع العربي الراهن.

ومع ذلك فإن ثمة فريقاً يعتقد بأن قمة الجزائر في إطار ما أحاط بها من ظروف عربية وإقليمية وعالمية ناجحة كونها قد انتهت بتوافق في الرأي حول قضايا العرب الكبرى على الرغم من صعوبة ذلك في كثير من الأحيان أو على الأقل في بعضها، وكذلك بالنظر إلى أنها ـ أي القمة ـ قد تبنت في قراراتها عدداً من أفكار تطوير جامعة الدول العربية على رأسها البرلمان العربي الانتقالي وهيئة متابعة تنفيذ القرارات وتعديل بعض آليات التصويت في الجامعة، وأوصت بدراسة موضوعيَّ محكمة العدل العربية ومجلس الأمن العربي تمهيداً لعرضهما على القمة المقبلة.

والواقع أن العبرة ليست بصدور القرارات وإنما بتنفيذها كما تظهر ذلك خبرة قرارات القمم السابقة، وعلى سبيل المثال فإن قمة القاهرة ١٩٦٤ وقمة الإسكندرية في السنة نفسها اتخذتا قرارات متعلقة بإنشاء الكيان الفلسطيني الذي حمل اسم منظمة التحرير الفلسطينية وبإنشاء قيادة عسكرية عربية مشتركة. في الحالة الأولى أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية ولعبت دوراً يُعتد به في قيادة الشعب الفلسطيني في حركة تحرره الوطني. وفي الحالة الثانية لم تستطع القيادة العربية المشتركة ـ على الرغم من إنشائها وإقرار القمم خططها والاتفاق على ميزانيتها ـ أن تفرض الالتزام بمتطلبات خططها العسكرية على جميع الدول العربية المحيطة بإسرائيل، ولذلك انتهى بها الحال إلى أن تكون في حرب ١٩٦٧ «مكتباً لمراقبة ما يجري» وليس قيادة لقوات العرب في حرب قدر لها أن تؤثر في مستقبلهم لعقود من الزمان.

وفي قمة الخرطوم ١٩٦٧ تم الاتفاق بعد الهزيمة أمام إسرائيل على إزاحة التناقضات العربية والتوحد في مواجهة الموقف الخطير الناشئ عن تلك الهزيمة وتقرير دعم مالي لدول المواجهة كانت في مسيس الحاجة إليه، واستطاعت بفضله أن تعيد بناء قواتها المسلحة سعياً نحو استرداد كرامتها، وتم الالتزام التام بهذه القرارات حتى كان إنجاز العرب الأكبر في صراعهم مع إسرائيل في حرب ١٩٧٣، بينما قررت قمة عمّان ١٩٨٠ تشكيل قيادة عسكرية عربية مشتركة لمواجهة خروج مصر من ميدان الصراع العسكري مع إسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في ١٩٧٩، لكن أحداً لم يسمع بعد ذلك بهذا القرار، وقررت قمة الأقصى في القاهرة في ٢٠٠٠ دعماً مالياً كبيراً للنضال الفلسطيني تم الالتزام به جزئياً، وبالتالي كان القرار ينطوي على بعض الفاعلية وإن لم يرتفع إلى مستوى التنفيذ الكامل.

هكذا تفاوتت القمم إذاً في قدرتها على الالتزام بقراراتها ومن ثمّ في محصلة تأثيرها في الأوضاع العربية، فأين قمة الجزائر من هذا كله؟

لنأخذ ملف السلام مع إسرائيل حيث يمكن المتفائلين أن يتحدثوا عن تمسك قمة الجزائر بمبادرة بيروت ٢٠٠٢ التي تقدم بها أصلاً الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية آنذاك، وعن نجاحها في صد محاولات تخفيض سقفها، لكن المعضلة لا تكمن هنا على الإطلاق، وإنما في قدرة القمم على الفعل. في قمم ١٩٦٤ و١٩٦٥ تحدث القادة العرب عن خطط لمواجهة إسرائيل واستعادة الحقوق الفلسطينية بالكامل، بل عن القضاء على المشروع الصهيوني بأكمله، وفي قمم لاحقة بعد هزيمة ١٩٦٧ تحدثوا عن تسوية سلمية مع إسرائيل وفقاً لشروط مختلفة جذرياً لغير صالح العرب بطبيعة الحال، وفي ١٩٨٢ تحديداً وافق العرب في قمة فاس على مبادرة «للأمير» فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي وقتها، كانت تؤسس لتسوية تقوم على الاعتراف بإسرائيل في حدود ما اغتصبته من أرض فلسطين قبل حرب ١٩٦٧ على أن تنسحب من أراضي الضفة الغربية والقطاع، وتأسيس دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، واضطلاع مجلس الأمن بتوفير ضمانات السلام لجميع الأطراف. أما في مبادرة ٢٠٠٢ فقد بقيت المطالب على حالها وإن أصبح الثمن هو تطبيع شامل مع إسرائيل.

والمعضلة تتمثل في أنه لا القادة العرب الذين حاولوا التصدي لإسرائيل عسكرياً وهددوا بالقضاء على مشروعها جذرياً استطاعوا أن يفعلوا ذلك، ولا القادة الذين تحمسوا للتسوية استطاعوا أيضاً أن يتوصلوا إلى تسوية على الرغم من كل ما قدمه العرب من تسهيلات، بل تنازلات، واقترب عمر مبادرة فاس من ربع القرن الآن، ومر أكثر من ثلاث سنوات على مبادرة بيروت، ولم يحدث شيء على الإطلاق في ما يتعلق بتنفيذها.

وربما يقول قائل إن التحليل السابق ينطوي على درجة من الصحة أو حتى قد يكون مقبولاً، لكن هذا هو أقصى ما في جعبة العرب، وهي نظرة قاصرة للغاية إلى الخيارات المتاحة للعرب بشرط توفر سلامة الرؤية وقوة الإرادة.

٢ ـ القمة العربية الطارئة!

في تموز/ يوليو ٢٠٠٥ نسبت للأمين العام لجامعة الدول العربية تصريحات وتحركات بشأن ضرورة عقد قمة عربية طارئة، ولم تلبث القيادة المصرية أن وجهت دعوة رسمية لعقد هذه القمة في يوم محدد هو الثالث من آب/ أغسطس، وقد أصابت الدهشة بعض المراقبين من جراء هذه الدعوة. لكن مبعث الدهشة أن المبررات التي سيقت لتفسير الدعوة إلى القمة العربية الطارئة موجودة منذ زمن، بل لعلها كانت أشد وطأة في أوقات سابقة. وتكفي الإشارة إلى أن احتلال العراق لم يستثر أحداً

للدعوة إلى قمة عربية طارئة مع أن كل مقومات الدعوة إليها كانت متوافرة آنذاك على الأقل لأن المساس بدا جسيماً بالأمن القومي العربي. غير أن أنصار القمة العربية الطارئة ردوا بأن إسرائيل في سبيلها إلى الانسحاب من غزة، وإن هذا سوف يرتب تحديات داخلية فلسطينية وأخرى عربية، وإن المستقبل يحتاج وقفة عربية واحدة، وإن السكوت ما عاد ممكناً على تدهور الأوضاع في العراق أو تفشي الإرهاب، وإن الإدراك المتأخر للحاجة إلى قمة عربية طارئة أفضل من إهمالها حتى يجيء موعد القمة الدورية، وهو كلام طيب من دون شك غير أنه ينقلنا إلى الملاحظة التالية والخاصة بأسلوب الدعوة إلى القمة.

لم يكن واضحاً ما إذا كان الإعداد للقمة قد سار على النحو المنصوص عليه في بروتوكول الانعقاد الدوري للقمة الذي أصبح قانوناً جزءاً لا يتجزأ من ميثاق جامعة الدول العربية. فالقمم الطارئة يدعو إليها الأمين العام أو إحدى الدول الأعضاء، ولا تنعقد إلا بموافقة ثلثي الأعضاء، وهي مسألة تبدو شكلية غير أن لها مردوداتها الموضوعية على نحو ما سنرى، فضلاً عن أن الالتزام بالقواعد القانونية مطلوب بحد ذاته. والواقع أن ثمة مؤشرات أعطت الانطباع بأن الدعوة ربما صدرت قبل تأمين موافقة ثلثي الأعضاء، بدليل أن صحف اليومين التاليين للدعوة لانعقاد القمة كانت تتحدث عن موافقة «العديد» من الدول الأعضاء على انعقاد القمة، وأهمية هذه النقطة أن عدم اتباع الأسلوب المنصوص عليه قد يؤثر في درجة استجابة الدول لانعقاد القمة، الأمر الذي ينعكس بالسلب دون شك على الثمرة المرجوة منها.

وكانت وفاة الملك فهد بن عبد العزيز مبرراً لأولئك الذين لم يوافقوا على أسلوب الدعوة إلى القمة أو تخوفوا من توجهاتها المحتملة أو حاولوا الابتعاد عن موضوعاتها الحساسة، وهكذا أجلت القمة بدعوى الانشغال بترتيبات جنازة الملك فهد وانتقال السلطة في المملكة العربية السعودية، لكن الواضح أن القلة ـ وربما القلة القليلة ـ كانت هي المتحمسة وحدها لانعقاد القمة، ومن ثم فإن التصريحات الغامضة بشأن مستقبلها استمرت إلى أن أصبح انعقاد القمة الطارئة هماً مفروضاً على دورة أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ لمجلس وزراء جامعة الدول العربية الذي لم يترك أعضاؤه مجالاً لشك في أنهم غير متحمسين لانعقادها، فالقمة لن تعقد ـ إن عقدت ـ إلا بعد عيد الفطر، وهي تحتاج إلى لجان للإعداد الجيد لها في ما يذكرنا بتلك العبارة الشهيرة التي كانت تستخدم ستاراً للتباطؤ في عقد القمم العربية أيام كانت في معظمها غير عادية. والواقع أن منطق القمة الطارئة يتناقض مع تأجيل انعقادها، فالدعوة إلى قمة كهذه يعني أن ثمة حدثاً أو أحداثاً خطيرة وقعت أو في سبيلها إلى الوقوع تمس الأمن العربي على نحو فادح، ومن ثم فإن السرعة واجبة في انعقادها كي يمكن توقي خطر

داهم قبل وقوعه أو على الأقل قبل استفحاله، وهي بالمناسبة ـ أي السرعة ـ لا تتناقض بالضرورة مع الإعداد الجيد، إنْ وضحت الرؤى وخلصت النيات واتحدت الإرادات.

٣ ـ «مبادرة» الجامعة في العراق

قرر مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ تشكيل لجنة خاصة بالعراق، وقد عقدت اللجنة اجتماعها الأول في جدة في الثاني من شهر تشرين الأول/ أكتوبر وقررت إيفاد الأمين العام في مهمة للعراق. وعلى الرغم من أن البعض رأى في سلسلة القرارات هذه عودة إلى الاهتمام العربي بالعراق فقد كانت هناك ملاحظتان على هذا الرأي: **أولاهما** أن هذا الاهتمام لم ينقطع منذ التهديد بغزو العراق واحتلاله، غير أن العبرة بمضمون هذا الاهتمام الذي شهد ترديا واضحاً من التصدي للتهديد ثم العدوان الأمريكي ولو على الصعيد اللفظي، كما بدا من قمة شرم الشيخ في آذار/ مارس ٢٠٠٣ وقرارات المجالس الوزارية السابقة واللاحقة لها، القبول بالاحتلال واقعاً وبالعملية السياسية التي دشنها في العراق، كما ظهر من تراضي الدول العربية على أن يشغل ممثل مجلس الحكم الانتقالي مقعد العراق في الجامعة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣. والملاحظة **الثانية** أن الاهتمام العربي «الجديد» بالمسألة العراقية جاء دون السقف الذي تمناه كل من الأمين العام للجامعة والرئيس المصري عندما تصورا أن بالإمكان عقد قمة عربية طارئة للنظر في المسألة.

وعلى أية حال فقد أدت تلك القرارات إلى مهمة لجامعة الدول العربية بتكليف من لجنة انبثقت عن مجلسها الوزاري، وقد واجهت هذه المهمة معضلات حقيقية كان أهمها يتعلق بالمرجعية والتوقعات والتوقيت.

وفي ما يتعلق **بمعضلة المرجعية** عانت المبادرة العربية من القصور ذاته الذي اتسمت به السياسات العربية تجاه العراق بعد الاحتلال، وهو تكيفها مع هذا الاحتلال وتسليمها بثمرة العملية السياسية الشائهة التي جرت في ظله ونتجت منه. صحيح أن مواقف عربية كانت تشير من حين إلى آخر إلى تهيئة الظروف الكفيلة بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في العراق، لكن أحداً لا يمكن أن ينكر أن لغة الخطاب الرسمي العربي قد تغيرت جذرياً بعد وقوع الاحتلال الأمريكي للعراق، ولذلك فقد كان مما يقلق كثيراً أن المبادرة العربية قد انصبت على قضية المصالحة الوطنية وليس على إنهاء الاحتلال. وكأن الأخير ليس السبب الرئيسي في انفراط عقد الكيان العراقي، بل إن أطرافاً عربية بدت أكثر اهتماماً بالتغلغل الإيراني في العراق منها بالاحتلال

نفسه وكأنه ليس خطراً على مستقبل العراق بالدرجة نفسها إن لم يكن أشد. كذلك فإن اتهامات قد طالت مبادرة الجامعة كما هو معروف بأنها ليست سوى تنفيذ لإرادة بعض الدول الأعضاء في الجامعة التي تسعى لإيجاد مخرج كريم للسياسة الأمريكية من الورطة التي أوقعت فيها نفسها في العراق، وأن التصريحات التي صدرت عن مسؤولين في الجامعة العربية في سياقها بدت متمشية مع العملية السياسية التي تتم برعاية أمريكية أكثر منها كاشفة لرؤية عربية ذاتية بشأن مستقبل العراق.

ولم تقل **المعضلة الثانية** المتعلقة بالتوقعات خطورة عن سابقتها، فالدور يُبنى ضمن ما يبنى على «توقعات» شاغليه وكذلك على التوقعات النابعة من بيئته الخارجية، ولم يكن ممكناً الجزم بشيء عن «التوقعات العربية»، فهل تريد الأطراف العربية العمل على إنهاء الاحتلال الأمريكي أم النفوذ الإيراني أم تحقيق مصالحة وطنية؟ أم هل تريد السعي في هذه الاتجاهات جميعها أو بعضها؟ وبأي سلم للأولويات وبأية أوزان نسبية؟ أسئلة مهمة لم تكن ثمة إجابات محسومة لها في الأفق السياسي العربي. لكن هذا قد يهون إذا قورن بالتوقعات الخارجية، فالدور يبنى على محاولة التوفيق بين التوقعات المختلفة المرجوة منه، ولذلك فإن التضارب الكامل بينها قد يعني حكماً بالإعدام على فاعلية الدور أو في أحسن الحالات يجعل منه مسألة بالغة العسر، وإن نظرة واحدة إلى الساحة العراقية كانت كافية لإدراك مدى تعقد هذه المعضلة.

في الساحة العراقية تبلورت التوقعات الحكومية من مهمة الجامعة في العراق على نحو شديد الوضوح، فهذه المهمة ينبغي أن تركز على انخراط جميع الأطراف في العملية السياسية، والحديث عن مؤتمر مصالحة مرفوض، وإنما قد يكون العراق بحاجة إلى «ملتقى» يساعد على «عزل السنة عن جماعات العنف». كذلك ينبغي أن تركز المبادرة على وقف العنف، ولا يمكن أن تتضمن حواراً مع المسلحين فتكون بذلك وسيطاً مع «القتلة»! هكذا أجمعت نخبة السياسة الخارجية العراقية بدءاً من الرئيس العراقي ومروراً بوزير خارجيته ووكيل وزارته والناطق باسم الحكومة. أما القوى السياسية المؤيدة للحكومة فقد شاركت الحكومة رؤيتها في رفض مصطلح المصالحة والتركيز على أن كل المطلوب هو تفعيل المشاركة السنية في العملية السياسية، لكنها زادت التحذير من أن يكون هدف المبادرة هو «تمرير مخططات عربية من شأنها تكريس الطائفية وتصعيدها» أو الضغط على «مكون عراقي معين»! والإعراب الصريح من البعض عن رفض أي دور للجامعة على أساس تاريخها غير المشرف وغير المحايد في العراق، والذي يحمل الكثير من المواقف المؤيدة للمسلحين! (لم يأت ذكر المقاومة أصلاً في أي قرار من قرارات الجامعة)، بل وصل الأمر إلى مطالبة الجامعة باعتذار رسمي للشعب العراقي.

على الطرف الآخر لم تكن جماعات المعارضة، والسنية منها تحديداً، أقل وضوحاً في التعبير عن مواقفها، فالجامعة العربية وفقاً لهذه الجماعات تمتلك الخبرة لإدارة حوار ناجح في العراق الذي يحتاج إلى «مؤتمر طائف» ينهي حربه الداخلية كما أنهى مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩ الحرب الأهلية في لبنان. ودور الجامعة ضرورة لمواجهة النفوذ الإيراني، ولا يمكن لهذا الدور أن يستقيم من دون أن يركز على إنهاء الاحتلال، ولا يمكن له أن يكتمل من دون إشراك المقاومة، بل لقد اعترض البعض أصلاً على أن تدخل الجامعة في حوار مع الحكومة العراقية!

تبقى **المعضلة الثالثة** متعلقة بتوقيت تنفيذ المبادرة والذي مثل في حد ذاته إشكالية كبرى، فلو كانت زيارة الأمين العام للعراق قد تمت قبل الاستفتاء على الدستور لاتهمت المبادرة بأنها تصب في المصلحة الأمريكية باعتبار أن هدفها هو الضغط من أجل مشاركة السنة في الاستفتاء، ولعل هذا هو السبب في قرار الأمين العام بأن تكون لاحقة عليه، غير أن هذا بدوره خلق معضلة أخرى بعد الموافقة على الدستور وإجراء الانتخابات. فهنا يمكن القول إن الشعب العراقي قد حسم خياره «ديمقراطياً» وإنه لم يعد بحاجة إلى جهود مصالحة وإنما إلى جهد لترويض «الشاردين» عن مسيرته.

وقد عقد الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي في مقر الأمانة العامة في القاهرة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر وتم الاتفاق على عقد المؤتمر نفسه في شباط/ فبراير أو آذار/ مارس ٢٠٠٦، لكن الموعد رُحل لاحقاً إلى حزيران/ يونيو من السنة نفسها، الأمر الذي يعني أن توقيت تنفيذ المبادرة يجعلها بعيدة كل البعد عن التأثير في مجريات الأمور في العراق ويضيف مثالاً جديداً على عجز النظام العربي الرسمي عن مواجهة التحديات التي تهدد بقاءه المستقل.

٤ ـ خطوات على طريق التطوير

شهدت الأيام الأخيرة من عام ٢٠٠٥ خطوات مهمة في مسيرة تطوير جامعة الدول العربية، ففي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر بدأ البرلمان العربي الانتقالي في مقر الأمانة العامة أولى دوراته، وفي التاسع والعشرين من الشهر نفسه وافق وزراء خارجية الدول العربية في اجتماع استثنائي على القواعد الجديدة للتصويت في مجالس الجامعة المختلفة، والقاضية بأن يُبت في القضايا الموضوعية بأغلبية الثلثين بينما يُبت في القضايا الإجرائية بالأغلبية البسيطة، وكانت قمة الجزائر في آذار/ مارس ٢٠٠٥ قد قررت بخصوص تعديل الميثاق إضافة مادة جديدة حول إنشاء برلمان عربي انتقالي واعتماد نظامه الأساسي، وتعديل الفقرة (٢) من المادة (٦) من الميثاق بشأن

التصويت في الحالات الخاصة بالاعتداء على دولة عضو، واعتماد نص جديد للمادة (٧) بشأن تعديل آلية اتخاذ القرارات.

تراوحت ردود الأفعال لهذه الخطوات بين فريق المتشائمين الذين رأوا فيها مجرد إضافة لركام هائل من قرارات صدرت عن أجهزة الجامعة العربية ومؤسساتها من دون تنفيذ، لأن المناخ العربي نفسه لا يسمح بالتقدم إلى الأمام، وبين المتفائلين الذين اعتبروا ما تم دليلاً على أن مسيرة إصلاح جامعة الدول العربية بدأت تكتسب زخماً جديداً، وربما تقع الحقيقة في مكان وسط بين الفريقين.

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن حلم إنشاء برلمان عربي يعود إلى حوالى نصف القرن عندما تقدمت الأمانة العامة في ١٩٥٥ بعدة مقترحات لتطوير الجامعة منها إضافة هيئة جديدة في شكل «جمعية شعبية»، ولم يُوافَق على المقترح في حينه ليتردد الحديث عنه من وقت إلى آخر حتى ظهر مجدداً في مبادرات تقدم بها عدد من الدول العربية لتطوير الجامعة ووجدت طريقها إلى تقرير أمينها العام الذي عرض على قمة تونس في ٢٠٠٤. ولذلك يجب التسليم بداية بأن تجسيد الحلم ولو على الصعيد القانوني ـ على الرغم من عدم كفايته على نحو ما سيجيء ـ لا بد من أن يُصَنَفَ باعتباره «خطوة إلى الأمام»، والأمر نفسه ينطبق على تعديل آلية التصويت الذي يعود الحديث عنه أيضاً إلى مقترحات الأمانة العامة ذاتها في١٩٥٥ ثم إلى محاولات تعديل الميثاق منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، وهو التعديل الذي وجد بدوره طريقه مؤخراً إلى تقرير الأمين العام الذي سبقت الإشارة إليه ثم لاحقاً إلى مقررات قمة الجزائر في آذار/ مارس ٢٠٠٥.

ثمة معنى ثانٍ إيجابي لما وقع ينصب على فكرة المتابعة، فالمراقب لشأن القمة العربية يدرك أن كماً هائلاً من قراراتها البالغة الأهمية لم تتم متابعته على الإطلاق، وأن تلك القرارات التي تمت متابعتها حتى نُفذت بالكامل تُعد قليلة بحق، وإن كان بعضها للأمانة ذا طابع استراتيجي كقرارات الدعم المالي لدول المواجهة التي اتخذتها قمة الخرطوم في١٩٦٧، والقرارات الخاصة بتسوية الحرب الأهلية اللبنانية التي اتخذتها قمة الدار البيضاء في ١٩٨٩، ولذلك فإن انعقاد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري لمتابعة قرارات القمة ووضعها موضع التنفيذ يمثل معنى يجب تشجيعه على الرغم من أن هذا يبدو عملاً بديهياً إلا أن السياسة العربية للأسف قد ألفت الخروج على البديهيات، وإن كانت الموضوعية تقتضي الإشارة إلى أن نطاق المتابعة في الاجتماع الاستثنائي الأخير لمجلس وزراء الجامعة في عام ٢٠٠٥ لم يشمل قرار قمة الجزائر بإنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات والالتزامات، أو تكليفها الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتشكيل لجان متخصصة لمواصلة بحث مشروعي إنشاء

محكمة العدل العربية ومجلس الأمن العربي تمهيداً لعرضهما على قمة الخرطوم (آذار/ مارس ٢٠٠٦).

لكن عين التشاؤم ترى أن البرلمان العربي لا يمكن أن يصح أداؤه في غيبة بنية برلمانية صحيحة في الدول القطرية العربية، ففاقد الشيء لا يعطيه، وأن اعتماد آلية جديدة لإصدار القرارات لا يعني بالضرورة تفعيلها لسبب بسيط هو أن نسبة يُعتد بها من القرارات التي صدرت بالإجماع ـ قُدرت في بعض الدراسات بنحو ثلاثة أرباعها ـ لم تكن تُنفذ. ومع الاعتراف بصحة القول بأن وضع الديمقراطية في الأقطار العربية لا بد من أن ينعكس على أداء البرلمان العربي الانتقالي إلا أن هذا لا ينبغي أن يصادر على التجربة منذ بدايتها. لا شك في أن وجود أعضاء غير منتخبين من شعوبهم في البرلمان العربي أو تحيط بانتخابهم ملابسات معينة هو أمر قد يؤثر في أدائه بقدر ما يعني أن هؤلاء الأعضاء مرتبطون بالسلطة التنفيذية أكثر من الرأي العام، لكن ثمة أعضاءً آخرين بالتأكيد قادرون على ضخ الحيوية في هذا البرلمان، كما أن الخبرة التاريخية قد عودتنا على أن المؤسسات تبدأ ضعيفة ثم تقوى بالتدريج، بالإضافة إلى أن الوطن العربي يموج بإرهاصات ديمقراطية لا بد من أنها ستنعكس شيئاً فشيئاً على الواقع العربي ومن ثم على البرلمان العربي، ولذلك كله فإن التجربة تستحق أن تُعطى فرصة، فلا يعقل أن ننتظر لإنشاء برلمان عربي حتى تستكمل الديمقراطية في الوطن العربي مسيرتها، وإلا كان معنى هذا أن نبقى عقوداً عديدة متطلعين إلى هذا الإنجاز، وعلى العكس فإن البدء بالتجربة مهما كان نقصها سوف يكشف عن جوانب خلل يمكن تلافيها مع تقدم الممارسة.

سوف يواجه البرلمان العربي الانتقالي مهمة عسيرة في وضع النظام الأساسي للبرلمان الدائم، إذا بُني تكوينه على فكرة المساواة بين عدد الأعضاء من كل دولة، وهي فكرة مستحيلة الاستمرار لأسباب غير خافية، غير أن هواجس الدول العربية الصغيرة ينبغي أيضاً أن تؤخذ في الحسبان، وهذه هي المعضلة التي سيتعين على البرلمان العربي الانتقالي مواجهتها، والتي ربما تمثل معالجته لها السابقة الأولى في العمل العربي المشترك للتعامل مع معضلة التوازن بين الكبير والصغير في منظومة هذا العمل. وقد كشفت الدورة الأولى للبرلمان عن بعض الجوانب الإيجابية في الممارسة مثل التوافق على شخص رئيسه وإجراء انتخابات سلسة بشأن مناصب نواب الرئيس، وكذلك الاتجاه القوي إلى رفض وصاية الحكومات أو حتى البرلمانات القطرية على البرلمان. لكن ثمة مؤشرات مقلقة كشف عنها عدم الموافقة على الشق السياسي من البيان الختامي بحجة أن هذا الشق لم يُناقش في اجتماعات البرلمان، وهي حجة وجيهة غير أن انعقاد البرلمان في هذا الظرف العربي بالغ الخطورة كان يفرض عليه أن

يخصص ولو جانباً من وقته لمناقشة قضايا أمته، كذلك فإن الإصرار على أن تكون اللجنة المكلفة بوضع اللائحة التنفيذية للبرلمان لجنة قطرية ١٠٠ بالمئة بحكم تكوينها بواقع عضو من كل دولة عربية إصرار لا معنى له في برلمان عربي طالما أن ما تصل إليه هذه اللجنة سيكون موضع مناقشة من قبل البرلمان في دورته التالية. أما تعديل آلية التصويت فينبغي الاعتراف بأنه الإنجاز الذي يفتح الباب أكثر لرياح التشاؤم لاعتبارات سبقت الإشارة إليها، فلم يُلتزم في السابق بمعظم القرارات التي صدرت بالإجماع، فما بالنا بتلك التي ستصدر بأغلبية الثلثين؟ كما أن مجلس الدفاع العربي المشترك المؤسس منذ بدايته على اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين قد انزوى إلى ساحة النسيان منذ عقود، بالإضافة إلى ما لوحظ من غياب الإشارة إلى إلزامية القرارات الصادرة بأغلبية الثلثين في قرارات مجلس الجامعة الأخير في ٢٠٠٥ بقدر ما رشح عنها من معلومات، وهي مسألة سوف تتضح لاحقاً بالتأكيد، وأخيراً وليس آخراً فإن عدم وضوح مصير هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات يمكن أن يصب بدوره في مجرى رياح التشاؤم.

وعلى الرغم من هذا كله يجب التأكيد على المعاني الإيجابية في الخطوات السابقة، ويجب من ناحية أخرى وبالروح نفسها التحذير من أن خبرتنا الطويلة مع محاولات تطوير الجامعة قد عودتنا على أن النهج القانوني ـ بمعنى تعديل الميثاق أو إنشاء مؤسسات جديدة ـ وإن كان نهجاً ضرورياً إلا أنه لا يغني بحال عن تغيير المناخ السياسي العربي بصفة عامة، وهو تغيير من شأنه إن تم أن يجعل حال الجامعة أفضل بكثير حتى من دون الخطوات الأخيرة، ومن دون هذا التغير في المناخ سوف يبقى أي إنجاز قانوني أو مؤسسي في مسيرة تطوير الجامعة معلقاً في الهواء وشاهداً على حلم لم يتحقق.

ثانياً: الإصلاح السياسي

في عام ٢٠٠٥ تأكد أن عملية الإصلاح السياسي تدور في حلقة مفرغة، وذلك أن اتخاذ القرار الفوقي بالإصلاح ينطوي على انتحار سياسي بالنسبة إلى متخذيه، الأمر الذي يدفع إلى التحايل عليه بسياسات يميزها الاجتزاء من جهة، والتناقض من جهة أخرى، وتلك هي أزمة الإصلاح في الوطن العربي. في تعبير عن هذا الاجتزاء نجد أن المبادرة المصرية المتأخرة جداً للتحول بآلية اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء إلى الانتخاب على أساس تعددي، والتي عَبَّرَ عنها تعديل المادة ٧٦ من دستور عام١٩٧١ التي تنظم اختيار الرئيس المصري، هذه المبادرة أحاطت التعديل بمجموعة من الضوابط التي تجعل التنافس نظرياً، أي لا يفضي إلى تداول حقيقي للسلطة. اتضح ذلك من خلال عدم تحديدها مدة ولاية رئيس الجمهورية وهو مطلب تلتقي من حوله مختلف فصائل المعارضة السياسية، ووضعها شروطاً تعجيزية لترشح المستقلين تتمثل في تزكية ٢٥٠ عضواً من أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية، وكذا لترشح الحزبيين باشتراط انقضاء خمس سنوات على تأسيس الحزب واختيار المرشح من أعضاء هيئته العليا وتمثيل حزبه بنسبة ٥ بالمئة من مقاعد مجلسي الشعب والشورى.

كما نجد أن المبادرتين الجزائرية والمغربية الخاصتين بميثاق السلم والمصالحة الوطنية وبهيئة الإنصاف والمصالحة، تقصران ما يعرف بجبر أضرار الأعمال الإرهابية في الحالة الأولى والسياسات القمعية في الحالة الثانية على الشق المادي الخاص بتعويض المضارين دون الشق الجنائي المتصل بملاحقة المسؤولين عن إحداث الضرر، الأمر الذي يمثل إخلالاً باثنتين من الركائز الأساسية للحكم الصالح هما الشفافية والمحاسبية. يذكر في هذا الخصوص أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الجزائري ينص صراحة على حظر المساس بمؤسسات الجمهورية (ومنها المؤسسة العسكرية وقوى الأمن الداخلي) وبدورها أثناء المواجهة مع الجماعات المسلحة. ومع أن المبادرة المغربية مضت خطوة أبعد عبر التحقيق في ملفات ضحايا قمع السلطة في الفترة بين ١٩٥٦

و٢٠٠٠ والتي بلغت ١٦,٨٦١ ملفاً، وقيام هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ بالكشف عن مقتل ٥٨١ شخصاً من أصحاب تلك الملفات خارج إطار القانون، إلا أن الهدف من التحقيق يظل مرتبطاً بمنع تكرار الممارسات القمعية في المستقبل، وهو هدف مهم لكنه لا ينفي الحاجة إلى محاسبة المسؤولين عن الممارسات ذاتها خلال العقود الأربعة المنصرمة.

وفي التمثيل للتضارب بين محاولات الإصلاح ونقائضها، يمكن متابعة التطورات التشريعية في أكثر من قطر عربي التي تتردد ما بين توسيع نطاق المشاركة السياسية وتقييده، أو تعيد إنتاج القوانين الاستثنائية بعد إلغائها لكن تحت مسميات جديدة، أو تصادم الواجهة الليبرالية للنظام السياسي. وكمثال سحبت الحكومة البحرينية مشروع قانون «الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات» من مجلس النواب في آذار/ مارس ٢٠٠٦، وهو المشروع الذي كان يحظر تنظيم أي مسيرة أو تظاهرة أو تجمع قبل شروق الشمس أو بعد غروبها إلا بإذن خاص ويقضي بعدم تنظيم تلك الفعاليات قرب المستشفيات أو المطارات أو المجمعات التجارية أو الشوارع الرئيسية أو المقار الدبلوماسية أو الأمنية، وذلك بعد احتجاج العديد من النشطاء السياسيين الذين وجدوا في القيود الواردة في مشروع القانون تفريغاً لحق التظاهر والتجمع من أي مضمون حقيقي. لكن المجلس نفسه كان قد أقر في صيف ٢٠٠٥ قانوناً للجمعيات السياسية يحيط تأسيس تلك الجمعيات بترسانة من الضوابط تشمل نفي تأسيسها على أسس طبقية أو مهنية أو فئوية أو جغرافية أو دينية، أي على أي أسس متعارف عليها لتشكيل الجمعيات، ورفض تعاونها مع أي تنظيم أو قوة سياسية فيما أن القانون يخص تنظيم أوضاع جمعيات توصف بالسياسية، ورفع سن عضويتها من ١٨ إلى ٢١سنة، وفرض القيود الشديدة على تمويلها من الخارج. وعلى الرغم من اعتراض العديد من الجمعيات السياسية على القانون المشار إليه، وإغلاق بعضها مقاره تعبيراً عن هذا الاحتجاج إلا أنه جرت المصادقة عليه.

وفي مصر تلازم الحديث عن وقف العمل بقانون الطوارئ الساري منذ عام ١٩٨١ مع الإعداد لقانون مكافحة الإرهاب الذي يستبدل مسمى بآخر من دون تغيير في المضمون. يذكر في هذا السياق أن خبرة الدول العربية مع قوانين مكافحة الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وتداعياتها على المنطقة، تفيد اتجاهها نحو توسيع نطاق الاشتباه وتغليظ العقوبات وتقليص الحريات. وفي قطر صدر قانون جديد يجيز إسقاط الجنسية من دون تبرير، ويلحق هذا الإسقاط بكل أبناء عشيرة الفرد وقبيلته، مع ما في هذا من إخلال بحقوق المواطنة وشخصية العقوبة ويجافي الواجهة الليبرالية للدولة.

بالقدر نفسه من تعثر خطوات الإصلاح، يمكن النظر إلى المشاركة العربية في الأطر الأوسطية والمتوسطية التي وضعت قضية الإصلاح السياسي في الوطن العربي، بالمقاييس التي تقبلها تلك الأطر، على رأس أولوياتها. ظهر ذلك في منتدى المستقبل الذي عقد في المنامة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ بمشاركة ٢٢ دولة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الصناعية الثماني وست دول أوروبية و١٥ منظمة إقليمية. فلقد تضمن الإعلان الصادر عن المنتدى إنشاء مؤسسة المستقبل بميزانية قدرها ٥٤ مليون دولار بهدف دعم المجتمع المدني في المنطقة ممثلاً في المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والجمعيات المهنية، على أن يتولى إدارتها مجلس يترأسه ممثلون عن منطقة «الشرق الأوسط الموسع»، وتبدأ أعمالها في مطلع عام ٢٠٠٦، وهو ما لم يتحقق بعد، سواء للتردد العربي في المضي قدماً في طريق الإصلاح أو لأن الدول العربية تتوجس من درجة التدخل الخارجي في شؤونها في إطار منتدى كهذا.

كذلك فإن الدورة نصف السنوية لاجتماع وزراء خارجية بلدان الشراكة الأورو ـ متوسطية وهي المغرب والجزائر وتونس ومصر وسوريا ولبنان والسلطة الوطنية الفلسطينية مضافاً إليها دول الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية وتركيا وإسرائيل، وهي الدورة التي استضافتها لوكسمبورغ في أيار/ مايو ٢٠٠٥، شهدت رفض وزراء الخارجية العرب الالتزام بأهداف محددة في مجالات سيادة القانون والحكم الرشيد والمحاسبة والشفافية، وكذا وضع آليات لمراقبة الانتخابات في تلك البلدان.

ومع أنه ينبغي التأكيد بوضوح تام على رفض المحاولات الخارجية لفرض الإصلاح السياسي من الخارج، في ضوء النتائج المأساوية التي ترتبت على هذا الفرض كما اتضح في الحالة العراقية التي فككت الوطن إلى مجموعة من الإثنيات المتناحرة على السلطة والثروة تحت السيادة الأمريكية، وكذلك في ضوء الانتقائية التي اتضحت في نماذج كثيرة منها التعامل مع نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة على نحو قَوَّضَ مصداقية الإصلاح الغربي المزعوم، إلا أن المقصود أن انسداد أفق الإصلاح السياسي بمبادرات ذاتية من جهة، والمشاكل التي تكتنف تنفيذ برامج الإصلاح السياسي من الخارج من جهة أخرى، من أهم عوامل احتدام المواجهة بين السلطة والمعارضة في العديد من البلدان العربية. ظهر ذلك في حملات الاعتقال التي طاولت قطاعات مختلفة من الجماهير العربية، والصحفيين بالأساس في عدد من الأقطار العربية، على نحو فرض مجدداً قضية حرية الرأي والتعبير على ساحة الجدل السياسي، وجاءت تطورات العراق واستهداف الإعلاميين بذواتهم لتخلع على تلك القضية قيمة مضافة. كما ظهر أيضاً هذا التأزم في تجدد أعمال العنف التي كانت قد

بدأت تنحسر بعدما بلغت ذروتها في فترة التسعينيات، وعانت الأردن وكذلك مصر تحديداً من تلك الظاهرة في عام ٢٠٠٥ بانتشار العنف فيها من العاصمة إلى حدودها مع إسرائيل. أما السعودية فتبقى الحالة المثيرة للجدل، ما بين تفسير تواتر العنف فيها بشكل ملحوظ وتنقله من مدينة إلى أخرى على أنه بسبب تراخي جهود الإصلاح في المملكة، إلى تفسير هذه الظاهرة نفسها بأنها وليدة إصلاح شأن المملكة إلى حد اغترابها عن أصول الشرع، والظواهر تعد نسبية في تقييمها.

من منطلق هذه المقدمة، ومن بين العديد من التطورات التي يمكن تحليلها في إطار متابعة مسار عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي على مدار عام ٢٠٠٥، يمكن التوقف أمام عدة تطورات لها دلالتها في ما يتصل بالمستقبل، وتلك هي عودة الانقلاب العسكري كآلية من آليات التغيير السياسي، وتعمق أزمة الأحزاب السياسية، وحيوية الشارع العربي، وصعود التيار الإسلامي، واتساع دائرة العنف السياسي.

١ ـ تجدد اللجوء إلى الانقلاب العسكري كآلية للتغيير

شهدت الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ تغير رئاسة الدولة في خمسة بلدان عربية هي فلسطين، والإمارات، والسعودية، والكويت، وموريتانيا هذا فضلاً عن إمارة دبي. لم تُعتمد الآلية الانتخابية إلا في حالة واحدة، وطبقت الآلية الوراثية في حالات أربع مع شيء من المرونة ميز إحداها في التعامل مع قاعدة التوريث اقتضته المصلحة العامة ودواعي حفظ الوفاق والتماسك في بنيان الأسرة الحاكمة، وانفردت الحالة السادسة بإحياء وسيلة الانقلاب العسكري التي ألفها الوطن العربي في خمسينيات القرن الماضي وستينياته قبل أن تتباعد الشقة بين تكرارات هذه الظاهرة ليكون انقلاب عمر البشير عام ١٩٨٩ في السودان هو الانقلاب الأخير، أخذاً في الاعتبار تحييد المحاولات الانقلابية وهي كثيرة ضد رأس النظام في هذا القطر العربي أو ذاك.

انتقلت السلطة بسلاسة من الأب إلى الابن في حالة دولة الإمارات وإمارة دبي بصعود كل من خليفة بن زايد ومحمد بن راشد إلى سدة الحكم على التوالي، وبدا انتقال السلطة من الأخ إلى أخيه في الحالة السعودية بمثابة تحصيل حاصل في ضوء إدارة ولي العهد عبد الله بن عبد العزيز دفة الحكم في المملكة لسنوات خلت. أما في الكويت فقد تجمعت نذر أزمة دستورية وسياسية بانتقال مجلس الأمة من مبايعة سعد العبد الله إلى عزله، وانقسام جناحي الأسرة الحاكمة في ما بين الموقفين، إلا أن رسالة التنحي التي بعث بها الشيخ سعد إلى المجلس سحبت عن الموقف فتيل الأزمة لتؤول السلطة من بعده إلى أخيه صباح الأحمد.

وأفضت الانتخابات الرئاسية التنافسية الفلسطينية إلى انتقال السلطة إلى محمود عباس مرشح حركة فتح خلفاً للرئيس ياسر عرفات، إذ حصد أبو مازن ٦٢,٣ بالمئة من مجموع الأصوات فيما تراوحت النسب التالية والموزعة بين ستة متنافسين بين ١٩,٨ بالمئة و٠,٧٦ بالمئة على نحو ما ستتكرر الإشارة إليه بتفصيل أكبر في إطار مناقشة التقرير لتطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبالرغم من مقاطعة حركتي حماس والجهاد العملية الانتخابية على أساس إجرائها تحت مظلة أوسلو، إلا أن نسبة المشاركة الانتخابية بلغت ٧٧,٦٩ بالمئة وهي نسبة مرتفعة في العموم وقياساً على تعقيدات الواقع الفلسطيني وصعوباته بشكل خاص.

وتكتسب تلك الملاحظة مصداقية أكبر في ضوء مقارنتها بالمشاركة الانتخابية في الانتخابات الرئاسية المصرية التي أجريت للمرة الأولى على أساس تعددي، وهي المشاركة التي لم تتعد ٢٣ بالمئة، وبدت نتيجتها محسومة سلفاً بفعل التنافس غير المتكافئ بين رئيس الدولة ومرشح الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم من جهة، ومنافسيه التسعة الآخرين من جهة أخرى. وكان التعبير الأبرز عن انعدام التكافؤ بين المتنافسين اتساع الفجوة بين نسبة الأصوات التي حصدها الرئيس مبارك والبالغة ٨٨,٦ بالمئة من أصوات الناخبين وتلك التي حصل عليها أيمن نور مرشح حزب الغد والذي جاء تالياً عليه وهي ٧,٦ بالمئة. وساهمت عناصر مثل ضيق الوقت المتاح لتهيؤ المنافسين للانتخابات، وحداثة بعض الأطر الحزبية التي ينتمون إليها، والقدح في نزاهة أحدهم وعدم جدية مرشحين آخرين، فضلاً عن التحيز الملموس لأجهزة الدولة لصالح مرشح الحزب الحاكم، ساهمت تلك العناصر في نفي طابع المفاجأة عن نتيجة الانتخابات الرئاسية المصرية.

وبقدر ما جاء الانقلاب العسكري في موريتانيا الذي أنهى حكم الرئيس معاوية ولد الطايع معاكساً للاتجاهات الإصلاحية التي ترفض من حيث المبدأ عسكرة السلطة، فإنه أثار أكثر من علامة استفهام حول إمكانية تكرار هذا المنحى نفسه في بلدان عربية أخرى لأسباب منها: تعثر جهود الإصلاح السلمي على ما تقدم، واستحكام القطيعة بين الشباب والنخب الحاكمة خصوصاً في ضوء تكلس تلك النخب، وانفلات الأوضاع الأمنية وبلوغها في حالات معينة مبلغ الفوضى، وتبعثر قوى المعارضة، وفي المقابل تماسك الأجهزة الأمنية والعسكرية، وأهم من ذلك وهو الجديد خصوصية النهج الانقلابي للعقيد علي ولد محمد فال. فباستثناء تعليق البرلمان الموريتاني حافظ فال على المؤسسات الدستورية للدولة كالمجلس الأعلى للقضاء والمجالس المنتخبة محلياً، ولم يقدم على حل النقابات والأحزاب بل نشأ أكثر من حزب بعد إطاحة معاوية. وإذا ما صحت إرادته على تفعيل القرار الخاص بعدم أهليته

كرئيس للمجلس العسكري وكذا عدم أهلية سائر أعضاء المجلس والحكومة للترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع إجراؤها في غضون عام، فإنه بذلك يكون ثاني النماذج العربية في الانتقال السلس للسلطة من الجيش إلى المدنيين بعد سابقة العقيد عبد الرحمن سوار الذهب في السودان. ويفسر لنا ذلك ترحيب العديد من القوى والتيارات السياسية، بما فيها التيار الإسلامي، بانتقال السلطة من معاوية إلى فال، وارتباط عملية الانتقال تلك بالحد الأدنى من عدم الاستقرار السياسي.

٢ ـ تعمق أزمة الأحزاب السياسية العربية

تكمن مجموعة معقدة من العوامل وراء تأزم أوضاع الأحزاب السياسية العربية. جزء رئيسي من هذه العوامل مرتبط بالآليات المُقَيِدة للعمل الحزبي، والتي تعبر ضمن ظواهر أخرى، عن البنية التسلطية للنظم العربية. لكن جزءاً آخر يرتبط باختلال مفهوم العمل الحزبي لدى الأحزاب العربية نفسها، وبعجزها عن تطوير هياكلها التنظيمية وأطرها الفكرية، على نحو جعل تلك الأحزاب تعيد إنتاج سلبيات النخب الحاكمة ذاتها من رفض تداول السلطة وإنكار الحق في الاختلاف والانقطاع عن الجماهير. هذا إلى الدور الخارجي في تعميق تلك الأزمة من خلال تفكيك بنى حزبية قائمة والدعوة إلى اجتثاث جذورها، في خلط بين الأشخاص والمؤسسات. ولم يكن أكثر دلالة على أزمة الأحزاب العربية من تطورات عام ٢٠٠٥.

ففي العراق أضيفت قضية تسمية رئيس الوزراء المختلف عليه إلى قائمة الاختلافات الأخرى التي تتصل بالموقف من الفدرالية وحق المقاومة والوجود الأجنبي ودستور الدولة لتفرز هشاشة الائتلافات الحزبية التي تشكلت لأغراض انتخابية بالأساس. وعلى مدار ثلاثة أشهر كاملة، منذ الإعلان المبدئي عن نتائج الانتخابات التشريعية في مطلع عام ٢٠٠٦، بدا الحوار السياسي في العراق وكأنه يدور في حلقة مفرغة، تغذيها الدوافع الطائفية والمذهبية الضيقة للفرقاء السياسيين. واستعصت كل محاولات إثناء رئيس حزب الدعوة ورئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري عن التمسك بالمنصب رغم الكلفة العالية لممانعته إلى حد استنفار قوى إقليمية للتدخل في الأزمة، فضلاً عن قوة الاحتلال التي أسست في الأصل مفهوم المحاصصة الطائفية. وطرحت في هذا السياق مبادرات مختلفة لمقايضة مكسب بمكسب، ومنها مبادرة تعزيز صلاحيات رئيس الدولة الذي يعبر عن الطائفة الكردية، ومبادرة تشكيل مجلس للأمن يمثل فيه بشكل أفضل العرب السنة، وكأن القضية ليست الاختلاف حول قدرة رئيس الوزراء وهو شيعي على التجرد من دوافعه المذهبية في إدارة شؤون الدولة أم لا، لكن القضية هي ثمن القبول بشخص رئيس الوزراء بغض النظر عن هذا التجرد من عدمه.

وفي مصر جاءت انتخابات مجلس الشعب كاشفة عن هزال القاعدة الشعبية لعموم الأحزاب السياسية وفي طليعتها الحزب الحاكم، إذ لا فارق بين فوز الحزب الوطني (قبل انضمام المنشقين عليه) بـ ١٤٥ مقعداً وفوز كل أحزاب المعارضة بـ ١٤مقعداً إلا الفارق بين الإمكانات المادية والإعلامية والتنظيمية للجانبين، وذلك من دون الحديث عن التدخلات الأمنية لصالح مرشحي الحزب الحاكم. والمدهش والحال هكذا أن تشهد بعض أحزاب المعارضة المصرية صراعات داخلية محتدمة على رئاسة الحزب وأسلوب إدارته، كان أعنفها داخل حزب الوفد واجهة الليبرالية في مصر. ومع أنه قد يعزى تفجر تلك الصراعات إلى تردي أداء الأحزاب في الانتخابات التشريعية، وهو تفسير ممكن، إلا أن بعض تلك الصراعات كانت له جذوره السابقة على الانتخابات، كما أن بعض الأحزاب المتنازع عليها هو في الأصل وليد تشظي كيانات حزبية أخرى وهو طارد لأحزاب أصغر فأصغر.

كان هذا الواقع الحزبي المأزوم هو الإطار الذي سمح بظهور حركات احتجاجية متحررة من القيود الحزبية، ثم تكاثرها في الدولة الواحدة، وامتدادها من دولة إلى أخرى، لتشكل أحد الأبعاد المهمة لظاهرة حراك الشارع العربي. الحركة الاحتجاجية الأشهر كانت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) التي استلهمت النشأة الأولى للوفد المصري كحركة شعبية أساسها توكيل الشعب المصري ثلاثة من زعمائه للمطالبة بالاستقلال، وذلك قبل أن يتحول الوفد إلى حزب والحزب إلى تيارات. وساهم تنوع التكوين الثقافي والسياسي والديني للحركة من جهة، وسَبْقُ الخطوة الأولى من جهة ثانية، وحزمة المبادئ التي تبنتها وتمحورت حول حاكمية الشعب والمواطنة المتساوية وتداول السلطة من جهة ثالثة، فضلاً عن الذكاء في اختيار مسمى الحركة من جهة رابعة، ساهم كل ذلك في ذيوع الحركة إعلامياً. وعلى شاكلة هذه الحركة وإن يكن على مستويات فئوية وقطاعية أضيق نطاقاً تشكلت في مصر حركات احتجاجية حملت أسماء: أدباء من أجل التغيير، وصحفيين من أجل التغيير، ومحامين وشباب وأطفال من أجل التغيير.. إلخ. كما تشكلت أيضاً حركات مشابهة على خلفية حدث كحدث التعدي على الصحافيات في يوم الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ الذي أطلق جمعية الأمهات، أو ظاهرة كظاهرة البطالة التي أطلقت حركة بركان البطالة، أو قضية كقضية التأمينات الاجتماعية التي أطلقت لجنة الحقوق التأمينية.

ومن مصر انتقلت الظاهرة إلى ليبيا فأسس بعض نشطائها السياسيين من المنتمين أيديولوجياً إلى تيارات شتى حركة اختاروا لها اسم خلاص. ركزت الحركة على أهمية إعمال مبدأ تداول السلطة، ودعت لتفعيل هذا الهدف بمختلف الوسائل السلمية بما

فيها التظاهر والإضراب والاعتصام، وحثت المعارضة في الخارج على التواصل معها وتسليط الضوء عليها إعلامياً.

في سياق مختلف وبتطور مختلف تكونت حركة ١٤ آذار في لبنان. السياق هو واقعة اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، تلك الواقعة التي أطلقت غضباً شعبياً عارماً تجلى كأوضح ما يكون في مظاهرة حاشدة انطلقت من ساحة رياض الصلح في قلب العاصمة بيروت. أما التطور فهو أنه جرى التأسيس للحركة من واقع مظاهرة ١٤ آذار التي خلعت على الحركة اسمها وحددت هدفها في التحقيق في واقعة الاغتيال وإنهاء الوجود السوري في لبنان، وليس مجرد اللجوء إلى التظاهر كآلية من آليات الحركة بعد تأسيسها. يضاف إلى ذلك أن مظاهرة ١٤ آذار عبرت عن نفسها نيابياً من خلال أغلبية برلمانية أنتجتها الانتخابات التشريعية اللبنانية في عام ٢٠٠٥، لكن من دون تحقيق نسبة الثلثين على نحو ألجأها إلى التواصل مع قوى من خارجها، ولا سيما حزب الله وحركة أمل، وتلك هي القاعدة التي تأسست عليها حكومة فؤاد السنيورة: قاعدة التوافق.

وعلى خلاف هذا الموقف المتشنج ضد سوريا التأمت تظاهرة ٨ آذار تحت شعار شكراً لسوريا، وجاءت انطلاقتها من الساحة نفسها: رياض الصلح في اتجاه عقلنة خطاب بعض القوى السياسية اللبنانية والدفاع عن حق المقاومة. وأعيد تشكيل تحالفات ما بعد اغتيال الحريري تبعاً للموقف من خطابْي الحركتين، فنشأ تقارب هو الأول من نوعه بين تيار ميشيل عون وحزب الله، فيما ارتكزت حركة ١٤ آذار على تقارب تياري المستقبل وسمير جعجع والحزب التقدمي الاشتراكي. وارتبطت عملية تسخين الجبهة السورية ـ اللبنانية بأعمال عنف طائفية أعادت إلى الأذهان ذكرى حرب الخمسة عشر عاماً بكل مراراتها.

إلى أي مدى يمكن أن تشكل الحركات الشعبية غير الحزبية بديلاً للأحزاب السياسية؟ سؤال فرضه الصعود السريع لتلك الحركات وقدرتها على تجاوز إمكانيات الأحزاب في الحشد الجماهيري والتعبئة الشعبية بما لا يقاس. تكشف الخبرة القصيرة لتلك الحركات عن بعض الهواجس التي تكتنف احتمالات تطورها مستقبلاً لتصبح البديل المقبول شعبياً للأحزاب. فمن جهة دخل بعض القوى والتيارات في تشكيل تلك الحركات وحافظ على تمايزه في إطارها بحيث لم ينعكس تنوع التشكيل على تطوير سياسة واحدة متماسكة للحركة، بل أدى إلى اتباع سياسات مختلفة بعدد القوى الداخلة في إطارها. وكمثال انخرطت حركة كفاية مع ثلاثة أحزاب ناشطة هي الوفد والناصري والتجمع وحزبين تحت التأسيس هما الكرامة والوسط وتجمع ناشئ هو التجمع الوطني الديمقراطي في إطار ما عُرف باسم الجبهة الوطنية للتغيير. لكن في

أي لحظة لم يتعامل أيٌ من الأطراف الداخلة في تلك الجبهة مع مرشحه في الانتخابات التشريعية باعتباره مرشح الجبهة بل باعتباره مرشحاً محسوباً على هذا الحزب أو ذاك. أكثر من ذلك وقف بعض أطياف الجبهة موقفاً مضاداً من بعض المرشحين المحسوبين على القوى الأخرى، وكان هذا الموقف تحديداً داعياً إلى إثارة أزمة بين جماعة الإخوان المسلمين المشاركة في تأسيس حركة كفاية من جهة، وحزب التجمع من جهة أخرى، تلك واحدة. الأخرى أنه ليس موثوقاً من إيجابيات ضم الأحزاب السياسية إلى الحركات الشعبية كآلية رافعة للعمل الجماهيري، فهذا الاحتمال وإن يكن وارداً إلا أن الاحتمال المضاد وارد هو الآخر وبالقدر نفسه: احتمال أن تتسرب سلبيات الأحزاب إلى بنية تلك الحركات.

أما المثال الآخر على الهواجس التي تكتنف مستقبل الحركات الجماهيرية غير الحزبية، فهو المثال اللبناني على ما سبق تفصيله والذي اقتُسم فيه الشهر نفسه بين قوتين تخصم إحداهما شعبياً من رصيد الأخرى.

وفي الوقت الذي تكتنف فيه تلك الهواجس مستقبل الحركات الجماهرية، يبدو أنه لا سبيل للخروج من الركود السياسي الحالي من دون نمو رأي عام ضاغط يفرض إرادته على النخب الحاكمة، وهو ما يمكن أن يسهم فيه المجتمع المدني والإعلام الحر القطري وعبر القطري.

٣ ـ حيوية الشارع العربي

ليست كل حيوية الشارع العربي بما لها وما عليها حركات جماهيرية مؤطرة تنظيمياً، فإضافة إلى هذا البعد التنظيمي لحركة الشارع كانت هناك ردات فعل شعبية عفوية في النشأة والتطور، بل كان تكرار هذا المظهر تحديداً من مظاهر حيوية الشارع العربي هو الأكثر إثارة للانتباه في عام ٢٠٠٥. انطلقت المظاهرات الشعبية في العديد من المدن والعواصم العربية، وإن اختلفت مبرراتها ودواعيها. فالبعض منها مَثَّلَ تراكماً على مألوف الشارع العربي في التجاوب مع التطورات القومية عموماً وفي القلب منها الصراع العربي ـ الإسرائيلي تحديداً. وشهد مطلع العام ٢٠٠٥ انطلاق المظاهرات الحاشدة احتجاجاً على تنامي القمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني وعلى التواطؤ الأمريكي الداعم لهذا القمع. ففي البحرين خرج ١٠,٠٠٠ مواطن في مظاهرة ألقت بالقنابل الحارقة على مبنى السفارة الأمريكية في المنامة، والعدد هنا له دلالته. وخرج أكثر من مظاهرة في السعودية تراوح المشاركون فيها بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ شخص تصدوا للحظر المفروض على تظاهرهم وتجمعوا أمام القنصلية الأمريكية وأحرق بعضهم العلمين الأمريكي والإسرائيلي. وانطلقت مظاهرات مماثلة

في القاهرة والإسكندرية وصنعاء وعمَّان وتونس، قوبلت بردٍ عنيفٍ وإن كان العنف بلغ ذروته في مواجهة قوات الأمن للمتظاهرين في المنامة حيث سقط أحد هؤلاء صريعاً برصاصة مطاطية.

أما البعض الآخر من المظاهرات فلقد حركته مطالب الإصلاح الداخلي التي برزت كما لم تبرز من قبل إلى واجهة التحركات الاحتجاجية الجماهيرية. ففي البحرين أيضاً دعت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية بالتنسيق مع بعض الجمعيات الأخرى إلى مظاهرة في آذار/ مارس ٢٠٠٥ شارك فيها آلاف من المتظاهرين دعوا خلالها إلى وضع دستور جديد يصادق عليه ممثلون منتخبون، ويعيد توزيع السلطة بين غرفتي البرلمان لصالح الغرفة المنتخبة.

كما كانت المصادقة على قانون الجمعيات السياسية الذي سبقت الإشارة إليه سبباً في إطلاق مظاهرات بحرينية جنباً إلى جنب مع بعض الاعتصامات التي شهدتها المملكة وجعلت المراقبين يصفون صيفها بـ «صيف الاعتصامات». وتظاهر مئات المصريين والعراقيين احتجاجاً على نتائج الانتخابات البرلمانية، كل منهم في دولته، وتولت التنسيق لمظاهرات العراق في مطلع ٢٠٠٦ حركة مرام التي تمثل مظلة لنحو ٣٥ حزباً وتكتلاً انتخابياً، كما تظاهر عشرات المسلمين التابعين لكتائب شهداء الأقصى في فلسطين احتجاجاً على ما وصفوه بالتلاعب بنتائج الانتخابات الداخلية لحركة فتح وداهم بعضهم مراكز انتخابية وأضرم النار فيها. ومثلت قضية تعديل الدستور وقوانين مباشرة الحقوق السياسية المحرك الرئيسي لمظاهرات في مصر انتظمت على أساس مهني كمظاهرات الصحفيين وأساتذة الجامعات، أو على أساس شعبي كمظاهرات جماعة الإخوان المسلمين وأحزاب الوفد والتجمع والناصري وحركة كفاية.

وشارك القضاة بدور معتبر في معركة المطالبة بالإصلاح من خلال التأكيد على وجوب وضع قانون يكرس استقلال السلطة القضائية، وشهدت الجمعية العمومية غير العادية لنادي القضاة حضوراً حاشداً لـ ١٣٠٠ قاضٍ في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ التأموا دفاعاً عن استقلال سلطتهم والمطالبة بالإشراف القضائي على جميع مراحل الانتخابات التشريعية. حتى إذا ما أعلنت نتائج تلك الانتخابات بادر فصيل من القضاة بتسجيل شهاداتهم عن وقائع التدخل الحكومي في الدوائر التي أشرفوا عليها. وفي سوريا أقدمت بعض القوى المعارضة ـ شملت التجمع الوطني الديمقراطي ولجان إحياء المجتمع المدني وائتلافين كرديين وتنظيم المستقبل ـ على إعلان دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر للمطالبة بإصلاح سياسي حقيقي، ووقع على البيان إسلاميون مستقلون فضلاً عن جماعة الإخوان المسلمين.

على صعيد آخر اندلعت مظاهرات حاشدة في اليمن في تموز/ يوليو ٢٠٠٥ احتجاجاً على رفع أسعار المشتقات النفطية بنسب تراوحت بين ١٠٠ بالمئة و٣٠٠ بالمئة، وانتقلت شرارتها من العاصمة صنعاء إلى سائر المحافظات والمدن الرئيسية. وانضمت أحزاب المعارضة إلى حركة الشارع فعلقت أحزاب المعارضة مشروع حوارها مع الحزب الحاكم، وانتقد خطباء المساجد السياسة الاقتصادية الحكومية. وبلغ حصاد المواجهات الشعبية مع قوى الأمن مقتل نحو ٤٠ شخصاً، وهو رقم كبير باليقين، لكنه دون رقم ضحايا صدام أنصار بدر الدين الحوثي مع الأمن اليمني في نيسان/ أبريل والذي يقدر بما يربو على ٤٠٠ قتيل.

وتكفلت الأجواء المشحونة بالتوترات الطائفية التي ضاعت في غمارها مشاعر الانتماء إلى الوطن ذاته، متأثرة في ذلك بشدة بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية ومردوداتها السلبية، تكفلت بتحريك المظاهرات على خلفية الاحتقان الطائفي بين مسلمي مصر وأقباطها، ومسلمي لبنان ومسيحييها، وبين الكل والكل في العراق مع احتدام خاص للتوترات السنية/ الشيعية. أما القضية الأبرز في تحريك الشارع العربي فكانت قضية الرسوم المسيئة للنبي محمد صلوات الله عليه وسلامه والتي نشرتها الصحيفة الدانمركية في الواقعة الشهيرة، والتي أعادت إنتاجها صحف فرنسية وسويدية وإيطالية..إلخ. فلقد تميزت تلك المظاهرات ليس فقط بأنها الأكثر احتشاداً، ولا بأنها الأكثر امتداداً بطول الوطن العربي وعرضه، ولا بأنها مثلت حلقة وصل بين العرب والمسلمين وأعادت وصل الأقطار العربية بظهيرها الإسلامي، لكن فوق كل هذا بأنها كانت مناسبة لتحقيق أهداف سياسية، وتسجيل النقاط من قوى ضد قوى، ودعاة ضد دعاة، بل دول ضد أخرى. وهذا يفسر تجاوز التعبير عن مظاهر الغضب لنبي الله من أساؤوا إليه إلى الإضرار بممتلكات وأرواح أشخاص لا ناقة لهم فيما وقع ولا جمل. ولم يكن أوضح مما جرى في حي الأشرفية بلبنان من مثال.

٤ ـ صعود الإسلاميين

شهد عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ إجراء الانتخابات في تسعة بلدان عربية. أجريت تلك الانتخابات على مستويات مختلفة، منها البلدي والولائي الجزئي (الجزائر على مستوى منطقة القبائل) وغير الجزئي (تونس والكويت والسعودية)، والتشريعي (لبنان والعراق)، والرئاسي (جيبوتي)، وفي حالة واحدة أجريت الانتخابات على مستويي البرلمان ورئاسة الدولة (مصر)، وانفردت فلسطين بإجراء انتخاباتها على المستويات الثلاثة كافة الرئاسية والبلدية والتشريعية. من تلك الانتخابات ما أجري للمرة الأولى

كما حدث في السعودية التي كان الملك فهد قد أصدر قراراً بها في عام ٢٠٠٣ بتشكيل مجلس لكل بلدية من ١٤عضواً نصفهم بالانتخاب والنصف الآخر بالتعيين لتكون تلك هي أول انتخابات تشهدها المملكة حتى اقتضى الأمر تعريف الناخب بمعنى الانتخاب ومعنى بطاقة الانتخاب في القانون الانتخابي نفسه، بينما كان هناك تكرار للانتخابات في الحالات الأخرى وإن اختلف السياق أو البيئة الانتخابية بدرجة أو بأخرى. فلقد أجريت الانتخابات البلدية الكويتية على خلفية إقرار مجلس الأمة المشاركة السياسية للمرأة بعد مماحكات طويلة ودخول أول امرأتين معينتين إلى المجلس البلدي بأعضائه الستة عشر، وأجريت الانتخابات التشريعية اللبنانية لأول مرة في غياب القوات السورية.

صاحب معظم تلك الانتخابات جدل سياسي حول القانون الانتخابي، أسفر في الحالة العراقية عن الانتقال من نظام الدائرة الواحدة إلى نظام تعدد الدوائر مع تخصيص ٣٥ مقعداً للجماعات التي لم تفز قوائمها الانتخابية بهدف توسيع القاعدة التمثيلية. لكن في لبنان فشلت قوى المعارضة في تغيير القانون الذي أجريت على أساسه انتخابات عام ٢٠٠٠ لجهة تغيير نظام تقسيم الدوائر، وزيادة عدد المقاعد، وتخصيص حصة منها للمرأة. وانفردت الحالة المصرية بالقرار المفاجئ لرئيس الجمهورية بتعديل المادة ٧٦ المشار إليها سالفاً، ولم تكن المفاجأة في أن قضية اختيار الرئيس كانت بعيدة عن الجدل السياسي المحتدم في مصر منذ سنوات، ففي واقع الأمر أن تلك القضية كانت في صميم الجدل المذكور أو هي بالفعل جوهره، لكن القرار الذي استبق إجراء الاستفتاء على الرئيس بشهور قليلة جاء في التوقيت الذي لم يتوقعه أحد، وتلك خاصية من خصائص صنع القرار السياسي في مصر. أجريت غالبية الانتخابات العربية وفق نظام الانتخاب الفردي، وهو نظام يعزز الولاءات القبلية والعشائرية ويزيد الأحزاب السياسية حيثما وجدت ضعفاً على ضعف، أما في فلسطين فأجريت الانتخابات وفق نظام مختلط يجمع بين الدوائر الانتخابية والقوائم النسبية.

تباينت مواقف القوى السياسية المختلفة من عملية المشاركة الانتخابية من قطر إلى آخر ومن انتخابات إلى أخرى في القطر نفسه، فدعت أحزاب المعارضة الجيبوتية إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية بسبب ما رأته من عدم توفر شروط إجراء انتخابات حرة وديمقراطية، ومع ذلك فاز الرئيس عمر غيلة بنسبة ١٠٠ بالمئة من الأصوات بعد احتساب نسبة ٥,٧ بالمئة من الأصوات باطلة. أما في لبنان فقد شاركت في انتخاباته التشريعية مختلف القوى السياسية بما فيها تلك التي قاطعت انتخابات عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠ مثل التيار الوطني الحر وتيار القوات اللبنانية. وفي العراق قاطع

العرب السنة انتخابات الجمعية الوطنية للمرحلة الانتقالية بينما شارك فصيل منهم من خلال جبهة التوافق في انتخابات الجمعية الوطنية للمرحلة النهائية مما ذاع وصفه بالعملية السياسية، وبالمثل شاركت حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية البلدية منها والتشريعية بعد سابق مقاطعتها للانتخابات الرئاسية بينما استمرت حركة الجهاد في مقاطعة الانتخابات على تعدد مستوياتها. ويمكن القول إن قرار المشاركة من عدمها خضع لاعتبارات موازنة القوى السياسية المعنية ما بين المشاركة في إطار سياسي غير ملائم تتحفظ عليه كلياً أو جزئياً، وبين الخوف من التهميش ومن تشكيل الساحة السياسية في غير وجودها.

وأخيراً تفاوتت الانتخابات العربية ما بين إخضاعها للرقابة الدولية المكثفة كما جرى في فلسطين، وعدم طرح الفكرة في الكويت والسعودية، ورفضها في مصر من الناحية الرسمية وإن رُصدت بعض مظاهرها بشكل غير رسمي. وحيثما رُفضت تلك الرقابة كان التبرير هو عدم السماح بالتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، هذا في الوقت الذي لم تتورع فيه دولة أو أخرى عن تأييد الرقابة الدولية على انتخابات جرت في جوارها اللصيق، وفي الوقت أيضاً الذي امتد فيه رفض الرقابة إلى مؤسسات المجتمع المدني أو محاصرتها وإن كانت تلك المؤسسات تنتمي إلى الداخل وليس إلى الخارج.

تلك الخريطة الانتخابية التي تغطي نماذج عربية من محيط الوطن العربي إلى خليجه تستهدف وضع الظاهرة التي أطلق عليها صعود الإسلاميين في الانتخابات العربية داخل إطارها الصحيح والتعامل معها بحجمها الفعلي. وكنقطة مبدئية في السجال السياسي المرتبط بهذه الظاهرة، ليس ما عُرف بصعود الإسلاميين هو الصعود الأول لهم وربما حتى ليس هو الصعود الأبرز، فلقد سبق أن صعد الإسلاميون في الجزائر في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي على مستوى البلديات والولايات ثم على مستوى البرلمان، وجاء هذا الصعود في سياق داخلي صعب الاختراق أمسكت فيه جبهة التحرير الوطني بزمام السلطة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٩٠، كما سبق أن صعد إخوان الأردن إلى مجلس النواب في الفترة ذاتها أي مطلع التسعينيات وإن لم يكن إخوان الأردن بعيدين في أي مرحلة من مراحل تاريخهم عن ساحة العمل العام على خلاف سائر القوى السياسية الأردنية، وصعد حزب العدالة والتنمية المغربي في مطلع الألفية الجديدة ومن قبله حزب الإصلاح اليمني.

على صعيد آخر، فإن توزع أصوات ٢٣ بالمئة من الناخبين هم كل من صوتوا في الانتخابات المصرية بين الحزب الحاكم والإخوان يضع سقفاً للرصيد الشعبي

للطرفين طالما وجد أكثر من ٧٥ بالمئة من الناخبين خارج حسابات الطرفين معاً. لكن ربما كان إطلاق سيل التحليلات لظاهرة صعود الإسلاميين مربوطاً بأن هذا الصعود جاء أولاً في مصر، ولمصر تأثيرها في محيطها الإقليمي العربي، كما أنه جاء من خلال جماعة الإخوان المسلمين التي هي الحركة الأكثر تنظيماً وأيضاً امتداداً على مستوى الوطن العربي والتي كان منشأها مصر. ولعل هذا الاعتبار الأخير تحديداً، أي اعتبار صعود الإخوان وليس أي جماعة أو أي تيار سياسي آخر، هو الذي أدى إلى مدّ خطوط التشابه والمقارنة بين فوز إخوان مصر وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، على اختلاف السياق أو البيئة الانتخابية بالكلية للحالتين، وأهم من ذلك الاختلاف بين الإخوان كحركة سياسية وحماس كحركة مقاومة مسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

لا ينفي ما سبق بأي حال من الأحوال أن البيئة السياسية العربية مهيأة مستقبلاً لمثل هذا الصعود الإسلامي في ضوء حزمة من الاعتبارات الموضوعية ومن أهمها ما سلفت الإشارة إليه من أزمة الأحزاب والتيارات السياسية على تنوعها ما بين يسارية وقومية وليبرالية، وفي المقابل مد القوى الإسلامية خطوط التواصل مع قطاعات جماهيرية واسعة وتخللها طبقات المجتمع المدني الذي يمثل المحطة الأولى لعملها العام، وقدراتها التنظيمية التي لم يكن أدل عليها من قدرة إخوان مصر كما تجلت في الانتخابات التشريعية الأخيرة من خلال الحشد والتعبئة والتوظيف المتقن لمختلف الوسائل الاتصالية خصوصاً شبكة المعلومات الدولية، هذا بطبيعة الحال فضلاً عن جاهزية البيئة السياسية العربية لاستقبال خطاب يقاوم التحالف بين الفساد والاستبداد وجاهزية نفسية لدى المواطن العربي العادي لكل ما يستفز مشاعره الدينية خصوصاً مع اتساع الشقة بين العالمين الغربي والإسلامي.

لا ينفي تحليل الظاهرة التي أطلق عليها صعود الإسلاميين إذاً كل الاعتبارات السابقة، كما أنه لا يقلل من أهمية الفوز الانتخابي لجماعة الإخوان بـ ٨٨ مقعداً من مقاعد مجلس الشعب مقابل فوز الحزب الحاكم بـ ١٤٥مقعداً (قبل ارتفاع رصيده إلى ٣١١ بضم المنشقين عليه وعددهم ١٦٦)، لكن المقصود أنه من المبكر الحكم على هذه الظاهرة فضلاً عن تعميمها انطلاقاً من الواقع المصري، خصوصاً أن بعض تطورات عام ٢٠٠٥ يطرح أكثر من سيناريو للتطور السياسي للبلدان العربية على ما تقدم، مع اختلاف أرجحية كل سيناريو مقارناً بالآخر، وأن صعود الإسلاميين إنما يتم في لحظة انحسار للهوية الوطنية وانتعاش الانتماءات الإثنية والمشاعر الطائفية والمذهبية.

٥ ـ اتساع نطاق العنف السياسي

ارتبط التزايد في حركة الشارع العربي باتساع نطاق العنف السياسي، سواء أكان هذا العنف مُمارساً من طرف السلطة كما في كل حملات الاعتقال والمداهمة التي واكبت هذا الحراك في مصر والبحرين واليمن والأردن... إلخ وكذا في الحملات المماثلة التي استهدفت نشاط المعارضة بالمجمل ومنها نشاط منتدى الأتاسي في سوريا، أو كان هذا العنف مُمارساً من قبل الجماهير كما في العديد من تعديات المتظاهرين على المال العام في فورة الغضب أحياناً وبدوافع سياسية أحياناً أخرى.

وبشكل عام، تعددت بؤر ممارسة العنف السياسي بشقيه الرسمي وغير الرسمي وإن كان يصعب إجراء مقارنة دقيقة بين ضحاياه وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة به في عام ٢٠٠٥ والضحايا والانتهاكات نفسها في الأعوام السابقة في ظل أزمة البيانات خصوصاً في ما يتعلق بقضية حساسة مثل العنف السياسي ولا سيما في الانتخابات التشريعية المصرية التي وصل فيها الصراع بين المتنافسين إلى حد المنازلة بالسيوف واستخدام الجنازير. وشاركت قوات الأمن في ممارسة هذا العنف ولا سيما في المرحلتين الثانية والثالثة من مراحل العملية الانتخابية فيما طبع الحياد ـ النسبي ـ سلوكها في المرحلة الأولى، مع ملاحظة ارتفاع حدة العنف ارتباطاً باشتداد حدة التنافس في جولات الإعادة بين المرشحين.

كذلك كان تجدد عنف الجماعات الإسلامية المسيسة في الأردن ومصر بمثابة بؤرة جديدة تُضاف إلى ما سبق، ومع تكرار الممارسات المألوفة في حالات الكر والفر بين قوات الأمن وجماعات العنف من توسع في الاعتقال واحتجاز المعتقلين من دون تقديمهم إلى المحاكمة أو توجيه اتهام محدد إليهم، إلا أن عام ٢٠٠٥ شهد في الحالة المصرية ممارسة غير مألوفة في هذا النوع من المواجهات هو العقاب الجماعي لأسر المتورطين في العنف واتخاذ النساء كرهائن وهو ما حدث في أعقاب تفجيرات طابا وشرم الشيخ. وبدا هذا الفعل ومعه التعدي على الصحفيات المصريات في يوم الاستفتاء على التعديل الدستوري وكأنهما يكشفان عن وجه من وجوه العنف ضد المرأة لا يحظى بأولوية لدى العديد من التنظيمات النسائية، وذلك هو عنف الدولة ضد مواطناتها.

وأطلقت الملابسات التي أحاطت بالانسحاب السوري من لبنان عدداً من ردات الفعل المتفرقة في إطار تصفية الحسابات السياسية، بعضها استهدف ممتلكات عامة بالتفجير، والبعض الآخر عمد إلى تصفية شخصيات سياسية وإعلامية بارزة فأصاب

هدفه أحياناً (سمير قصير، جورج حاوي، جبران تويني) وأحياناً أخفق (مي شدياق، ومروان حمادة). كما فجر مقتل جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان موجة من عنف أهالي جنوب السودان ضد الشماليين وبخاصة مع الغموض الذي أحاط بمقتله على نحو وضع البلاد على شفا طريق تجدد الحرب الأهلية، فيما استمر مسلسل العنف والعنف المضاد في دارفور على نحو ما سيفصل في الحالة السودانية بالتقرير.

أما الحالة العراقية فظلت خارج نطاق كل تصنيف، ليس فقط من حيث اتساع نطاق العنف وشموله كل ما سبق من نماذج (انتخابية، سياسية، إرهابية، إثنية)، لكن كذلك من حيث تواتر معدله من جهة، واتساع حصيلته من جهة أخرى. وارتبط الارتفاع الجسيم في عدد الضحايا باستفزاز المشاعر الدينية من خلال التعدي على مراقد أئمة الشيعة ومساجد السنة، الأمر الذي بلغ مداه بعد الهجوم على مرقدي الإمامين الهادي والعسكري في سامراء. وفي هذا السياق يقول جون بيس المدير السابق لمكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إن عدد القتلى الذي كان يصل كل شهر إلى المشرحة تراوح بين ٧٠٠ و١١٠٠ شخص قبيل الهجوم على مرقدي الإمامين، أما وقد وقع الهجوم فإن هذا العدد سرعان ما ارتفع بشدة على أيدي الجماعات التي تعرف باسم فرق الموت. وكأن العراق المحتل يحتاج الموت فيه إلى فرق مدربة.

ثالثاً: تطور القضية الفلسطينية

شهدت القضية الفلسطينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير تطورات فريدة في مسارها منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وكذا في تفاعلها مع البيئة المحلية والدولية والإقليمية، بدءاً من انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة وتفكيك مستوطناتها داخل القطاع في إطار ما سمي بخطة فك الارتباط من جانب واحد، إلى تفاعل الداخل الفلسطيني مع هذه الخطة واستحقاقاتها، ومع مرحلة ما بعد الرئيس الراحل ياسر عرفات، وانتهاء بالجهود الدولية والإقليمية لوأد إمكانيات المقاومة، ولتصفية القضية في الأمم المتحدة، وفوز حماس في الانتخابات التشريعية في مطلع ٢٠٠٦.

١ ـ فك الارتباط من جانب واحد

هيمنت خطة فك الارتباط من جانب واحد على مسار جهود التسوية السياسية، وبخاصة منذ أن صادقت الولايات المتحدة عليها خلال زيارة رئيس وزراء إسرائيل لواشنطن في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤. ورغم أن ديباجة الخطة تنص على التزام إسرائيل بعملية سلام تقوم على أساس مبدأ دولتين لشعبين كجزء من تحقيق «رؤية بوش»، فإنها تنطلق من منطق أنه لا يوجد شريك فلسطيني يمكن التقدم معه في عملية سلام متبادلة، وتصل إلى هدفها مباشرة، بأن هذه الخطة ستلغي صحة الادعاءات ضد إسرائيل بخصوص مسؤولياتها عن الفلسطينيين في قطاع غزة كما ترهن العودة إلى مواصلة المفاوضات بأن يظهر الجانب الفلسطيني دلائل تؤكد استعداده ومقدرته على محاربة الإرهاب، وتنفيذ إصلاحات بحسب خطة خارطة الطريق.

وقد تضمنت الخطة ـ بعد الديباجة ـ ١٤ بنداً تعرضت لحدود إخلاء قطاع غزة وشمال الضفة الغربية من الاحتلال العسكري والمستوطنات، وتفكيك أربع مستوطنات في شمال الضفة، بينما أكدت إسرائيل مواصلتها بناء الجدار العازل،

واحتفظت لنفسها «بحق الدفاع عن النفس» بما في ذلك القيام بخطوات مانعة، واستخدام القوة ضد التهديدات التي ستنشأ في المنطقة، كما تعرضت إلى المناطق الحدودية بين مصر وقطاع غزة، ووضع البنية التحتية، والاتفاقيات الاقتصادية والمعابر، وعرضت الخطة الانتهاء من عملية الإخلاء في نهاية العام ٢٠٠٥.

ورغم أن الخطة مبنية في الأساس على زعم عدم وجود شريك فلسطيني لتحقيق السلام، فلم يتغير الأمر كثيراً برحيل الرئيس ياسر عرفات الذي كان شارون يكنّ له عداء شخصياً فضلا عن الصراع السياسي، وتوليّ عباس مهندس أوسلو المسؤولية، فتابعت إسرائيل اعتداءاتها وضغوطها على السلطة الفلسطينية، وأوقفت اتصالاتها بعد عملية المنطار.

في هذا الإطار وجهت مصر دعوة إلى كل من رئيس وزراء إسرائيل والرئيس الفلسطيني والعاهل الأردني لاجتماع قمة في شرم الشيخ يوم ٨ شباط/ فبراير بهدف إزالة العقبات التي تعترض استئناف عملية التسوية، وقد اختتمت القمة بإعلان فلسطيني ـ إسرائيلي حول وقف متبادل «لأعمال العنف»، والاتفاق على تشكيل أربع لجان بين الطرفين تجتمع على المستوى الوزاري وهي لجنة لتسليم المدن الفلسطينية إلى السلطة في قطاع غزة، والضفة الغربية، ولجنة لجدولة وضع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ولجنة لمتابعة وقف إطلاق النار والموضوع الأمني بإشراف أمريكي، ولجنة لمتابعة استئناف المفاوضات بين الطرفين وتشكيل مجلس أعلى للإعداد للتسوية السياسية الشاملة. وأجّل الجانب الفلسطيني المطالبة بالإفراج عن المزيد من الأسرى، ومناقشة وقف بناء الجدار، ووقف بناء المستوطنات إلى جولة مفاوضات خاصة.

بيد أنه خلال أيام قليلة من انعقاد المؤتمر بادرت إسرائيل بقتل فلسطينيَيْن في ١٦ شباط/ فبراير، وردت المقاومة بتوجيه قذائفها تجاه مستوطنات في القطاع، وتراجعت حكومة إسرائيل عن إجراءات بناء الثقة التي كانت قد تعهدت بها، وشددت نقدها للرئيس الفلسطيني مستخدمة الاتهامات نفسها التي كالتها من قبل إلى الرئيس عرفات، كالقول بعدم جديته في محاربة «الإرهاب» وعدم قدرته على جمع أسلحة الفصائل ووقف عملياتها، وإصراره على إدارة علاقته بالفصائل عبر الحوار فقط، ومدت انتقاداتها إلى الحكومة المصرية فأتهمتها بالتساهل حيال تهريب الأسلحة عبر حدودها إلى قطاع غزة، وواصلت اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني، واغتيال نشطاء الفصائل، والاجتياحات.

فى هذا الإطار دعمت الحكومة المصرية توجهات الرئيس عباس في تحقيق تهدئة في الأراضي الفلسطينية كمدخل لتنفيذ الانسحاب الإسرائيلي المقرر في خطة فك

الارتباط، ونظمت جولة حوار في القاهرة من ١٥ ـ ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥ بمشاركة رئيس السلطة الفلسطينية و١٢ فصيلاً توصلت إلى برنامج سياسي للعام ٢٠٠٥ أكد على بعض نقاط الاتفاق العامة، وتصوراً لإدارة نقاط الاختلاف والتعامل معها لاحقاً وتضمن التزاماً بالثوابت الفلسطينية، وتحقيق التهدئة. وفيما أعلن قادة الفصائل التزامهم بالتهدئة، فقد أكدوا على ألا تكون هذه التهدئة من طرف واحد.

وبالتوازي مع هذا التطور دخلت مصر وإسرائيل مباحثات حول نشر قوات من حرس الحدود على امتداد الحدود بين مصر وقطاع غزة، وتداولت المصادر مناقشات حول تعديل اتفاقية السلام بما يسمح بهذا الإجراء لكن المباحثات انتهت إلى عقد بروتوكول يتيح نشر ٧٥٠ جندياً، يتزودون بأسلحة خفيفة وبعض المركبات. ويلفت الانتباه أنه بينما تمت مناقشة هذا الاتفاق وإقراره في الكنيست الإسرائيلي، فإنه لم يعرض للمناقشة في مجلس الشعب المصري باعتباره «بروتوكولا» وليس اتفاقاً. علماً بأن هذا الاتفاق لا يجعل من مصر حامياً لأمن إسرائيل فحسب، بل يحملها مسؤولية دون سلطة، حيث يتعذر على هذا العدد من الأفراد بتجهيزاتهم المحدودة، والذي أملته اعتبارات أمنية إسرائيلية، أن يؤدي مهامه.

في كل الأحوال فقد فتح هذان التطوران المجال لتنفيذ خطة فك الارتباط، وبعد تلكؤات متكررة تم تنفيذ الخطة، فتم إجلاء المستوطنين في إطار برنامج جمع بين منح تعويضات سخية والإخلاء القسري، ثم تم هدم المباني والمنشآت التي كانت قائمة في المستوطنات عدا مجموعة مبانٍ كان يستخدمها المستوطنون بمثابة «كنس» وتراجعت الحكومة عن هدمها بعد أن حولتها المؤسسات الدينية اليهودية إلى قضية دينية وطالبت السلطات الفلسطينية بحمايتها، وهو مطلب يغالي في التبجح من منظور القانون الدولي، فكل ما يتعلق بالمستوطنات التي كانت قائمة على أملاك الفلسطينيين في قطاع غزة إنما هو جزء من جريمة حرب نفذتها إسرائيل طيلة السنوات الماضية، وهدم ما تبقى من مبانٍ ـ حتى لو كانت قد استخدمت ككنس للعبادة من قبل المستوطنين الإسرائيليين ـ هو أمر واجب.

وأتم الجيش الإسرائيلي انسحابه في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، وأعاد نشر قواته حول القطاع وعزله بالكامل عن محيطة الخارجي، وبينما تلا مسؤول عسكري إسرائيلي بيانا مقتضباً بإنهاء الحكم العسكرى الإسرائيلي للقطاع بقي الحال على ما هو عليه بالنسبة إلى المعتقلين الفلسطينيين من سكان القطاع الذين يبلغ عددهم نحو ٦٥٠ معتقلاً والذين كان يجب الإفراج عنهم وفقاً لما تقضي به اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، والتي تنص على وجوب أن «يسلم الأشخاص المحبوسون الذين اتهموا أو أدانتهم المحاكم في الأراضي المحتلة مع

الملفات المتعلقة بهم عند انتهاء الاحتلال إلى سلطات الأراضي المحررة»، لكن إسرائيل بادرت باتخاذ عدة إجراءات لتكييف استمرار المعتقلين الفلسطينيين قانونياً، حيث قامت بنقل جميع القضايا المتصلة بالمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة إلى محكمة مدنية في بئر السبع وإلى المدعي العام المدني، كما استخدمت مفهوم «مقاتل غير شرعي» لوصف معتقلين فلسطينيين لتبرير استمرار اعتقالهم وفقاً لقانون خاص صادر عام ٢٠٠٢ يخول رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي أن يصدر أمراً بحبس أي شخص إذا كان لديه أساس للافتراض بأن ذلك الشخص «مقاتل غير شرعي»، كما سعت لسن قانونين جديدين لضمان احتجازها المعتقلين من قطاع غزة، وتخويل سلطات التحقيق صلاحيات أوسع في التحقيق معهم.

كذلك عرقلت إسرائيل التوصل إلى اتفاق حول المعابر الحدودية لأكثر من ثلاثة أشهر من استكمال خطة الفصل الأحادي بقي خلالها الفلسطينيون في سجن كبير، ونص الاتفاق الذى تم التوصل إليه في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ على فتح معبر رفح البري على الحدود المصرية ـ الفلسطينية جنوب القطاع أمام تنقل وحركة سكان القطاع إلى مصر والعالم الخارجي ابتداء من ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، بحيث يتولى الفلسطينيون ومراقبون من الاتحاد الأوروبي إدارة الجانب الفلسطيني من المعابر، فيما يراقب ضباط أمن من السلطة الفلسطينية وقوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي من غرفة تحكم على بعد عدة كيلومترات من المعبر حركة العبور عبر بث حي تنقله كاميرات مراقبة.

ويسمح الاتفاق للفلسطينيين بتصدير منتجات القطاع الزراعية عبر معبر المنطار (كارني) ومعبر رفح البري، بالإضافة إلى فتح معبر «كيرم شالوم» (جنوب شرق قطاع غزة) أمام دخول الواردات الفلسطينية من الخارج على أن يتم عبر مسؤولي جمارك من سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، كما يشمل أيضاً قيام السلطات المحتلة بتسيير قوافل حافلات للبضائع والمسافرين بين قطاع غزة والضفة الغربية أو العكس ابتداءً من ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ فيما يسمح لقوافل الشاحنات ابتداءً من ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

كما يشمل الاتفاق كذلك البدء بإعداد خطة للحد من الحواجز وتسهيل حركة وتنقل فلسطينيي الضفة الغربية بين مدنها ابتداءً من ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، والسماح ببدء البناء في ميناء غزة، وإنشاء لجنة ثلاثية لإعداد اتفاقيات أمنية قبل افتتاحه، واستمرار النقاش حول إعادة تشغيل مطار غزة الدولي.

ويعني هذا الاتفاق استمرار خضوع المعبر من الناحية الفعلية لسيطرة السلطات

المحتلة، وتحكمها في حركة وتنقل الأفراد والبضائع بين الضفة والقطاع، ولا يعني غياب الوجود العسكري الفعلي انتهاء الاحتلال العسكري الحربي للقطاع، ويؤكد الواقع الميداني السيطرة الفعلية لسلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على حرية التنقل والحركة من وإلى قطاع غزة.

كذلك يكرس الاتفاق الجديد حرمان عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين يقيمون في القطاع ولا يحملون الهوية من حقهم في زيارة أفراد عائلاتهم المشتتة في الخارج حيث إن جوازات السفر الفلسطينية تصدر بناء على رقم الهوية الإسرائيلي ومن لا يمتلك هوية لا يحق له السفر عبر هذا المعبر، وهو الأمر الذي يجعل السيطرة الإسرائيلية على المعبر كاملة ومطلقة، من خلال تحكم إسرائيل في تحديد من هو صاحب الهوية مما سيترتب عليه حرمان آلاف الفلسطينيين الذين لم تصدر لهم إسرائيل أرقام هويات من السفر، كما يكرس الاتفاق سيطرة قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على اقتصاد القطاع ووقف اى محاولات حقيقية لنموه، عبر سيطرتها على حركة الصادرات والواردات التي يمكن أن توقفها في ضوء أي تطور ميداني، أو تحت ذرائع أمنية.

٢ ـ قضايا الداخل الفلسطيني بعد رحيل الرئيس عرفات

لم يكن غياب الرئيس ياسر عرفات رغم كل صنوف الضغوط والتهميش التي تعرض لها والتي حدت من صلاحياته وسلطاته حدثاً عادياً في الحياة السياسية الفلسطينية، بعد أن ظل لعقود محور الحياة السياسية على الساحة الفلسطينية ممسكاً بالعديد من مناصبها العليا، وممسكاً بالقرارات السياسية والاقتصادية، فأضاف رحيله إلى التحديات الجسيمة التي كانت تواجهها السلطة الفلسطينية استحقاقاً فورياً، هو إعادة هيكلة السلطة، وتنفيذ الاستحقاقات الانتخابية.

أ ـ هيكلة السلطة وإجراء الانتخابات

تحدد مصير رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح وفقاً للأطر التنظيمية والنظم الداخلية، فانتقلت زعامة فتح إلى فاروق القدومي، وتولى أبو مازن رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، وانتقلت رئاسة السلطة إلى رئيس المجلس التشريعي لمدة ستين يوماً (كما يقضي بذلك القانون الأساسي الذي أعلنت القيادة الفلسطينية التزامها به في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر) وتلاها إجراء الانتخابات الرئاسية والبلدية والإعداد لإجراء الانتخابات التشريعية.

وفى ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ أجريت الانتخابات الرئاسية وفقاً لقانون

الانتخابات رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن نقل السلطات والصلاحيات، والقانون رقم ٣ للسنة نفسها بشأن الانتخابات ونافس فيها محمود عباس مرشح حركة فتح ستة مرشحين هم: د. مصطفى البرغوثي سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية (مستقل) وتيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية (مرشحاً عن الجبهة) وبسام الصالحي (مرشحاً عن حزب الشعب الفلسطيني) وعبد الكريم شقير، والسيد بركة وعبد الحليم الأشقر (كمستقلين) فيما دعت حركتا حماس والجهاد الإسلامي إلى المقاطعة.

وقد أجريت الانتخابات في ظل إشراف ورقابة داخلية وخارجية، وأسفرت عن فوز محمود عباس بنسبة ٦٢ بالمئة من الأصوات، وتلاه مصطفى البرغوثي بنسبة ٢٣ بالمئة من الأصوات وتقاسم باقي المرشحين النسبة الباقية. وقد ثار الجدل حول مسار العملية الانتخابية ونتائجها بشأن نقطتين: تتعلق **الأولى** ببعض الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها اللجنة الفلسطينية العليا للانتخابات لمواجهة القيود الإسرائيلية بالسماح لجميع الناخبين بالإدلاء بأصواتهم، فيما اعتبر بعض المتنافسين أن هذا الإجراء قد ساهم في رفع نسبة التصويت لصالح أبو مازن. أما المسألة **الثانية** التي أثارت الجدل فكانت تتعلق بدلالة النتيجة التي حصل عليها أبو مازن، إذ بينما اعتبرها أبو مازن تفويضاً شعبياً لتحركه خارجياً لإجراء محادثات السلام، وداخلياً في مواجهة القوى السياسية الأخرى، فقد أعربت الفصائل عن رفضها فكرة التفويض الشعبي بالإشارة إلى أن نسبة ما حصل عليه تمثل ٦٢ بالمئة من بين ٦٥ بالمئة فقط من جملة الناخبين.

أما الانتخابات البلدية التي تعد الأولى من نوعها في ظل السلطة الفلسطينية فقد قرر مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ ١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٤ إجراءها بشكل متدرج في نهاية شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٤ والانتهاء منها خلال عام حينما تسمح الظروف بذلك، ولكن البدء فيها تأخر حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ وأجريت منها حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ أربع مراحل شملت ٢٦٥ هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد جرت انتخابات المرحلة الأولى على دفعتين في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، و٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ على التوالي، وشملت ٣٦ هيئة محلية، وجرت انتخابات المرحلة الثانية في ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٥ وشملت انتخابات ٨٥ هيئة محلية.

وقد كشفت المرحلتان الأولى والثانية عن أوجه قصور عديدة في القانون الذي ينظم هذه الانتخابات، فأصدرت السلطة الوطنية في آب/ أغسطس قانوناً آخر (رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥) لتلافي أوجه القصور، اعتمد مبدأ التمثيل النسبي بدلاً من مبدأ الأكثرية النسبية التي كان القانون القديم يتبناها، وأجريت المرحلتان الثالثة في ٢٩

أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، وشملت ١٠٤هيئات محلية، والرابعة في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ وشملت ٤٠ هيئة محلية، بمقتضى القانون الجديد.

ومع أنه كان من المقرر أن تكون المرحلة الرابعة هي الأخيرة وتشمل باقي الهيئات المحلية فقد قرر مجلس الوزراء الفلسطيني تأجيل الانتخابات في ٥٩ هيئة محلية لإجرائها في مرحلة خامسة لم يحدد موعدها، وظلت خاضعة لسياسة التعيين التي مارستها السلطة في السنوات السابقة.

وقد اهتمت حركتا حماس والجهاد الإسلامي بالانتخابات المحلية في ضوء ما تمثله من تعبير عن قوة الفصائل في الشارع، وبخاصة في إطار الاستعداد لمرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، ورغم اعتراض حماس على الانتقائية في اختيار الدوائر الانتخابية التي جرت فيها انتخابات المرحلة الأولى حيث تمت في المناطق الأقل كثافة سكانية، والتي يعتقد أن حركة فتح لها شعبية واسعة فيها، فقد حققت الحركة إنجازاً كبيراً في المرحلة الأولى من الانتخابات، وشهدت عملية إعلان النتائج الكثير من الجدل حول نسب الفائزين من كل فصيل خاصة في الضفة الغربية، وبررت اللجنة المشرفة على الانتخابات هذا الموقف بأنه كان نتيجة دخول المرشحين كمستقلين، وللتجاوز عن ذلك دخلت حماس المرحلة الثانية من الانتخابات في إطار قوائم انتخابية باسم «الإصلاح والتغيير» بما سهل تحديد حجم النجاح الذي حققته الحركة حيث فازت قائمتها في ٧ بلديات من أصل ٩ بلديات، كما أحرزت نتائج جيدة في المرحلتين التاليتين.

أما الانتخابات التشريعية التي زادت أهميتها بعد إعلان حماس في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ وكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ٢٣ آذار/ مارس عن المشاركة فيها للمرة الأولى، فقد كان من المقرر إجراؤها في ١٧ تموز/ يوليو لاستكمال الانتقال السلس للسلطة. لكنها تعرضت لعدة تأجيلات بسبب تأخر إقرار القانون الانتخابي من ناحية، ورغبة فتح في تأجيلها إلى ما بعد انعقاد المؤتمر العام للحركة في آب/ أغسطس ٢٠٠٥ في ظل المخاوف من فقد الأغلبية وحاجتها إلى إعادة تنظيم صفوفها وضغوط إسرائيل من أجل عرقلة اشتراك حماس وبعض الفصائل في الانتخابات، ثم تقرر في النهاية إجراؤها في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

جرت الانتخابات بموجب القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥، والذي زاد عدد أعضاء المجلس التشريعي من ٨٨ عضواً إلى ١٣٢ عضواً، وغير النظام الانتخابي بحيث أصبح نظاماً مختلطاً يجمع مناصفة بين نظام الأكثرية النسبية (تعدد الدوائر)، والتمثيل

النسبي الذي يعتبر جميع الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة، وقد خصص النظام الأول ٦ مقاعد للمسيحيين في عدة دوائر، كما أعطى نظام القوائم تمييزاً إيجابياً لصالح النساء، إذ اشترط أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة بين الأسماء الثلاثة الأولى، وأخرى بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك.

وتنافست في الانتخابات جميع الفصائل الوطنية والإسلامية (باستثناء حركة الجهاد الإسلامي) وذلك خلافاً للانتخابات العامة الأولى عام ١٩٩٦، والانتخابات الرئاسية الثانية، اللتين قاطعهما معظم الفصائل الوطنية والإسلامية، بما في ذلك حركتا حماس والجهاد الإسلامي.

وشهدت الانتخابات أجواء تنافسية شديدة خاصة بين حركتي حماس وفتح، كما سعت إسرائيل لعرقلتها بشتى السبل والتأثير في نتائجها، لكن التصويت جرى بطريقة سلسة وهادئة عكست درجة عالية من التنظيم، واتسمت عملية الاقتراع بالشفافية في حضور وكلاء المرشحين والقوائم والمراقبين المحليين والدوليين ووسائل الإعلام المحلية والدولية، وتعاونت لجنة الانتخابات بجدية مع هيئات الرقابة، وطبقاً لتقييمات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الذي شارك على نطاق واسع في الرقابة، لم يسجل مراقبوه سوى مخالفات وتجاوزات محدودة من قبل أنصار المرشحين والقوائم لا تمس جوهر الاقتراع أو تؤثر في سلامته.

كذلك عكست نسبة التصويت إقبالاً واسعاً من الناخبين، إذ بلغت بحسب ما أعلنته لجنة الانتخابات ٧٧,٦٩ بالمئة من المسجلين الذين يحق لهم التصويت والبالغ عددهم ١,٣ مليون مواطن (باستثناء مراكز البريد في القدس) وزاد الإقبال في غزة نسبياً عن الضفة الغربية، إذ بلغ في الأولى ٨١,٦٥ بالمئة مقابل ٧٤,١٨ بالمئة في الثانية.

وكما هو معروف فقد فازت حماس بالأغلبية المطلقة بنسبة (٥٦,٠٦ بالمئة) من مقاعد المجلس، الأمر الذي يسمح لها بتشكيل الحكومة منفردة، وأدى نظام الحصة المخصصة للنساء إلى فوز ١٧سيدة في الانتخابات يمثلن ١٢ بالمئة من الأعضاء.

وقد وصفت نتائج الانتخابات هذه بأنها زلزال سياسي، وقد كانت كذلك بحق، ليس فقط بدلالتها كحدث فلسطيني محلي، ولكن أيضاً بسياقها وأبعادها تجاه الرهانات الكبرى في المنطقة، بل دولياً أيضاً، بدءاً من تصنيفها كتصويت على خيار المقاومة الذي تطرحه حماس والمصنف دولياً بأنه إرهاب ومروراً بدلالتها على معنى تفعيل دور صندوق الانتخابات في المنطقة في إطار مشروعات الإصلاح المطروحة

محلياً أو دولياً، وانتهاء بدلالة وصول فريق إسلامي إلى السلطة وسط التنازع المعروف حول هذه القضية.

وسرعان ما أحدثت هذه الأبعاد شبكة واسعة من ردود الفعل، فاعتبرت إسرائيل أن سلطة تشارك فيها حماس تعد سلطة «معادية»، ومارست سلسلة من الضغوط السياسية والدبلوماسية، كما فرضت سلسلة من العقوبات الاقتصادية والأمنية، فهددت بقطع الاتصالات مع أي سلطة تشارك فيها حماس، ووضعت شروطاً تعجيزية لاستئناف المفاوضات، وكأنها كانت تتفاوض من قبل، ومضت في مخطط الحل الأحادي، وامتنعت عن تسليم السلطة الفلسطينية مستحقاتها من الضرائب وشددت إجراءات التنقل والحركة للفلسطينيين، وبالمثل حركة التجارة، وخلال الخمسين يوماً التالية لفوز حماس أغلقت معبر «المنطار» ـ الذي يعد الشريان الوحيد لإمداد قطاع غزة بالمواد الأساسية وتصدير المنتجات واستيرادها ـ ٣٥ يوماً، ما أفضى إلى نفاد بعض المواد الأساسية وهدد بحدوث كارثة إنسانية في القطاع بحسب تحذيرات وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني في ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦، وعلى المستوى الأمني كثفت سياسة الاجتياحات والاعتقالات والاغتيالات وهددت باغتيال إسماعيل هنية المكلف بتشكيل الحكومة الفلسطينية وقتذاك.

وقد شايعت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى إسرائيل في هذه التوجهات بدرجة مختلفة في حدتها، وليس في طبيعتها، فطالب جميعها حماس بالاعتراف بإسرائيل ونزع سلاحها، ونبذ الإرهاب، واعترافها بالاتفاقيات التي سبق أن وقعتها السلطة وإسرائيل، كما أعلنت الولايات المتحدة قطع معوناتها عن السلطة، وهدد الاتحاد الأوروبي بذلك ما لم تنصع حماس لهذه الشروط، وأمهلت الرباعية حماس ـ في اجتماع عقدته في لندن في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ ـ ثلاثة أشهر للاعتراف بإسرائيل كشرط لاستمرار المساعدات.

وبينما نفت إسرائيل والولايات المتحدة في منتصف شباط/ فبراير ما نشرته صحيفة **نيويورك تايمز** عن مخطط لإسقاط حكومة حماس بمحاصرتها وحجب المعونات عنها لتقويض برامجها تجاه تحسين معيشة الشعب الفلسطيني، تمضي الإجراءات الصهيونية ـ الأمريكية بالاتجاه ذاته لتضع حماس أمام الخيار بين التسليم بشروط إسرائيل أو مواجهة أزمة متعددة الأبعاد.

أما موقف البلدان العربية فقد تراوح بين الدعوة إلى إمهال حماس والرفض المعلن لدعوة الولايات المتحدة لمحاصرتها، فيما بحثت الجامعة العربية في توفير خمسين مليون دولار شهرياً لتمكين السلطة الفلسطينية من الوفاء بالتزاماتها.

أظهرت حماس قدرة على مواجهة الضغوط، ونجحت بإحداث ثغرات في جدار الحصار الدبلوماسي، لكن قدرتها على الصمود والمواجهة تظل منوطة بقدرتها على بناء توافق وطني ودعم عربي.

ب ـ قضايا الإصلاح

تركزت جهود السلطة الوطنية على عدة ملفات أساسية للإصلاح وهي: إصلاح الأجهزة الأمنية والقضاء والإدارة والاقتصاد.

وقد تم الإعلان بعد فوز الرئيس محمود عباس في الانتخابات عن خطة لإصلاح الأجهزة الأمنية وتقليصها إلى ثلاثة وهي: الأمن العام والمخابرات العامة والأمن الوطني، وأعلن كذلك عن مشروع قانون لإعادة تشكيل مجلس الأمن القومي يمنح رئيس الوزراء المزيد من الصلاحيات بدلاً من رئيس السلطة، وذلك عبر إضافة عدد من الكفاءات الأمنية والسياسية، ومجموعة من المهام الجديدة شملت صياغة السياسات الأمنية العامة، وتحديد المهام الأمنية للسلطة وفق متطلبات المرحلة، مع ترك القضايا الإشكالية والتفاصيل لرئاسة الوزراء وبخاصة في ملف الأمن.

لكن حالة الانفلات الأمني استمرت وشهدت مناطق السلطة الكثير من التجاوزات الأمنية ضد أبو مازن ووزير الداخلية اللواء نصر يوسف ومؤسسات السلطة من قبل كتائب شهداء الأقصى، بما أدى إلى مزيد من الإجراءات التي تتعلق بضمان أمن الرئاسة وتقرر خروج كل فروع الأجهزة الأمنية من المقاطعة وبخاصة مكاتب الأمن الوطني والمخابرات والشرطة، ولم يبق في مقر الرئاسة سوى الحرس الرئاسي (القوة ١٧) وبدأت قوات الأمن الانتشار في جميع أنحاء الضفة الغربية.

كذلك شملت القرارات إقرار قانون التقاعد العسكري للضباط الذين يتجاوزون سن الستين، إضافة إلى تشكيل لجنتين لجمع السلاح، وفي ١٤ نيسان/ أبريل أصدر رئيس السلطة الوطنية قرارات تتعلق بتوحيد الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة هي الأمن الوطني، والأمن الداخلي والمخابرات ووضعها تحت إمرة وزارة الداخلية والأمن الوطني عدا جهاز الاستخبارات الذي خضع للرئيس بشكل استثنائي.

لكن حالة الانفلات الأمني استمرت أيضاً، وترصد المصادر الفلسطينية العديد من مظاهر هذا الانفلات ومن بينها اغتيال اللواء موسى عرفات المستشار العسكري للرئيس الفلسطيني وإصابة بعض حراسه واختطاف نجله بعد مهاجمة منزله في مدينة غزة فجر يوم ٧/ ٩/ ٢٠٠٥ من جانب مجموعة مكونة من عشرات المسلحين على بعد

٣٠٠ متر من مقار أجهزة أمنية، وكذلك اختطاف الأجانب سواء على خلفية مآرب شخصية أو بهدف الضغط على السلطة لتحقيق مكاسب فئوية، واقتحام مقار أكاديمية ومقار لجان انتخابية خلال الإعداد للانتخابات البلدية، واستخدام السلاح في النزاعات العائلية، وفي نزاعات تنظيمية داخل الفصائل.

أما في المجال الاقتصادي فقد استمر تدهور الأوضاع الاقتصادية جراء استمرار الاجتياحات والحصار والإغلاق والحواجز والاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وأضاف الغموض المتعلق بأبعاد خطة الفصل الأحادي عبئاً إضافياً على المسار الاقتصادي الفلسطيني ومشاريع الإصلاح المطروحة.

وطبقاً للتقارير الدولية فقد واصل الاقتصاد الفلسطيني تدهوره الحاد الذي بدأ عام ٢٠٠٠، وانخفض الناتج القومي الإجمالي خلال السنوات الخمس ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤، كما تراجع متوسط الدخل الفعلي بمقدار ٣٣ بالمئة، وقدرت نسبة البطالة لقوة العمل في نهاية العام ٢٠٠٤ بمقدار الثلث، وأصبح ٦١ بالمئة من المواطنين تحت خط الفقر.

كذلك تزايد عجز التبادل التجاري الذي يمثل ٦٥ بالمئة من مصادر الدخل من ١,٨ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٢,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤، ونُسب ثلثا هذا العجز إلى الاتجار مع إسرائيل. ولسداد هذا العجز استحوذت إسرائيل خلال السنوات الأربع على كل المعونة الممنوحة من المجتمع الدولي، فضلاً عن نصف عائدات الفلسطينيين العاملين في إسرائيل.

وقوض استمرار تشييد الجدار العازل وتعزيز الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية القدرة الإنتاجية في الضفة والقطاع وبخاصة في إنتاج الغذاء، وحتى منتصف ٢٠٠٤ كانت خسائر الفلسطينيين من الأراضي الزراعية في الضفة والقطاع ما نسبته ١٥ بالمئة من المساحة المزروعة عام ٢٠٠٣.

وقد أطلقت السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٠ عدداً من برامج الإصلاح هي: إطار السياسة الاقتصادية (٢٠٠٠)، خطة المائة يوم (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢)، خطة العام للإصلاح (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤) وخطة المائة يوم (آذار/ مارس ٢٠٠٥)، وكانت الأهداف المعلنة لهذه المبادرات ترمى إلى تأسيس المشاركة، وخلق توافق حول المحاسبة والشفافية، وتحسين كفاءة المستوى التنفيذي وفعاليته، وتأمين عوائد التنمية الاقتصادية.

لكن كثيراً من المراقبين رأوا أن هذه الأهداف لم تنعكس في المعايير الاقتصادية باستثناء قطاع التمويل العام، وأن الإصلاح الفلسطيني من أجل إقامة الدولة لا يزال

يمثل تحديا رئيسياً ويحتاج إلى منهج تشاركي واستراتيجية تستجيب لمتطلبات الشعب الفلسطيني، وتخفيف الاعتماد على إسرائيل وتوجيه الأولويات إلى الإصلاح وتكوين الدولة.

وفي مجال إصلاح السلطة القضائية أقرت السلطة الوطنية قانوناً جديداً للسلطة القضائية (١٥ لسنة ٢٠٠٥) بدلا من القانون رقم (١) للعام ٢٠٠٢ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ وبررت ذلك بالخلاف الذي كان قائماً بين كل من وزارة العدل والنائب العام ومجلس القضاء الأعلى حول تفسير العديد من مواد القانون القديم وتحديد صلاحيات ومهام كل طرف من الأطراف الثلاثة وأن التعديلات لم تمس المبادئ العامة التي تحفظ للقضاء استقلاليته وحرمته وتقديره.

لكن القانون الجديد واجه انتقادات عديدة من الدوائر القضائية ومنظمات حقوق الإنسان من بينهم رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام وتلخصت الانتقادات في أنه لم يُعرض على مجلس القضاء الأعلى قبل إقراره، وأنه يتعارض مع القانون الأساسي الذي ينص على استقلالية السلطة القضائية، وأنه يجعل من مجلس القضاء الأعلى جهازاً سياسياً يخضع للسلطة التنفيذية حيث يتم بموجبه اختيار غالبية أعضاء هذا المجلس من قبل وزير العدل ورئيس الوزراء، وشملت الانتقادات كذلك نص القانون الجديد على تبعية النيابة العامة لوزارة العدل بدلاً من اعتبارها جزءاً من السلطة القضائية كما كانت في القانون القديم، وذهب بعض الانتقادات إلى أن القانون الجديد انتزع من الجهاز القضائي العناصر الثلاثة التي يفترض أن تحظى بها أية سلطة وهي الميزانية والإدارة والتنفيذ.

وقد طعن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في دستورية قانون السلطة القضائية الجديد لمخالفته القانون الأساسي المعدل الذي يعتبر عملياً بمثابة دستور السلطة الوطنية الفلسطينية. وأصدرت المحكمة الفلسطينية الدستورية العليا حكمها في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ بعدم دستورية قانون السلطة القضائية المطعون فيه واعتباره كأنه لم يكن، لكن عدة هيئات نازعت في شرعية القرار وشرعية المحكمة ذاتها.

٣ ـ المقاومة المسلحة والوحدة الوطنية : المسار الحرج

أرجأ هذا الجزء من التقرير مناقشة القضية العالقة إلى نهايته، ليس فقط لأنها تجمع حصيلة الحدثين الرئيسيين اللذين هيمنا على مسار تطور القضية الفلسطينية وهما فك الارتباط الأحادي، وترتيب البيت الفلسطيني من الداخل بعد رحيل الرئيس عرفات، ولكن أيضاً باعتبارها حجر الزاوية في مسار التطورات القادمة ومفرق طرقها.

والواقع أن استراتيجية نزع سلاح المقاومة، وتفكيك الأذرع العسكرية للفصائل الفلسطينية التي تتهمها إسرائيل والولايات المتحدة بالإرهاب وعرقلة التسوية، لا تمثل جديداً في مسار التطور، فلم تكف إسرائيل في أي وقت عن استهداف الفصائل الفلسطينية، ولم يثنها في ذلك لا هدنة ولا تهدئة، وإن تفاوتت حدة سياستها في هذا الشأن بين وقت وآخر، كما تعددت وسائلها في ذلك بين الاغتيالات والاعتقالات والعقاب الجماعي، لكن جديد هذه الاستراتيجية خلال الفترة التي يغطيها التقرير هو تفاعلها مع الواقع الجديد على الساحة الفلسطينية، ومع البيئة الدولية.

فالرئيس محمود عباس (أبو مازن) لم يكن يخفي اعتراضه على عسكرة الانتفاضة وأعمال المقاومة المسلحة، ويعتبرها ضارة بالمصالح العليا الفلسطينية، وبتوليه المسؤولية كان أحد محاور استراتيجيته هو تحقيق هدنة، ووقف المظاهر المسلحة، وأطلق شعار سلطة واحدة، وسلاح واحد، وقانون واحد، وظل يدين بشكل نمطي أعمال المقاومة المسلحة التي تقوم بها الفصائل جنباً إلى جنب مع إدانته الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين ونشطاء الانتفاضة، وقد سعى في البداية لتحقيق هدفه من خلال الحوار مع الفصائل.

وقد استجابت الفصائل أكثر من مرة للهدنة والتهدئة، وكان أولها من جانب واحد، لكنها ربطت التهدئة في قمة شرم الشيخ بوقف الاعتداءات الإسرائيلية، كما اعتبرت نفسها غير معنية بخطط السلطة لنزع السلاح في إطار فرض الانضباط ووقف الانفلات الأمني، وأكدت على أن تظل قِبلة سلاحها هي العدو المحتل، وأن الاقتتال الأهلي خط أحمر لا يمكن تعديه.

لكن المقاربة الهادئة من جانب السلطة لم تفلح ولا التعهدات المتكررة من جانب الفصائل في تجاوز التناقضات الكامنة بين الاستراتيجيتين المتعارضتين، وأفضت الاعتداءات الإسرائيلية والضغوط السياسية إلى تفجير الأوضاع أكثر من مرة، ففي منتصف تموز/يوليو ٢٠٠٥ وقعت مواجهة بين قوات الأمن الفلسطيني وعناصر عسكرية تابعة لحركة حماس في منطقة حي الزيتون بمدينة غزة، في إطار محاولة السلطة الفلسطينية منع عناصر من حماس من إطلاق الصواريخ على المستعمرات الإسرائيلية في قطاع غزة، وبينما اعتبرت السلطة أن هذه العمليات تهدد جهودها لإتمام الانسحاب الإسرائيلي من القطاع اعتبرت حماس أنه لا يمكن السكوت على استمرار الاحتلال في سياسات الاغتيال والاستفزاز، فضلاً عن سياسات العقاب الجماعي المفروضة على كل الشعب الفلسطيني. وقد أدت المواجهات إلى إصابة ومقتل ٣٠ فلسطينياً من الطرفين ومن المدنيين الذين كانوا موجودين في مناطق الاشتباكات قبل تطويق الحادث، ودعت حركة حماس إلى إقالة

وزير الداخلية بينما أكدت السلطة على أنها لن تتراجع عن موقفها في ضبط الأمن.

وتكررت الاشتباكات بين عناصر من الفصائل وأفراد الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وأودت بحياة أربعة مواطنين وإصابة العشرات بجروح مختلفة في حوادث متفرقة في كل من خان يونس وجباليا ومدينة غزة، وقد استطاعت لجنة المتابعة الوطنية والإسلامية المشكلة من ممثلي الفصائل عقد اجتماع طارئ ونزع فتيل الأزمة، لكن في تطور لاحق يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ اقتحم العشرات من أفراد الشرطة الفلسطينية التابعين لمركزي شرطة الشاطئ والشيخ رضوان مقر المجلس التشريعي في مدينة غزة احتجاجاً على أحداث اليوم السابق وطلباً لاتخاذ إجراءات لوضع حد لتردي الأوضاع الأمنية.

وخطت السلطة الفلسطينية خطوات أبعد بعد الانسحاب الإسرائيلي، في تعقب ردود فعل المقاومة المسلحة للاعتداءات الإسرائيلية، امتدت إلى اعتقال نشطاء حركة الجهاد الإسلامي، حتى جاءت الانتخابات بواقع جديد يخلق نمطاً أكثر تعقيداً حيث تتبع أجهزة الأمن الرئيس الفلسطيني الذي يتعهد بمشروع للتسوية السلمية جوهره نزع سلاح الفصائل، وتلتزم حكومة حماس بالاحتفاظ بخيار المقاومة وبسلاحها.

* * *

هكذا وضعت تطورات القضية الفلسطينية خلال المدة التي يغطيها التقرير نهاية لحقبة من «خداع البصر» حول عملية التسوية السياسية، سواء بالنسبة إلى أمثولة «شراكة السلام»، وكأن المفترض أن يفاوض المتحاربون أصدقاءهم وليس أعداءهم، وكذلك بالنسبة إلى معنى الحل الأحادي والذي كان نموذجه في غزة كنمط «للاحتلال عن بعد» حافزاً لخليفة شارون على أن يطرح شبيهه للضفة الغربية في قلب برنامجه الانتخابي، وكذلك بالنسبة إلى معنى الإصلاح السياسي الفلسطيني الذي ظلت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة تستخدمه ذريعة لتعطيل عملية السلام، وما إن تحقق أهم أبعاده بإجراء انتخابات نزيهة حتى اتخذتا من نتيجتها ذريعة جديدة لتعطيل عملية التسوية.

وإذا ما استبعدنا صور النفاق والتضليل الدوليين في طرح عملية السلام من أجل تمكين إسرائيل من تنفيذ مشروعها الاستعماري والذي تم خلاله ترحيل هدف إعلان الدولة الفلسطينية من العام ١٩٩١ إلى العام ٢٠٠٥ ثم إلى العام ٢٠٠٩ لا ينكر

التحليل أن وجهة النظر الأخرى التي ترى التسوية السياسية خياراً وحيداً لاستراتيجيتها في حل القضية الفلسطينية لها مؤازروها على الساحتين الفلسطينية والعربية، وليست المشكلة هنا في المفاضلة بين حجج متعارضة، ولكن في تعارض «الخيار الوحيد» مع منطق التفاوض، فما من مفاوض يستطيع أن يحصل في المفاوضات على أفضل مما يستطيع أن يناله بقدراته (بالمعنى الشامل للقدرة) ما لم يكن لديه خيار آخر. وهذا بالضبط مناط المعركة الجارية اليوم ليس في فلسطين وحدها ولكن في مجمل المنطقة، والمعضلة أن ثمة شواهد قوية تشير إلى أننا قد نكون مقبلين على تسويات على شاكلة كامب ديفيد يوجد من الحكام العرب من هو مستعد للمضي قدماً فيها، وليس نهج الرئيس الفلسطيني الحالي على سبيل المثال بخافٍ على أحد، وإذا كانت حماس تبدو الآن حجر عثرة في طريق هذا المخطط فإن ثمة قوى فلسطينية وعربية ودولية تسعى لتخريب نهجها.

في مواجهة هذه الهجمة المنسقة لفرض الحل الصهيوني ـ الأمريكي للقضية الفلسطينية يظل حجر الزاوية للصمود ومناط الرجاء في إحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو توكيد الوحدة الوطنية الفلسطينية والإصرار على الاحتفاظ بخيار المقاومة بجميع صوره وأشكاله، وحشد جهود كل القوى الرافضة لهوان الاحتلال في البلدان العربية، والتمسك بالثوابت العربية والفلسطينية والتسلح بقرارات الشرعية الدولية وفي القلب منها القرار ١٩٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعالج جوهر القضية.

رابعاً: أزمة العلاقات اللبنانية ــ السورية

كان عام ٢٠٠٥ عام التدهور المريع في العلاقات اللبنانية ـ السورية وما كان يقدم، خلال سنوات ماضية، بصفته «نموذجاً» لما يتوجب على دولتين عربيتين جارتين القيام به بات يندرج في سياق الأزمات العربية البينية، ويوفر الأسس من أجل تدخل الوساطات والمبادرات سعياً لرأب الصدع.

ربما كانت النتيجة البارزة لهذا التأزم إقدام الجيش السوري على إتمام انسحابه من كامل الأراضي اللبنانية قبيل نهاية نيسان/ أبريل ٢٠٠٥. ولقد حصل هذا الانسحاب نتيجة تضافر الضغط الدولي والتظاهرات المعادية في الساحة اللبنانية والتي وصلت ذروتها في ١٤ آذار/ مارس بعد أيام على إعلان الرئيس السوري في ٥ آذار/ مارس سحب القوات السورية من لبنان، وبعد أيام على تظاهرة ٨ آذار/ مارس التي تمت تحت شعار التحالف مع سوريا التي جرى تقديم انسحابها بصفته تطبيقاً طوعياً لـ «اتفاق الطائف»، لكن كان واضحاً للعيان أن الأمر لم يكن كذلك، وأنه ينذر بدخول العلاقات بين البلدين في طور الاضطراب ويولد أحقاداً ومرارات.

لقد أنهى هذا الانسحاب ثلاثة عقود تقريباً من الوجود السوري في لبنان تفاوتت فيها السياسات والمواقف والتحالفات، كما تغيرت خلالها مواقع الأطراف اللبنانية من الصراع الداخلي ومن الانخراط في النزاعات الإقليمية. ومهما يكن من أمر فإنّ الوجود السوري في لبنان، كما استقر عليه في السنوات الماضية، كان «درّة تاج» السياسة السورية والعلامة الفارقة على دورها ونفوذها الإقليميين.

لم يؤدّ الانسحاب إلى أي تطبيع بين لبنان وسوريا. ولم يكن ممكناً لذلك أن يحصل تطبيقاً لشعارات مرفوعة كانت تقول إن تصحيح العلاقات ودفعها لأن تكون مميّزة فعلاً يمرّ عبر استعادة «السيادة» اللبنانية. لم يحصل ذلك لأن البلدين، بحكم القرار السياسي السوري، وكحصيلة للتجاذبات اللبنانية، دخلا في دينامية جديدة يغلب عليها التوتر الذي يعبر عن نفسه بمظاهر مختلفة.

لقد شهد عام ٢٠٠٥ إقفال المعابر الحدودية بين سوريا ولبنان بقرار متخذ في دمشق بتبريرات أمنية. كما شهد حملات إعلامية عنيفة دخلت فيها الصحف ووسائل الإعلام الأخرى ولكن أيضاً بعض كبار المسؤولين والسياسيين في البلدين. لقد باتت دمشق الرسمية تتهم قادة لبنانيين بالعمالة للولايات المتحدة وإسرائيل وبتنفيذ مخططات عدوانية أجنبية، في حين كانت هذه القيادات تؤكد أنّ سوريا دولة معتدية، ووصل الأمر إلى حدّ وصف العلاقات بأنها تعبير عن «حرب إرهابية» يشنّها النظام في دمشق على الشعب اللبناني الأعزل.

كان من «الطبيعي» والحالة هذه أن تتراجع حركة الانتقال بين البلدين وأن تصاب العلاقات التجارية بينهما بأذى شديد وأن يضعف هذا الخط التواصلي الذي أوجد مصالح مترابطة بين البلدين بموازاة العلاقات التبادلية الرسمية التي بقيت ضعيفة في العقود الأخيرة. وكان للحملة التي شنّت في دمشق بخصوص الاعتداءات على العمّال السوريين في لبنان أثرها البالغ في تضاؤل نسبة العمالة وفي إعادة توزيعها فوق الأراضي اللبنانية، علما أنّ هذه الحملة خلطت بين الوقائع والشائعات ولو أنّها عكست فعلياً مناخاً من التوتر العنصري بات ملحوظاً في لبنان.

كذلك انتكس التنسيق السابق بين الحكومتين في ما يخصّ السياسة الخارجية. لم يعد ممكناً الحديث عن محور دمشق ـ بيروت الذي كان ينسّق مواقفه في المنتديات العربية والدولية. وبات واضحاً أنّ إطلالة كل عاصمة على الوضعين العربي والدولي، وعلى العلاقات معهما، وعلى التحالفات، وعلى تصنيف الخصوم والأصدقاء، باتت متعارضة مع الأخرى بحيث إنّ ما يمكنه طمأنة دمشق يثير قلق مراكز السلطة في بيروت والعكس صحيح.

وتصرّف البعض وكأنّ هذا هو الوقت المناسب لتأييد الحالة الناشئة. ولذلك برزت مطالبة لبنانية مشفوعة بطلب دولي بأن يُقْدِم البلدان على التمثيل الدبلوماسي وفتح السفارات. إلا أنّ الأهمّ من ذلك هو الشعار الذي ارتفع في بيروت والمنادي بترسيم الحدود بين البلدين وهو شعار أدّى إلى خلافات لبنانية ـ لبنانية عميقة. فهناك من يرى أنّ الترسيم مطلوب وضروري وهو يلبّي حاجة لبنانية ويردّ على تمنيات لبنانية. وهناك من يرى أنه من غير الجائز الإقدام على هذه الخطوة في ظلّ التوتر الحالي إلا إذا كان القصد زيادة التوتر. وكان واضحاً أنّ قضية مزارع شبعا المحتلة تقع في خلفية هذا المطلب. فالمطالبون بالترسيم يريدون تقديم جواب إلى ما يسمى «المجتمع الدولي» حول انقسام هذه المزارع بين لبنانية وسورية من أجل تسهيل استعادة القسم اللبناني وفقاً للقرار ٤٢٥. ويقع في خلفية ذلك التوجه

نحو فكّ الارتباط النهائي في المسارين التفاوضيين مع إسرائيل حول الأرض المحتلة. أما المعارضون للترسيم فيرون أنّ الوقت ليس وقته أولاً، ثم إنّه لا يجوز ترسيم أرض بين بلدين عربيين إذا كانت هذه الأرض محتلة من جانب عدو مشترك. وأخيراً فإنّ الترسيم واقعياً غير ممكن وهو لن يفعل سوى الدفع نحو المزيد من التردي في العلاقات.

بموازاة هذه الوقائع، وعلى إيقاعها، عاش لبنان سلسلة من الاغتيالات ومحاولات الاغتيال والتفجيرات الأمنية. إلا أنّ الحدث الذي زلزل الوضع برمّته هو اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق الشهيد رفيق الحريري وصحبه في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥.

لا شكّ في أنّ لبنان بعد الجريمة هو غير لبنان قبله. ولا شكّ في أنّ العلاقات اللبنانية ـ السورية بعد الاغتيال هي غيرها قبله، لا بل يستحيل قراءة ما جرى في لبنان وبينه وبين سوريا، إلا من منظار هذه الواقعة الاستثنائية. لقد اندفع لبنانيون كثيرون إلى اتهام دمشق بالاغتيال ورتّبوا، أو رتّب بعضهم، كل سياسته بناء على ذلك. وفي المقابل أصرّت دمشق على أنّ الجريمة هذه، وغيرها، هي جزء من مؤامرة تستهدفها، وهي مؤامرة تورّط فيها، قصداً أو عن غير قصد، كل من تبنى الاتهام وبنى على الأمر مقتضاه.

لا يجوز النظر إلى هذا التدهور بأنه محصور بين النظام السوري والأغلبية النيابية التي برزت في لبنان نتيجة الانتخابات الأخيرة. وذلك أن خطورة هذا التدهور هي في استناده إلى وعي سائد لدى فئات لبنانية واسعة بأنّ النظام السوري يريد بنا شرّا، والى وعي فئات سورية بأنّ لبنان أصبح مصدر تآمر على سوريا ومنصة لفرض حصار عليها.

لذا، وحتى إذا أمكن ترميم الوضع الرسمي بين الحكومتين، فإنّ الشرخ الذي أصاب العلاقات بين الشعبين يصعب ردمه بسهولة وهو يرتد، في لبنان، انبعاثاً لوطنية تعادي العروبة حتى لو ادّعت العكس. وفي سوريا، انبعاثاً لوطنية تفهم العروبة بشكل يسمح لها بتعميم موقف سلبي ضد شعب عربي آخر، ولذلك فإن السعي إلى تكثيف العلاقات بين الشعبين على صعيد المجتمع المدني قد يساهم في ترميم هذا الشرخ.

إنّ المقترب من تدهور العلاقات اللبنانية ـ السورية لملاحظته يمكن له، إذا التصق به، ألاّ يعود قادراً على رؤية المشهد الإجمالي الذي تندرج هذه الأزمة في سياقه. لا مجال لفهم ما جرى ويجري إلا باستعادة الصورة الكاملة وإلا برؤية العناصر

الإقليمية والدولية المتحكمة إلى حدّ بعيد بالتطورات. وربما يتوجب، في هذا المجال، التوقف عند عدد من العوامل الرئيسية التي في وسعها أن تضيء المسرح وأن تكشف سلوكيات الأبطال الرئيسيين فوقه. ويعني ذلك، أوّل ما يعني، السعي إلى تشخيص السياسة الأمريكية حيال سوريا ولبنان في إطار ما استجدّ على هذه السياسة حيال الإقليم كلّه.

لقد تميّز عقد التسعينيات، أمريكياً، بأنه عقد السعي إلى تسويات مع سوريا كجزء من السعي الإجمالي إلى التسوية والاستقرار في المنطقة. ولقد كان هذا هو الوجه الآخر من «الاحتواء المزدوج» للعراق وإيران.

لقد انتهى هذا التوجه مع بداية الألفية الثالثة: انهارت المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية برعاية أمريكية، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وصل أرييل شارون إلى رئاسة الحكومة في إسرائيل، نجح جورج بوش بالوصول إلى البيت الأبيض بقرار قضائي، غاب الرئيس حافظ الأسد وحلّ نجله بشار محله في رئاسة سوريا، إلخ...

لقد كان مقدّراً لجورج بوش أن يتمايز من بيل كلينتون في السياسة الخارجية باتباع سياسة «انعزالية» أو أقرب ما يكون إليها أسماها هو أثناء حملته الانتخابية بـ «السياسة الخارجية المتواضعة». فالرجل ينتمي إلى مدرسة لا تحبّذ التدخل في الخارج إلا حين تكون المصالح الوطنية والاستراتيجية الأمريكية مهددة فعلاً، وهو أخذ على كلينتون كثرة التدخل في شؤون التسوية الشرق ـ أوسطية كما في شؤون البلقان وهايتي وغيرهما.

وليس صدفة أن هذا الانكفاء الجزئي كان مفيداً لشارون الواصل إلى السلطة بمشروعه المعروف الساعي إلى دفن التسوية وإحياء الحلول المؤقتة.

لا شكّ في أنّ تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ أحدثت أثراً. لقد فاجأت بعض من في الإدارة فاكتشف أنه لا يملك ردّا أيديولوجيا ولا استراتيجياً عليها. ويقع هنا، بالضبط، دور «المحافظين الجدد» الذين بادروا إلى ملء الفراغ والى ممارسة نفوذ كبير عبر التحالف مع «المحافظين التقليديين» من التيار القومي اليميني المتشدّد (ديك تشيني، دونالد رامسفيلد).

للمحافظين الجدد مواقف مسبقة من سوريا ونظامها وسياستها في لبنان وحلفائها فيه، مواقف لا علاقة لها بتفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وثمة وثائق عديدة تؤكّد أنّه، منذ بداية التسعينيات، كان هناك، في واشنطن، من يدعو إلى انعطافة في السياسة الخارجية تضع سوريا في خط المرأى. إنّ ما كان، في السابق،

دعوة صادرة عن خبراء وأكاديميين، تحوّل إلى سياسة قابلة للتنفيذ وتستند إلى رؤية جديدة لمصادر الخطر والتهديد، وللاشتباك المطلوب مع الأصولية الراديكالية، وللصراع الواجب مع الدول الراعية لـ «الإرهاب»، وللعنوان الشامل الذي يمكن من خلاله الإطلالة على المنطقة لإعادة هيكلتها: نشر الديمقراطية.

إذا كانت هذه الوجهة دفعت نحو غزو العراق فلقد كان واضحاً، منذ البداية، أنّ الغزو يندرج في سياق أعمّ يطال إيران طبعاً، ويطال سوريا أيضاً، ويطال القوى المقاومة لإسرائيل في لبنان وسوريا، كما يطال، جزئياً، أنظمة عربية غير بعيدة سياسياً عن الولايات المتحدة لكنها محافظة أيديولوجياً وتعتبر أنّه لا يسعها العداء لتنظيمات وتيارات معادية لإسرائيل.

تحولت الولايات المتحدة إلى قوة إقليمية مباشرة بمجرد احتلالها العراق. وأعلنت أنها صاحبة مشروع تغييري يعتبر أن مصدر الخطر الأول عليه، في هذه المنطقة، هو الحفاظ على الوضع القائم. وتعززت في هذا السياق علاقة التحالف الأمريكي مع إسرائيل، وبالضبط مع إسرائيل الشارونية التي تعتبر أنّ الظرف بات مواتياً للإقدام على قضم توسعي للأراضي الفلسطينية.

لم يكن غريباً، والحالة هذه، أن تبادر واشنطن دمشق بالعداء لأسباب سورية وإيرانية، وفلسطينية وعراقية. ولقد أكّدت المطالب الأمريكية من سوريا هذه العناوين. وكان «المنطقي»، في هذا الإطار، أن تقدم الولايات المتحدة على إنهاء التسوية التي كانت معقودة مع سوريا حول لبنان. كانت التسوية تقضي بإطلاق يد سوريا حتى لو دعمت من لبنان صراعاً منخفض التوتر مع إسرائيل مقابل ألا تنشط سوريا في أيّ خطة اعتراضية جدية على الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. لم يعد ثمة مجال لهذا النوع من المساومة. لقد تجذرت السياسة الأمريكية في المنطقة، وتعمّق تحالفها مع إسرائيل الشارونية، بحيث باتت تصطدم بالسياسة السورية.

لقد صدر «قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان» في هذه الأجواء، وزادت العقوبات على دمشق، وبدأ التحضير لـ «قانون تحرير سوريا»، وتم التسامح مع قصف إسرائيلي على مشارف دمشق... بكلام آخر اتجهت واشنطن نحو تطبيق سياسة التغيير ورفض الأمر الواقع على علاقتها مع سوريا وكان لبنان مجالاً من مجالات تطبيق هذه السياسة الجديدة.

إذا كان لنا أن نوجز المنطق الأمريكي الجديد جاز لنا القول إنّ العناوين التي كانت موضع حوار، والأوراق التي كانت دمشق تستقوي بها، لم يعد لها مكان. بات

على سوريا أن تنفذ مجموعة شروط وإملاءات من أجل أن تهيئ نفسها لتصبح طرفاً تقبل واشنطن مباشرة الكلام معه. ولو أوجز بوش هذا المنحى لقال: على سوريا أن تلبّي لائحة المطالب ثم نرى.

لا وجود إذا لسياسة أمريكية مستقلّة حيال لبنان إلا في إطار السياسة الإجمالية حيال المنطقة وموقع سوريا فيها.

إذا كانت الاستدارة الأمريكية مفهومة بعض الشيء فإنّ الغموض يظلل الانعطافة التي أحدثتها فرنسا في سياستها حيال لبنان وسوريا وهي استدارة يصعب، من دونها، فهم «النجاحات» التي حققتها وتحققها واشنطن. وتقتضي الحقيقة القول إن الجانب الفرنسي لم يحظ بحقه من التحليل.

تميّزت السياسة الفرنسية في عهد جاك شيراك وفي السنوات الأخيرة بعدد من السمات. أهمها:

أولا، لقد حسم الرئيس الفرنسي بأن لا سياسة لبنانية لبلاده تهدف إلى إبعاد لبنان عن سوريا، أي أنّه سلّم بالعلاقات المميزة بين بيروت ودمشق، لا بل سعى إلى إقناع قوى مسيحية بهذا الأمر.

ثانياً، سعى شيراك إلى إقامة علاقة جيدة مع الرئيس السوري الجديد بشار الأسد وحاول الإيحاء أنه يرعى تحسين العلاقات بين سوريا والاتحاد الأوروبي وأن ذلك يوفر له القدرة على التصرف كمن يملك نفوذاً في الشرق العربي.

ثالثاً، أدّى الاعتراض الفرنسي على الحرب الأمريكية على العراق إلى أزمة في علاقات الحليفين. ولقد غامر شيراك بإحداث صدع في العلاقات الأطلسية، وضمن الاتحاد الأوروبي، تنفيذاً لرفضه حرباً تشنّ خارج «الشرعية الدولية» وقبل استنفاد عمل لجان التفتيش ومن دون إقدام بغداد على خرق مادي فاضح لقرارات مجلس الأمن.

بناء على هذه المعطيات، وغيرها، يبدو صعباً فهم التحول الذي طرأ على السياسة الفرنسية في ٢٠٠٤ حيال سوريا ولبنان واستمرت مفاعيله في ٢٠٠٥ وهي مرشحة إلى التفاقم. لقد برز تفسيران يحاولان فهم ما جرى:

الأول: لقد أصيب شيراك بطعنة شخصية عندما قرر الأسد التمديد لرئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود خلافاً لرغبة الرئيس رفيق الحريري، وغضب غضبا شديدا عندما اغتيل صديقه اللبناني. فضلاً عن ذلك عانى الرئيس الفرنسي إحباطاً شديداً تسبب به عدم وفاء الأسد بوعود قطعها له.

الثاني: إذا كان التفسير الأول شخصي جداً، فالثاني مركنتيلي جداً. وهو يقول إنّ شيراك استاء من أن الحكومة السورية حرمت شركات بلاده من عقود نفطية وغيرها وفضّلت عليها شركات من جنسيات أخرى.

إنّ أيّا من التفسيرين، أو كليهما معاً، لا يقنع تماماً. لذا يتوجب التفتيش عن أسباب أخرى وراء تحول من نوع الذي شهدناه.

أولاً، يبدو أنّ الرئيس شيراك حسم، في بحر ٢٠٠٤، أن جورج بوش باق في منصبه لولاية ثانية. ويعرف شيراك جيداً أنه ليس في وسع بلاده البقاء في خلاف مديد مع الإدارة الأمريكية. ففرنسا، في نهاية المطاف، دولة متوسطة. وإذا كان خلافها مع الولايات المتحدة يكسبها شعبية في العالم فإنّ ذلك لا ينعكس، بالضرورة، زيادة في النفوذ الفعلي. إلى ذلك فإنّ النخبة الفرنسية، مثلها مثل النخب الأوروبية، لا تستطيع تصوّر عالم من دون الدور الأمريكي شرط أن يمارس عبر التعددية لا الانفراد.

ثانياً، قرر جاك شيراك أن الاعتراض على الحرب في العراق لا معنى له بعد حصول هذه الحرب. فقد انتقل مركز الاهتمام إلى ما بعد الاحتلال. وبهذا المعنى فإنّ الخطر الداهم أصبح تعرّض الولايات المتحدة إلى هزيمة على أيدي المقاومة العراقية وهو ما لا تقبله لا فرنسا ولا غيرها لما له من آثار تتجاوز حدود المنافسة المضبوطة مع الولايات المتحدة.

ثالثاً، أدّت التطورات إلى فتح باب يمكن فرنسا أن تدخل منه لتبريد الخلاف مع واشنطن من دون أن تنكر موقفها السابق، وهذا الباب هو قبول الإدارة الأمريكية بإعطاء أدوار، ولو هامشية، للمؤسسات الدولية مثل مجلس الأمن أو حلف شمال الأطلسي.

رابعاً، أدّى تصاعد التوتر الأوروبي ـ الإيراني إلى تقارب أوروبي ـ أوروبي أولاً، وأوروبي ـ أمريكي ثانياً. ولم يكن ممكناً لشيراك التحذير من «الخطر الإيراني» على «السلم العالمي» من دون إيجاد قواسم مشتركة مع الولايات المتحدة في المنطقة.

خامساً، تبلور موقف أوروبي وفرنسي، يحاول رسم مسافة جديدة عن طرفي النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. وتقتضي هذه المسافة الجديدة الابتعاد عن الفلسطينيين والتقرب من الإسرائيليين.

سادساً، الرغبة الفرنسية في استعادة نفوذ لها في لبنان من أجل أن تبقي على صورتها كلاعب فاعل في الشرق الأوسط. ولا بأس أن يحصل ذلك بالتكامل مع

المشروع الأمريكي العام في المنطقة طالما أنه يصعب حصوله بالتعارض معه.

يمكن الاستطراد في استعراض العناوين الاستراتيجية الكبرى التي حضّت على التحول الفرنسي وبينها عناوين ذات صلة بتحولات داخلية فرنسية. ولكن يبقى أن باريس حاولت تقديم موقفها الجديد وكأنه موقف مؤيد للبنان من غير أن يكون معادياً لسوريا. إلا أن هذا التقديم، القائم على فرضية العزلة اللبنانية ـ السورية عن المحيط، لم يقنع أحداً، لا بل هناك من لاحظ أن شّيراك هو الذي أدار محرّك التأزيم اللبناني ـ السوري ولكن بوش هو الذي بات في موقع القيادة. وهو الأقدر على ضبط السرعة وفق إيقاع خاص بالتطورات العامة في المنطقة.

يطيب للبنانيين التأكيد على أن الأزمة في العلاقة مع سوريا سببها القرار الخاطئ الذي اتخذ في دمشق بالتمديد ثلاث سنوات للرئيس إميل لحود. لا ينكر هؤلاء وجود إشكالات سابقة على ذلك القرار غير أنهم يعتبرون أن الانتخابات الرئاسية اللبنانية كانت مناسبة لإعطاء إشارة عن تغيير الوجهة، لكن الرئيس بشار الأسد دخل في تحدّ للقسم الأكبر من اللبنانيين وللمجتمع الدولي عندما فرض التمديد ودخل بعدها في محاولة إخضاع إرادة معارضيه.

نضع جانباً السجال مع هذا الرأي الذي يشخصن الأزمة إلى هذا الحدّ والذي يكاد يعتبرها صاعقة في سماء صافية. إلا أن ذلك لا يلغي أن قرار التمديد، ثم التمديد نفسه، كانا المناسبة التي يؤرّخ بها دخول الأزمة طورها المتفجر. ولعلّه من الواجب التذكير أن التصويت لتعديل الدستور ومن ثم لتمديد الولاية حصل في ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ في حين أن قرار مجلس الأمن الشهير رقم ١٥٥٩ صدر في ٢ أيلول/ سبتمبر من العام نفسه.

يجدر بنا طرح السؤال عن السبب الذي دفع القيادة السورية إلى هذا القرار بالرغم من أنّ نذر العاصفة كانت تحتشد. لا نجد لذلك إلا سببين الثاني منهما هو الأهمّ:

أولاً، كانت دمشق تدرك تماما أنّ القرار الأمريكي (والفرنسي) بالمواجهة معها في لبنان قد اتخذ ولذلك فإنها فضلت توجيه رسالة تقول إنها جاهزة لهذه المواجهة وتريد خوضها عبر تشديد قبضتها على لبنان بواسطة أحد الرجالات الأشدّ إخلاصاً للتحالف معها ولسياستها الإقليمية.

ثانياً، لا يستقيم هذا السبب وحده لأنه بين المرشحين للرئاسة اللبنانية غير واحد من المعروفين بعلاقتهم الوثيقة مع سوريا، لا يستقيم هذا السبب إلا إذا أضيف إليه أن اميل لحود وحده، من دون سائر المرشحين، هو الأكثر قدرة ليس على توفير

الانضباط الإقليمي فحسب وإنما الضبط الداخلي أيضاً. فدمشق تعرف خصومها في بيروت لكنها تعرف أيضاً أن ثمة قوى داخلة معها في «تحالف متردد» وأنها قد تسعى إلى التخفف منه في حال لاحت ظروف إقليمية ودولية مواتية. ويصدف أن من بين هذه القوى كل من الرئيس رفيق الحريري وزعيم الغالبية الدرزية وليد جنبلاط. ويصدف أيضاً، أنه من بين جميع المرشحين للرئاسة فإنّ لحود وحده هو أكثر من يبدي رغبة وتصميماً في التصدي لهذه القوى والموافقة على محاولة تحجيمها. لذلك، على الأرجح، كان لحود بوليصة التأمين، لذلك وقع الاختيار عليه لمواجهة المرحلة الصعبة.

يختصر هذا القرار السوري الكثير مما يمكن قوله عن العلاقات اللبنانية ـ السورية منذ ما بعد اتفاق الطائف. لقد وصلت هذه العلاقات إلى حدّ أنّ البحث عن ضمانة الحدّ الأقصى لها كان يقود إلى شخص واحد بعينه وبشكل يظهر أنّ استعراض القوة في فرض التمديد له هو، في الواقع، استعراض ضعيف.

يمكن لنا، من دون حذف المبالغة، أن نطلق على عقد ونصف من عمر العلاقات اللبنانية ـ السورية وصف «الفرصة الضائعة» أو «النقص في الربحية». لقد أدير الشأن اللبناني من جانب دمشق بطريقة أدّت إلى اجتذاب أصدقاء بينهم عدد كبير من الانتهازيين والى إبعاد تيارات لا غبار على وطنيتها. إلى ذلك جرى ما يمكن اعتباره تفريغاً للوضع اللبناني من قوى اجتماعية حية. لقد صودرت الحياة النقابية، وضربت الحركة الطلابية، وتراجعت الحريات، وزاد وزن المكوّن الأمني في السلطة، وفرضت قوانين انتخابية جائرة، وتمّ التدخل، لغير صالح الأفضل، في المجالات التعليمية والقضائية والدبلوماسية والوزارية... إلى ذلك جرى التسامح مع نظام اقتصادي يؤمن للبرجوازية اللبنانية أرباحاً ريعية طائلة وذلك من أجل إسكاتها وكسب رضاها على السياسة الإقليمية المتشددة التي جرى اتباعها.

لقد توحدت، في هذه المرحلة، السياسة الخارجية بين لبنان وسوريا وكذلك توحد الأمن. ولكن هذه الصلات الوثيقة جداً وشبه الاندماجية استمرت مستندة إلى قاعدة هشة من العلاقات الاقتصادية والتجارية والشعبية التبادلية والتي تنتج مصالح موحدة بين قطاعات من اللبنانيين والسوريين. لقد شهدنا نشوء ما أسميناه «الهرم المقلوب»، أي اتساع القاعدة الأمنية والسياسية وضيق الوثائق والروابط الاقتصادية العقلانية التي يمكنها، أكثر من غيرها، أن تصدّ أي هجمة يتعرض إليها البلدان.

وكانت للسياسة السورية جوانبها الايجابية أيضاً. لقد أدّت دوراً في وقف

الحرب، ولو لم تؤد إلى وفاق وطني حقيقي. وأدّت دوراً في إعادة بناء المؤسسات، ولو لم تجعلها متوازنة. ونجحت بتأمين الاستقرار الذي سمح بعودة الدورة الاقتصادية والمباشرة بإعادة الإعمار، ولقد تداخل ذلك مع كثير من الفساد. ويبقى أنّ الإنجاز الأكبر، وهو ما لا بدّ من تسجيله، هو أنّ الإدارة الإجمالية السورية للوضع اللبناني ساعدت المقاومة كبير المساعدة على طرد الإسرائيليين من معظم الأرض المحتلة في أيار/ مايو ٢٠٠٠، وحتى لو قيل إنّ دمشق حصرت المقاومة في حزب وطائفة فإن ذلك لا يقلل من أهمية المهمة التي أنجزت والتي تملك مكانة خاصة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وصل إميل لحود إلى رئاسة الجمهورية في لبنان حاملاً عناوين مشاريع إصلاحية رافقت صعود بشار الأسد ضمن السلطة السورية واستلامه لها بشعارات إصلاحية. وإذا حاكمنا هذه الظاهرة انطلاقاً من النموذج اللبناني أمكن لنا القول إنّ البرنامج الإصلاحي أدى إلى إضعاف جناح في السلطة من دون أن ينجح باستقطاب قوى إصلاحية حقيقية. لقد بقي، إلى حدّ كبير، حبراً على ورق لأنه كان برنامجاً فوقياً يريد تسيير المجتمع بالإدارة، وعاجزاً عن التغيير التدريجي لموازين القوى، ومستعيضاً عن القوى الواجب استنهاضها باللجوء إلى الأجهزة الأمنية والقرارات الإدارية.

ليس أسهل من ملاحظة تفاوت النمو بين قوى الاعتراض في سوريا ولبنان. ففي حين أمكن، بسهولة نسبية، تطويق «ربيع دمشق»، فشل إميل لحود في منع خصومه من العودة بقوة في العام ٢٠٠٠ ومن فرضهم عليه توازناً لا يريده في رأس السلطة التنفيذية. وصادف ذلك الانسحاب الإسرائيلي، ما أدى إلى بداية ارتفاع الأحداث الداعية إلى «تصحيح» العلاقات اللبنانية ـ السورية، وتطبيق «الطائف»، وإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، وإقفال جبهة الصراع مع إسرائيل.

خفتت هذه الأحداث بعد تفجيرات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. إلا أنّ أحداً لم يستفد من الفرصة لتوليد توافقات جديدة في وقت كان الظرف مناسباً. لم يستغل الوضع ولم تفتح خطوط اتصال. ثم حصل ما حصل في الوضع الإقليمي إلى أن حلّ موعد الانتخابات الرئاسية اللبنانية في ظل تصاعد الصراع الأمريكي ـ السوري وعودة التجاذب على لبنان.

التمديد في ظل التجاذب الإقليمي ـ الدولي أدى إلى انشطار لبناني ـ لبناني بين تيارين يملك كل واحد منهما رؤية لطبيعة ما يجري.

يقول التيار الأول إنّ المشكلة لبنانية ـ سورية فقط وناجمة عن رغبة دمشق في

التسلط على لبنان ورفضها إقامة علاقة ندية معه. وإذا كان الأمر قادها، أولاً، إلى فرض التمديد بالقوة فإنه قادها، ثانياً، إلى اغتيال الرئيس الحريري، ثم قادها، ثالثاً، وبعد خروجها، إلى إدارة الصراع على لبنان بالاغتيالات والتفجيرات. يضم هذا التيار قوى مختلفة إلا أنّ خطابها، على تفاوته، يلتقي عند عناوين عامة مشتركة: نفي وجود أي نية عدائية حيال سوريا الشعب والدولة، الميل إلى تحييد لبنان عن نزاعات المنطقة بحجة أنه أدى قسطه، إقفال ملف الجنوب، نزع السلاح الفلسطيني، إيجاد حلّ لسلاح حزب الله بالحوار (مع ميل إلى التلميح بأنّ الحل المنشود هو «النزع الودي للسلاح»!)، وملاقاة الاهتمام الدولي بلبنان والترحيب به.

يقول التيار الثاني إن ما نشهده هو، حصراً، مؤامرة أمريكية هدفها خدمة إسرائيل وإنها تندرج في سياق الهجمة الاستعمارية المتجددة التي تتعرض إليها المنطقة من أجل إخضاعها.

ربما يتوجب علينا البحث عن طبيعة ما يجري في مكان ثالث. نحن في الواقع أمام التقاء رافدين أدى التقاؤهما إلى النتائج التي نعيش: لا شكّ في أنّ لبنان تحول إلى ساحة لتصفية الحساب مع القوى الممانعة للهجمة الكولونيالية المعطوفة على التوسعية الصهيونية، ولكن لا شكّ أيضاً في أنّ إدارة معينة للوضع اللبناني والعلاقات اللبنانية ـ السورية جعلت الأمور أسهل على العدوانية الخارجية.

وإذا أخذنا اغتيال الحريري مثالاً فإنه يكفي للإيضاح. ما إن حصل التفجير حتى مال القسم الأكبر من اللبنانيين إلى اتهام سوريا. ومع أنهم رفعوا لاحقاً شعار الحقيقة، فإنهم تصرفوا كمن يعرف الحقيقة قبل التحقيق. تؤكد سوريا براءتها من هذه الجريمة وتطالب بانتظار التحقيق ونتائجه. هذا حقها. ولكن من حقنا أن نطرح المعادلة التالية: بالقدر الذي تشعر فيه سوريا أنها بريئة من هذا «الخطأ» عليها أن تتساءل عن «الأخطاء» السابقة التي دفعت بلبنانيين ليسوا كلهم «متآمرين» إلى اتهامها والمطالبة بخروجها من لبنان.

إنّ ما هو حاصل فعلاً هو نجاح القوى الأجنبية، الولايات المتحدة تحديداً، في استثمار تذمرات لبنانية محقة، ومطالب لبنانية عادلة، وإدراجها، رغماً عن أصحابها أو بموافقة البعض منهم، في سياق مشروع خارجي معاد للبنان ولسوريا وللمنطقة عموماً.

لا يتقدم المشروع المشار إليه عارياً في كل مرة. لقد نجح، تحت ظروف معقدة، في أن يرتدي لباس ما يسمى «الشرعية الدولية». لقد أصدر مجلس الأمن في غضون سنة ونيّف عدداً من القرارات حول لبنان: ١٥٥٩، ١٥٩٥، ١٦١٤، ١٦٤٤.

يمكن اعتبار الأول «أم القرارات» بمعنى ما. والمهم فيه أنه أنشأ لجنة متابعة تقدم تقريراً كل ستة أشهر وذلك في سابقة حيال القرارات الخاصة بالمنطقة التي اتخذتها الهيئة الدولية، ويتولى تيري رود لارسن تقديم هذا التقرير الذي يعرض رقابة على ما يسمى التدخل السوري في لبنان، وعلى تقدم العملية الانتخابية الديمقراطية، وعلى ما استجد في نزع «سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية» والمقصود بها سلاح «حزب الله» والمنظمات الفلسطينية.

وفي سياق التحقيق في جريمة اغتيال الحريري عرف لبنان لجنة تقصي الحقائق برئاسة بيتر فيتزجيرالد، ثم لجنة التحقيق الدولية برئاسة ديتليف ميليس، التي جرى التمديد لها نهاية ٢٠٠٥ مع تغيير رئيسها.

يمكن القول إنّ لبنان عاش معظم ٢٠٠٥ مشدوداً إلى التحقيق الدولي، وإن علاقته مع سوريا بدت شديدة الارتباط بذلك، وبخاصة في ظل الاتهامات الموجهة إلى مسؤولين أمنيين سوريين بالمشاركة مع زملائهم اللبنانيين بالتخطيط للاغتيال وتنفيذه.

لم يقتصر التدويل على هذه القرارات فحسب. لقد بات سهلاً في لبنان طلب الاستعانة بمكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي للتحقيق في جريمة اغتيال الشهيد جورج حاوي، كما أن الفرنسيين شاركوا ويشاركون في قضية استشهاد سمير قصير. .

ولكن المهم هو الدور المتعاظم الذي يؤديه السفيران الأمريكي والفرنسي جيفري فيلتمان وبرنار إيميه في لبنان وهو دور يجري تداوله همساً وتؤكده المعلومات ولا تفصح عنه تماماً التصريحات. لا شكّ في أن السفيرين دفعا نحو إجراء الانتخابات النيابية في موعدها ووفقاً لقانون محدد يتيح «تصفية» بعض «أصدقاء سوريا». ولا شكّ في أنهما أشرفا على عقد عدد من التحالفات، وأوحيا بتشكيل حكومة ثم أدّيا دوراً في الموافقة على الثانية، والسفيران حاضران في مراقبة التشكيلات الأمنية والقضائية، وفي إبداء ملاحظات حول بعض الأوضاع الإعلامية، وفي الضغط السياسي على قوى لانتهاج سياسة معينة. وهما، مع غيرهما من السفراء، جاهزان لتغليب الكفّة ضد رئيس الجمهورية غير المرضي عنه ووصل الأمر بالسفير البريطاني حدّ إجراء مقابلة يتصرف فيها كأنه فقيه في الدستور اللبناني وكيفية توزيعه الصلاحيات بين الرؤساء والسلطات. والملاحظ أن السفارات عادت تهتم بأوضاع الجيش اللبناني وتبدي حماساً لمساعدته بشروط. كذلك تدخل سفراء لإجراء انتخابات نقابية، ويتدخلون في عمل بعض الوزارات.

ومن المقدر أن لـ «القناصل» دوراً في «المساعدة» على صياغة اقتراحات الإصلاح

الاقتصادي التي يفترض أن يتقدم بها لبنان في مؤتمر يعقد لاحقاً. ولقد جرى التمهيد لذلك في اجتماع عقد في نيويورك على هامش القمة العالمية وحضرته وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس وأدلت فيه بمواقف سياسية تخالف بنوداً واضحة متفقاً عليها في لبنان ومتضمنة في البيان الوزاري.

يجب أن نضيف إلى ما تقدم الجو العام الذي يوجده ركام التصريحات، على أعلى المستويات في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وأوروبا، والذي يعطي نفسه حق الرسم الدقيق للإطار المرجو للعلاقات اللبنانية ـ السورية.

نحن، في الواقع، أمام منظومة متداخلة. فالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، ولئن كانت معزولة عن بعضها شكلاً، فإنها كناية عن «أوان مستطرقة» في الواقع تتداخل مع بعضها، ومع تدخلات دولية أخرى، من أجل إدخال تعديلات جزئية على موازين القوى وقيادتها تدرجياً نحو المحطة المرجوة.

ليس من الجائز أن نضيع البوصلة. إن المحطة الأخيرة المرجوة هي التحكم الغربي الكامل بالعلاقات اللبنانية ـ السورية، وبوجهة السياسة الإقليمية السورية، وبموقع لبنان الإقليمي ومن يقول، حالياً، موقع لبنان الإقليمي يقول سلاح «حزب الله». لقد بات هذا السلاح يختصر الكثير من العناوين.

إذا كان للولايات المتحدة أن تضع هدفاً لسياستها حيال سوريا في ما يخص لبنان، ولسياستها حيال لبنان، فإن هذا الهدف هو نزع سلاح «حزب الله». فهذا السلاح مزعج لإسرائيل ورادع لها، وهو يسمح لمالكيه بأن يكونوا حاضرين بشكل أو بآخر في النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، ثم إنه احتياطي سوري وإيراني. إنه سلاح قادر على تحويل إشكال ثنائي معين، إسرائيلي ـ فلسطيني، أو إسرائيلي ـ سوري، أو أمريكي ـ إيراني، إلى إشكال إقليمي يصعب ضبطه. هذا حتى لا نتحدث عن نشوء أوضاع عراقية يمكن لها أن تحول «حزب الله» إلى مثال يحتذى في مقاومة الاحتلال.

إلا أنّ المشكلة الأمريكية في هذا المجال هي أن واشنطن لا تملك أي أداة لبنانية داخلية قادرة على حسم موضوع هذا السلاح. لذا فإنها تكتفي، إلى أن يأتي الله أمراً، بالتطويق السياسي للحزب وذلك عبر تعميق الهوة اللبنانية ـ السورية وإحراج الحزب بالتالي، وعبر عزل الحزب لبنانياً وإظهاره خارجاً عن إجماع لبناني مفترض، أو رافضاً لولوج الباب المفتوح أمامه، باب رمي السلاح والتحول إلى تنظيم سياسي.

مواراة لهذه المشكلة وافقت الولايات المتحدة، وفرنسا أيضاً، على إعطاء

السلطة اللبنانية مهلة وارتضت أن يكون الشعار اللبناني «أن قضية سلاح حزب الله تحلّ بالحوار الداخلي». غير أنّ هذه الموافقة لا تلغي أن الولايات المتحدة تريد أن ترى «ضوءاً في نهاية النفق»، أي تريد أن تعاين إجراءات ملموسة متخذة يمكنها في النهاية أن تقود إلى الهدف المنشود.

من هنا جاءت فكرة التمييز في سلاح الميليشيات بين «السلاح اللبناني» و«السلاح الفلسطيني». فواشنطن تطالب محمود عباس بنزع السلاح الفلسطيني في فلسطين، فيردّ عليها أنّ ذلك غير ممكن لأنه يحدث فتنة. وتطالب الحكومة اللبنانية بنزع السلاح اللبناني في لبنان فتسمع الجواب نفسه. لذا تمّ الانتقال نحو المطالبة بنزع السلاح الفلسطيني في لبنان. فهذا الشعار محرج لكل من السلطتين اللبنانية والفلسطينية ويمكن له أن يشكل الحلقة الأولى في استكمال القرار ١٥٥٩.

اصطدم هذا الطلب بعقبات كثيرة فجرى اللجوء إلى تقسيط جديد يطالب بنزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وبتنظيم هذا السلاح داخل المخيمات على أمل الخلاص منه في مرحلة لاحقة. وهنا أيضاً ووجه الشعار بعقبات خاصة عندما تسرعت الحكومة اللبنانية في تطويق عدد قليل من المواقع. إلا أن هذه العقبات احتسبت في رصيد المزيد من التأزم السوري ـ اللبناني بحكم علاقة التنظيمات الفلسطينية المعنية بدمشق وتحالفها معها.

قد يكون صعباً الإحاطة بمستجدات العلاقة اللبنانية ـ السورية في ٢٠٠٥. ولكن إذا شئنا الاختصار قلنا إننا انتقلنا من «الفرصة الضائعة» أو «النقص في الربحية» إلى المحاولة الصعبة للجم التدهور والحد من الخسائر.

إنّ الدرس الأول مما جرى هو التأكيد على جذرية ما تتعرض له المنطقة وعلى قصور قوى الممانعة. وسيكون عام ٢٠٠٦ عاماً لاختبار هذا الدرس لأن المؤشرات كلها تقول إنه سيكون صعباً جداً وإن صعوبته ستطال لبنان بالدرجة الأولى، ولذلك فقد يكون الحديث عن المبادرة العربية لإيجاد تسوية للوضع في لبنان وعلاقته بسوريا حديثاً مطلوباً على الرغم من الممانعة التي أبداها الطرف المناوئ لسوريا لهذه المبادرة، وإن كان ثمة ما يشير إلى تناقص تدريجي في حدة هذه الممانعة.

خامساً: الوضع في العراق

شهد العام ٢٠٠٥ حراكاً سياسياً واجتماعياً في العراق انعكس في عدد من الفاعليات والأنشطة التي كانت امتداداً للعامين المنصرمين من وقوع العراق تحت الاحتلال في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

لقد انتهت مهمة الحكومة الانتقالية (الثانية) في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ التي كانت برئاسة د. إياد علاوي حيث أعلن عن تسلمّه السلطة أو ما سميّ «بالسيادة» في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ وكانت هذه الحكومة قد سارت على خطى مجلس الحكم الانتقالي، الذي تم تشكيله في تموز/ يوليو ٢٠٠٣، من حيث التوّجه السياسي والاصطفاف والتقسيم الطائفي والإثني، وفقاً للصيغة السحرية لبول بريمر الحاكم المدني الأمريكي في العراق.

وقبل استعراض حقيقة ما حصل من أحداث وتطورات العام ٢٠٠٥ نود الإشارة إلى أن الباحث والمتابع للوضع العراقي قد يصاب بالإحباط وربما بالقنوط واليأس، عندما يطلع على فيض من الدراسات والأبحاث ومئات المقالات التي رسمت صورة العراق النمطية، وبخاصة من جانب أوساط أكاديمية وسياسية في الغرب، بهدف تعميمها لإقناع أوساط عراقية ظلّت ترى الأمور بمنظار مختلف عن المنظار الأمريكي أو الغربي.

هذه الصورة تقسّم العراق وبخاصة منذ حرب الخليج الثانية وعلى نحو كثيف إعلامياً وبالارتباط مع غزو القوات العراقية للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، وفي ما بعد حرب قوات التحالف على العراق في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ وما تبعها، إلى إثنيات وطوائف ومذاهب، لدرجة يتم تعويم الهوية الغالبة للشعب العراقي، حيث يتم التركيز على بعض المكوّنات سواء برؤية جزئية او شمولية عند تناول المكوّن الأساسي للمجتمع العراقي وتبرز الوجهة الطائفية والإثنية بالتركيز على الشيعة والسنة والكرد. ولمزيد من التقسيم يتم الحديث عن التركمان والآشوريين

والكلدان وغيرهم من أديان صغيرة كاليزيديين والصابئة وغيرهما من الفسيفساء التي تشكل ألوان الموزاييك العراقي.

ويتبع ذلك الحديث عن العشائر والعشائرية ودورها في التركيب السوسيولوجي العراقي وثقل الجماعات الدينية الشيعية والسنية. وإذا استثنينا جماعة الحكم السابق والمؤسسة العسكرية، فان الصورة التي ظلت عالقة في الإعلام الغربي وتناولتها معاهد الدراسات والأبحاث باعتبارها الصورة الواقعية لفهم الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في العراق، هي الصورة التجزيئية، العرقية والمذهبية، بعيداً عن صورة العراق التاريخي أو على الأقل صورة الدولة العراقية منذ تأسيسها في العام ١٩٢١.

أما العراق بمحيطه العربي وخاصته العروبية المؤلفة لنحو ٨٠ بالمئة من سكان العراق أو تزيد عليها وبقواه السياسية الوطنية وعمقه الثقافي والفكري الذي كوّن صورة العراق منذ تأسيس الدولة العراقية بنخبها الحاكمة وغير الحاكمة، فيتم إقصاؤه، بل تكاد تختفي من المشهد وتبهت صورته هذه إلى حد كبير. وإذا ما تم تناول ذلك فإنما هو ضرب من النستالوجيا أو الحنين إلى الماضي خصوصاً بكل ما له علاقة بالعروبة المنبوذة أو المستباحة، المرتبطة بحقبة زمنية معينة.

مضى الآن ما يزيد على ثلاثة أعوام على احتلال العراق بعد حرب غير متكافئة ابتدأت في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣، لكنها لم تنته بسقوط بغداد في ٩ نيسان/ أبريل من العام نفسه، بل إنها استمرت بأشكال أخرى رغم إعلان الرئيس بوش في الأول من أيار/ مايو ٢٠٠٣ انتهاء العمليات العسكرية الأساسية، لكن قوات الاحتلال طوال العام ٢٠٠٥ وما بعده اعترفت باستمرار تفاقم الوضع الأمني والعمليات العسكرية وتصاعد المقاومة العراقية.

إن مجريات الأحداث ومقتضيات الصراع الداخلي واتساع نطاق عمليات المقاومة هي التي قادت إلى إبرام اتفاق ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ القاضي بنقل السلطة إلى العراقيين ثم صدور ما سمي بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤، وجاء التكييف القانوني الدولي عبر القرار رقم ١٤٥٦ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ بعد أن اعترف القرار ١٤٨٣ الصادر في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣ بكون الولايات المتحدة « قوة احتلال» مما رتبّ مسؤوليات قانونية عليها طبقاً لاتفاقيات جنيف.

لقد جرى تفكيك الدولة العراقية وحل مؤسساتها وتسريح عشرات، بل مئات الآلاف من موظفيها خصوصاً أفراد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والإعلامية وغيرها. كما جرى تعويم الاستقلال الوطني وجرح السيادة والكرامة الوطنية ونجم

فراغ دستوري بإبطال مفعول دستور عام١٩٧٠ وإحلال قرارات للحاكم المدني الأمريكي ومجلس الحكم الانتقالي والحكومة الانتقالية التي شكلّها محله إلى حين صدور قانون إدارة الدولة، وفي ما بعد أجريت الانتخابات على أساسه في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ وتشكلت حكومة انتقالية ثانية برئاسة د. إبراهيم الجعفري، وعملت الجمعية الوطنية المؤلفة من ٢٧٥ عضواً على وضع دستور جديد للبلاد تتكوّن أساساته من قانون إدارة الدولة الذي قيل إن نوح فيلدمان المنسوب إلى اليهودية الأرثوذوكسية المتعصبة هو الذي وضع مسوّدته.

وفي ١٥ آب/ أغسطس بحسب المواعيد المقررة سلفاً تم استلامه (أي الدستور) بعد عمليات أخذ ورد وتهديد حتى من جانب القوى التي وافقت على المشاركة في العملية السياسية بعد ممانعات واعتراضات سابقة بما فيها ما سميّ ببعض القوى السنّية متمثلة في الحزب الإسلامي وخارجه وبعضها كان قد قاطع الانتخابات. وفي ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر عرض الدستور على الاستفتاء، ورغم الملاحظات الكثيرة فإنه حصل على الأغلبية ولم يستمع أحد إلى ما قيل من اعتراضات في محافظة الموصل التي كان يمكنها إسقاط صيغة الدستور خصوصاً الاعتراضات الشديدة عليه سواء في ما يتعلق بصياغته غير القانونية ولغته الطائفية وأحكامه أو ما يتعلق بتعويم عروبة العراق وبالفدراليات وباختصاصات الأقاليم، ولكن نتائج الاستفتاء تم التلاعب بها بما يضمن إمراره، ومن المفارقة الإشارة إلى أن القوى التي اعترض بعضها على نتائج انتخابات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ واعتبرها مزوّرة هي نفسها التي سكتت على النتائج في ما يخص محافظة نينوى (الموصل) بعد أن سقط الدستور في محافظتي صلاح الدين والأنبار، وكانت الموصل ستقرر مصير الدستور العراقي لولا تغيير النتائج لصالح القبول وليس لصالح الاعتراض الذي بيّنت النتائج الأولية رفض أكثر من ٨٢ بالمئة له في المحافظة المذكورة.

عندما «فازت» قائمة الائتلاف الموحد (الشيعية) في انتخابات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، لم تتمكن القائمة من تشكيل الحكومة إلا بعد مرور نحو ١٠٠يوم، كما أن النتائج لم يعلن عنها رغم انقضاء أكثر من ٣ أسابيع. وتكرر الأمر نفسه في نتائج انتخابات ١٥ كانون الأول/ ديسمبر التي لم يعلن عنها إلا بعد مرور أكثر من شهر، وطالت المشاورات لتشكيل الحكومة بعدها شهوراً، ورغم عدم حصول قائمة الائتلاف الموحد على الأغلبية المطلقة التي تمكنها من أن تشكل الحكومة وحدها، فإنها حصلت على ١٢٨ مقعداً، وهي نسبة أكبر من جميع القوائم وإن كانت أقل من انتخابات كانون الثاني/ يناير إلا أنه يمكنها بالتعاون مع قائمة أخرى الحصول على الأغلبية المطلقة. وقد فازت قائمة التحالف الكردستاني بـ ٥٣ مقعداً، وحصلت قائمة التوافق التي دخلت الانتخابات لأول مرة على ٤٤ مقعداً. أما القائمة العراقية الوطنية فقد حصلت على ٢٥ مقعداً بينما كانت قد حصلت على ٤٠ مقعداً في انتخابات كانون الثاني/ يناير رغم أنها

كانت وحدها، في حين تحالف د. اياد علاوي مع الحزب الشيوعي وتجمع الديمقراطيين والحركة الاشتراكية وقوى أخرى لكن نصيبه من هذه الانتخابات كان أقل من الانتخابات السابقة، كما حصلت قائمة مجلس الحوار على ١١ مقعداً وهي تدخل الانتخابات لأول مرة، ولم يحصل د. أحمد الجلبي وقائمة المؤتمر الوطني على أي مقعد.

ورغم المواعيد المحددة التي يعتبرها الرئيس الأمريكي بوش دليلاً على نجاح العملية السياسية في العراق، سواء سن الدستور أو الاستفتاء عليه أو إجراء الانتخابات أو إقناع قوى قيل إنها سنية بدخول العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات فإن الإدارة الأمريكية أخذت تدرك أكثر من السابق أن الحل الأمني لمأزقها المستفحل في العراق لم يعد هو الحل الأمثل خصوصاً بتبلور المقاومة الوطنية المسلحة وكذلك اتساع قاعدة المقاومة الوطنية السلمية. لذلك سعت إلى الضغط على جميع الأطراف لإرجاء إقرار الدستور (رغم نجاح الاستفتاء عليه) وإبقاء مسألة التعديلات معلقة لإقناع أطراف سنية وقريبة من المقاومة بالحوار والاشتراك في الانتخابات وخصوصاً أنها أدركت أن مكوّناً مهماً من مكوّنات الطيف العراقي غاب أو غُيّب على نحو أخل بالمعادلة السياسية العراقية في انتخابات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، ولهذا كانت حريصة على اشتراكه في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر كما سرّبت معلومات عن لقاءات مع قوى مسلحة من المقاومة الوطنية.

إن مثل هذا التطور لم يأت مفاجئاً بل كان حصيلة مراقبة حركة المقاومة العسكرية والسلمية، خصوصاً وجود مناطق كاملة تماماً لم تنخرط في العملية السياسية، مما أحدث ارتباكاً كبيراً في المشروع السياسي الأمريكي، ناهيكم بإحراج الإدارة الأمريكية إعلامياً. ولقد استهدف الاحتلال من هذه المناورة شق وحدة الصف الوطني المقاوم وجرّ أطراف منه أو قريبة له إلى دائرة العملية السياسية بكل ما عليها من ملاحظات، وبالتالي تأخير عملية انسحاب القوات المحتلة أو وضع جدول زمني لتحديدها.

ورغم تشكيل «المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي» كإطار لقوى وطنية وقومية وإسلامية عراقية مناهضة للاحتلال، وجزء من عمل جبهوي، إلا أن القوى المناوئة للاحتلال خارجه ظلّت كثيرة، ومنها هذه القوى مع المؤتمر التأسيسي التي دعت إلى اجتماع في بغداد تمخض عنه برنامج سياسي اتسم بشيء من العقلانية، وهو ما يتطلب عملاً دؤوباً وواسعاً لإنضاج صيغة عمل مشترك واسعة ومتنوعة ومرنة، ولكنها يمكن أن تتوافق على ما يلي وهو ما تضمنه الاجتماع المذكور حين دعا إلى:

١ ـ جدولة واضحة ومحددة ومعلنة لانسحاب قوات الاحتلال بجميع مظاهرها وأشكالها يتم الالتزام بها وفق ضمانات دولية.

٢ ـ إلغاء مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية والإثنية واعتماد مبدأ

المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون.

٣ ـ إقرار مبدأ حق الشعب العراقي في رفض الاحتلال والاعتراف بالمقاومة العراقية وحقها المشروع في الدفاع عن بلدها ومقدراته ورفض الإرهاب الذي يستهدف العراقيين الأبرياء والمنشآت والمؤسسات ذات النفع العام أو دور العبادة من مساجد وحسينيات وكنائس وجميع الأماكن المقدسة.

٤ ـ بما أن الانتخابات التي أجريت ناقصة الشرعية (المقصود انتخابات كانون الثاني/ يناير) لقيامها على قانون إدارة الدولة المرفوض ولعدم استنادها إلى الأطر القانونية والأمنية وبحكم المقاطعة الشعبية الواسعة لها والتزوير الحاصل فيها، لا يحق للإدارة الناشئة عنها إبرام أي اتفاقية أو معاهدة من شأنها المساس بسيادة العراق ووحدته أرضاً وشعباً واقتصاداً أو بثرواته.

٥ ـ اعتماد الديمقراطية والانتخاب كخيار وحيد لتداول السلطة سلمياً والعمل على تهيئة الأجواء والقوانين التي من شأنها إجراء العمليات السياسية في أجواء نزيهة وشفافة وبإشراف دولي ومحايد.

٦ ـ التأكيد على هوية العراق الوطنية والعربية والإسلامية والوقوف بحزم بوجه كل الدعوات التي من شأنها أن تفقده هذه الهوية.

٧ ـ إطلاق سراح جميع المعتقلين والمحتجزين في سجون الاحتلال والحكومة المؤقتة ولا سيما النساء وإيقاف عمليات الدهم المستمرة وانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العراق والمطالبة بإعمار المدن العراقية المخربة وتعويض أهلها تعويضاً عادلاً.

لقد استشرى الفساد على نحو مريع في العراق، وكشف العام ٢٠٠٥ وقائع خطيرة، قسم منها يتعلق بالحاكم المدني الأمريكي بول بريمر والآخر بوزارة الدكتور علاوي، لدرجة أن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد صرح بذلك علناً في زيارته المفاجئة إلى بغداد يوم ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ وبعد مرور سنتين على الاحتلال. وكان الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر قد بدّد نحو ثماني مليارات وثمانمائة مليون دولار أمريكي خلال عام واحد فقط. أما الأموال التي اتهم بتبديدها وزير الدفاع العراقي السابق حازم الشعلان فقد قدّرت بأكثر من مليار دولار أمريكي. وصدرت مذكرات اعتقال بحق وزراء ومسؤولين في وزارة علاوي، كما عرضت مفوضية النزاهة وقائع صارخة، ومع ذلك فإن الإجراءات القانونية لم تأخذ طريقها إلا على نحو محدود ولم تطاول الملاحقة بعض القطط السمان، وهو ما كشفته منظمة الشفافية العالمية التي صنفت العراق باعتباره إحدى الدول الخمس الأولى في العالم من حيث انتشار هذه الظاهرة.

لقد حظي موضوع هدر الأموال والفضائح المالية بحق وزراء ومسؤولين كبار على اهتمام دولي لما شكله من عملية نهب منظم من قبل شركات متعددة ومافيات كثيرة لدرجة أن نفط العراق الذي يتم تصديره منذ التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ استمر بلا أي عدادات. وقد كان الموضوع الأمني والعسكري والموضوع الاقتصادي وبخاصة قطاع النفط، وكذلك موضوع تعويم العروبة وتهيئة الأجواء لإبعاد العراق عن محيطه العربي والإسلامي هو هاجس القوات الأمريكية المحتلة منذ اليوم الأول وكذلك القوى المتحالفة معها.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد حققت نصراً عسكرياً سريعاً في الحرب فإنها فشلت فشلاً ذريعاً في إدارة العراق، ناهيكم بعجزها عن معرفة خصائصه ومميزاته، ولم تكن تدرك أن كرامة العراقيين الوطنية رغم كل شيء لا يمكن التلاعب بها أو الانتقاص منها، لذلك هبّت المقاومة بوجه الاحتلال ملحقة خسائر بشرية (أكثر من ٢٢١٥ قتيلاً) رسميا لغاية مطلع العام ٢٠٠٦ ونحو ١٥ ألف جريح، وهؤلاء من المسجلين رسمياً الذين تعلن عنهم الإدارة الأمريكية ووزارة الدفاع (البنتاغون). أما حاملو البطاقات الخضراء والمرتزقة والمتعاقدون فهم أكثر من هذا العدد بكثير. لقد استطاعت المقاومة العراقية بفصائلها الأربعة الرئيسية وهي: الجيش الإسلامي، وكتائب ثورة العشرين، وجيش محمد الذي تحول لاحقاً إلى جيش الفاتحين، ومجموعة المجاهدين أن تطور عملياتها الهجومية في العام الأخير تطوراً نوعياً وأن توسع من دائرة عملياتها ما أمكن، وأن تجمع في تكوينها قوىً وتيارات مختلفة على قاعدة الوطنية العراقية لا على قاعدة الانتماءات الأولية الضيقة، وأن تبرز نفسها كطرف منبت الصلة بالجماعات الإرهابية التي تنشط تحت مظلات داخلية أو إقليمية أو دولية شتى، بل تواجهها وتحاصر نشاطها على أساس أن هذا الدور لا غنى عنه لتوسيع دائرة التأييد الشعبي له، ووقف حمام الدم المتواصل في العراق.

إن مأزق الولايات المتحدة في العراق جعلها تفكر باستراتيجية للخروج، إذ إن التورط والغرق في المستنقع العراقي يجعل مجمل استراتيجيتها في الشرق الأوسط وبخاصة في موضوع مكافحة الإرهاب موضع تراجع وانحسار بما فيها مخططاتها ضد سوريا وإيران. لقد فشلت حكومة الجعفري فشلاً ذريعاً وساهم هذا الفشل في تدهور الوضع الأمني واستخدام العنف وسيلة للتعبير عن العلاقة مع المقاومة ورفض الاحتلال. واستمرت عمليات استباحة المدن وتمشيطها وترويع السكان المدنيين بحجة البحث عن الإرهابيين كما حصل في الفلوجة٢ بعد أن ساهمت الفلوجة١ أيام د. علاوي في تهيئة الأجواء، وكذلك في تلعفر والموصل وكركوك التي يستمر فيها التوتر الإثني والطائفي لدرجة الاختناق وبعقوبة والأنبار وسامراء ومناطق أخرى.

إن المشاكل التي تواجه الحكومة الجديدة هي **مشكلة** استمرار الاحتلال، فالقوى المتعاونة معه والتي جاءت بمعيته لا يمكنها المطالبة بإنهاء الاحتلال ووضع جدول زمني، لأن ذلك سيتعلق بمصيرها ومستقبلها. وتحت حجة بناء الأجهزة الأمنية والعسكرية واستكمال مقوماتها طالب الجعفري الأمم المتحدة بتمديد مهمة القوات المتعددة الجنسيات لعام واحد حتى دون الرجوع إلى الجمعية الوطنية (البرلمان) وعشية إجراء الانتخابات.

المشكلة **الثانية** هي استفحال المسألة الطائفية، إذ إن القوى المهيمنة تأسست وتعاملت على أساس طائفي واستفادت من المحاصصة المذهبية والإثنية، التي جاء بها بريمر إلى مجلس الحكم الانتقالي، بل استطاعت أيضاً تأجيج هذا التوتر والاحتقان الطائفي واللعب بالمشاعر الطائفية لتحقيق مآرب سياسية، مستثمرة أحياناً انحيازات بعض المراجع كما حصل في فتوى السيد علي السيستاني.

ومقابل القوى الطائفية في الحكم نشأت قوى ومحاور لمواجهتها على الأساس ذاته بما يشكل خطراً على حاضر العراق ومستقبله، وخصوصاً أن العراق منذ الاحتلال وحتى الآن وربما على نحو متصاعد يشهد نوعاً من الاحتراب الأهلي وقد يكون مقدمة لحرب أهلية طويلة حيث يجري تطهير عرقي وطائفي في العديد من المناطق وفي جميع الجهات، وتشهد المدن العراقية عمليات تفجير وتخريب تطول مساجد وحسينيات وكنائس استهدفت صب الزيت على النار لإذكاء الفتنة الطائفية.

القضية **الثالثة** التي هي مصدر للتوتر السياسي والقانوني، دستورياً وعملياً، هي مسألة الفدراليات وبخاصة الفدراليات الجنوبية حيث بشّر بعض المغامرين والطامعين أو قصيري النظر بها، واستطاعوا إدراجها في الدستور، إذ يحق لمحافظة واحدة أو أكثر أن تشكل إقليماً فدرالياً، وفي حالة تعارض دستور أو قانون الأقاليم مع دستور الدولة أو قوانينها، يخضع دستور الدولة وقوانينها لدستور الإقليم وقوانينه، ولا يوجد نظام فدرالي واحد في العالم على هذه الشاكلة. كذلك ذهب النظام الفدرالي العراقي إلى إعطاء صلاحيات للإقليم تتعلق بحقه في استخراج النفط والغاز (غير المستخرج) وإخضاع ذلك لمصلحة الإقليم وتقديمها على مصلحة الدولة، ناهيكم بحق الإقليم في فتح أقسام له في السفارات والممثليات الدبلوماسية العراقية في الخارج لمتابعة الأمور الإنمائية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الصلاحيات التي تجعل صورة الفدرالية أقرب إلى الكانتونات والدوقيات والدويلات المصغّرة.

وتبقى إشكالية الفدرالية إحدى نقاط الاحتكاك الرئيسية إضافة إلى الوحدة الوطنية وموضوع هوية العراق، وقد أكدت جبهة التوافق ومجلس الحوار على أن هذه قضايا حساسة لا يمكن الموافقة عليها وينبغي تعديل الدستور أو إرجائها إلى دورة

برلمانية أخرى. وستكشف الأيام حقيقة الاحتدام والصراع في هذه القضية وآثارها في مستقبل العراق ووحدته بما يحمل الأطراف المعنية مسؤولية تاريخية سواء تلك التي تبنّت المشروع أو تلك التي يمكن أن توافق أو تتواطأ عليه. المسألة الأخرى هي التشظي الطائفي والإثني، وسوف يكون خطر الطائفية كبيراً إذا لم تستطع القوى الوطنية حسم أمرها ببرنامج وطني واعتماد المواطنة والمساواة أساساً في التعامل.

إن استمرار تدهور الوضع الأمني وغياب هيبة الدولة جعل من القوى الإرهابية وقوى الجريمة المنظمة وخطف الرهائن وطلب الفدية مسألة تشغل بال الجميع بمن فيهم المقاومة الوطنية التي اختلطت عملياتها لدى البعض بالعمليات الإرهابية وربما كان هذا مقصوداً من دوائر بعينها.

إن قتل نحو ٣٥٠ عالماً وأكاديمياً عراقياً في ظروف غامضة واضطرار نحو٢٠٠٠ منهم إلى الهجرة ناهيكم بأعداد غفيرة من المثقفين انضموا الى الذين سبقوهم في المنافي، شكل هدراً صارخاً لطاقات العراق العلمية وخبراته العملية، حيث استهدف الاحتلال العقول والأدمغة العراقية، ولا شك في أن نشاطاً مخابراتياً دولياً وإقليمياً وقف وراء ذلك، فالعسكريون وبخاصة من الطيارين كانوا مستهدفين من بعض القوى الإيرانية والإسرائيلية فضلاً عن قوى الاحتلال والقوى المتحالفة معه، مثلما كان هم العلماء والأكاديميون.

القضية الأخرى التي تواجه الحكومة الجديدة تتعلق بالفساد والرشوة المستشرية والضاربة الأطناب وكذلك عدم قدرتها على إعادة الخدمات الضرورية مثل الماء الصافي والكهرباء والوقود وحل مشكلة البطالة التي تصل إلى نحو٦٠ بالمئة.

المشهد الذي تحدثنا عنه دفع عدداً من القوى الوطنية العراقية بما فيها أطراف تنتمي إلى المقاومة إلى التقدم بمبادرة وطنية عراقية قام بإعلانها الدكتور خير الدين حسيب [الشخصية الوطنية العراقية البارزة الرفيعة المستوى] تدعو إلى إنهاء الاحتلال، ولعل أبرز ما ورد في تلك المبادرة:

١ ـ إعلان الجانب الأمريكي عن قراره بالانسحاب من العراق كلياً ومن دون أية شروط ووضع جدول زمني قصير لذلك لا تزيد مدته على ستة أشهر كحد أقصى.

٢ ـ تعلن المقاومة الوطنية العراقية وقفاً لإطلاق النار مع الإبقاء على سلاحها، إلى حين الانتهاء من انسحاب القوات المحتلة.

٣ ـ يتم الاتفاق من خلال مجلس الأمن وبضماناته وبالتشاور مع المقاومة العراقية والقوى المناهضة للاحتلال على اختيار رئيس وزراء للعراق لفترة انتقالية لا تزيد على سنتين، ويفوّض صلاحية اختيار وزارة عراقية من التكنوقراط ومن عناصر

حيادية وغير حزبية، ويلتزم رئيس الوزراء والوزراء عدم الترشح لانتخابات قادمة.

٤ ـ يلتزم مجلس الأمن بالمحافظة على استقرار العراق وسيادته ووحدة أراضيه.

٥ ـ البدء فوراً بإعادة تشكيل الجيش العراقي والقوى الأمنية الأخرى وحل جميع الميليشيات.

٦ ـ حل جميع فصائل المقاومة العراقية الملتزمة بوقف إطلاق النار خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر حال انسحاب القوات المحتلة من العراق.

٧ ـ لا يسمح للجيش والقوى الأمنية بالتدخل بالسياسة وممارسة العمل الحزبي.

٨ ـ للحكومة العراقية الحق في استدعاء قوات عربية محدودة لأغراض حفظ السلام.

٩ ـ للحكومة العراقية:

أ ـ اختيار مجلس استشاري من ١٠٠ إلى ١٥٠عضواً.

ب ـ إلغاء الدستور الذي تم الاستفتاء عليه خصوصاً بعد انكشاف تزويره.

ج ـ إعداد قانون انتخابات وقانون أحزاب بالاستفادة من وثائق ندوة بيروت حول مستقبل العراق تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

د ـ تتم الانتخابات خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية وتحت إشراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وهيئات ومنظمات دولية أخرى بما فيها المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

١٠ ـ تلتزم الحكومة الانتقالية بوثائق مؤتمر بيروت في ما يتعلق بالسياسة النفطية، وتعتبر جميع الاتفاقيات النفطية التي تمت خلال فترة الاحتلال ملغاة لمخالفتها لقرارات مجلس الأمن ١٤٨٣ و١٤٥٦ كما تعتبر جميع الاتفاقات التي عقدها الحزبان الكرديان بين ١٩٩١ و٢٠٠٣ وكذلك ما بعد الاحتلال في ما يخص النفط ملغاة أيضاً.

١١ ـ يقوم مجلس الأمن بدعم ومبادرة من الولايات المتحدة بإلغاء جميع العقوبات التي وُقِّعَت بعد اجتياح القوات العراقية للكويت وإيقاف جميع الاستقطاعات والإفراج عن الأرصدة العراقية المجمّدة.

١٢ ـ تقدم الولايات المتحدة وبريطانيا مساعدات مالية على شكل منح لا تقل عن خمسين مليار دولار من الأولى وعشرين مليار دولار من الثانية من أجل إعادة الإعمار.

١٣ ـ يضع البرلمان العراقي المنتخب مسودة الدستور مستفيداً من مسودة دستور ندوة بيروت ويعرض على الاستفتاء الشعبي.

١٤ ـ يقوم البرلمان المنتخب باختيار رئيس الجمهورية.

١٥ ـ تتعامل الحكومة الجديدة مع القضية الكردية حسبما ورد في مشروع الدستور الذي طرحته ندوة بيروت (تلبية الحقوق الكردية على أساس الحكم الذاتي والإدارة اللامركزية).

١٦ ـ تلتزم الولايات المتحدة وبريطانيا بعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية والأمنية.

١٧ ـ تلتزم الحكومة العراقية بعدم تطوير أسلحة دمار شامل في العراق.

١٨ ـ تلتزم الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة واستخدام الطرق السلمية في حل الخلافات بينها وبين البلدان المجاورة عربية أو غير عربية (وفقاً للقانون الدولي).

١٩ ـ تشكل الحكومة العراقية لجنة قضائية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات التي تمت في العراق منذ عام ١٩٥٨ وحتى مغادرة قوات الاحتلال.

٢٠ ـ بعد الاتفاق وبعد تنفيذ الجانبين الأمريكي والبريطاني ما جاء في الفقرات السابقة تتعامل الحكومة العراقية مع جميع الشركات والمؤسسات التابعة للبلدين في قضايا الإعمار واستثمار النفط على قدم المساواة ومن دون تحيز مع الشركات العالمية.

٢١ ـ تعتبر هذه المبادرة كلاً متكاملاً وغير قابل للانتقاء.

جدير بالذكر أن المؤتمر القومي العربي الذي اتخذ مواقف مساندة للشعب العراقي ضد الاحتلال وأيّد حقه المشروع والعادل في المقاومة بجميع أشكالها أعلن عن دعمه لهذه المبادرة معتبراً إياها بمثابة مخرج لجميع القوى والأطراف وخدمة لقضية السلم والأمن في المنطقة والعالم، وهو يعتقد أنه لا يمكن الخروج من المأزق العراقي من دون إنهاء الاحتلال وسحب القوات المحتلة واستعادة العراق سيادته وهويته ووحدة أراضيه، مثلما هو يربط بين تحرير العراق وبين الالتزام بالديمقراطية التي يمكن أن تشكل أساساً لا غنى عنه للعراق الجديد المنتظر.

❊ ❊ ❊

إن مصير العرب سيكتب في العراق، فعلى حين فشل المشروع الصهيوني في فلسطين في اجتثاث روح المقاومة على مدار ٥٨ عاماً فإن ثمة تغلغلاً إسرائيلياً لا يعرف مداه ولا نتائجه البعيدة المدى في شمال العراق وإن كانت نيات تفكيك المنطقة العربية هي نيات إسرائيلية معلنة لا تخفى على أحد، هذا في الوقت الذي يبدو فيه اهتمام العرب ـ العراق في حده الأدنى.

سادساً: السودان بين استحقاقات المرحلة الانتقالية لتقرير مصير الجنوب، ومضاعفات أزمة دارفور

شهد السودان خلال العام ٢٠٠٥ العديد من التطورات المهمة وفي مقدمتها توقيع اتفاقية السلام النهائي بشأن الجنوب في ١٠ كانون الثاني/ يناير، واتفاقية المصالحة الوطنية مع التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في ١٨ حزيران/ يونيو، وبدء سريان الدستور القومي الانتقالي الذي أُقر طبقاً لاستحقاقات السلام مع الجنوب في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، وخاضت الحكومة عدة جولات من المفاوضات مع متمردي دارفور، وعلى الرغم من ذلك كله ظلت الأوضاع في السودان موضع التباس كبير، مفتوحة على احتمالات خطيرة تهدد وحدة البلاد وسلامة ترابها الوطني، حيث أضفي مصرع جون قرنق غموضاً على مستقبل خيار الوحدة مع الجنوب، وبقيت أطراف مهمة خارج اتفاق المصالحة الوطنية، وهددت مضاعفات النزاع المسلح في دارفور بتدويل القضية ومستقبل السودان معاً.

١ ـ اتفاق سلام جنوب السودان

تم توقيع اتفاق سلام جنوب السودان بين الحكومة السودانية وحركة تحرير الشعب السوداني في ١٠ كانون الثاني/ يناير في كينيا بعد مفاوضات استغرقت أكثر من ثلاثين شهراً جرى خلالها التوقيع على ستة بروتوكولات بدءاً من بروتوكول مشاكوس (تموز/ يوليو ٢٠٠٢)، وبتوقيع الاتفاق بدأت الفترة التمهيدية المحددة بستة أشهر، وكان من المفترض أن يبدأ خلالها بعض الإجراءات المتفق عليها طبقاً لجداول معدة سلفاً للإعداد للفترة الانتقالية في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٥ من خلال تكوين حكومة الفترة الانتقالية، وإنشاء المؤسسات والأبنية التي نصت عليها اتفاقية سلام الجنوب، إلا أن هذه البرامج شهدت بطئاً ملحوظاً بسبب خلافات عدة نشبت بين الجنوبيين وبعضهم البعض، وأخرى بين الشماليين وبعضهم البعض

وبخاصة حول وضع الدستور القومي الانتقالي الذي سيتم بموجبه حكم السودان خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير بسبب المعارضة الواسعة النطاق التي أبدتها القوى السياسية المعارضة في الشمال للنسب التي خصصت لها في مقابل احتكار حزبي المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان السلطة، كما ظهرت أيضاً بوادر خلاف بين الحكومة والحركة الشعبية حول تفسير بعض بنود الاتفاق في ما يتعلق بحق التوقيع على عقود استخراج النفط بسبب منح الحركة الشعبية امتياز أحد الحقول في جنوب السودان لشركة بريطانية، غير أنه أمكن تجاوز هذه المشكلات في النهاية وتم تنصيب جون قرنق نائباً أول لرئيس السودان في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

وبعد مضي ثلاثة أسابيع على توليه هذا المنصب لقي جون قرنق مصرعه في حادث تحطم مروحية كانت تقله يوم ٣٠ تموز/ يوليو، وأدى خبر مصرعه إلى اندلاع أعمال عنف واسعة من قبل الجنوبيين في العاصمة وجوبا، استمرت ثلاثة أيام وأودت بحياة ١٣٠ شخصاً ومئات الجرحى وتم تشكيل لجنتي تحقيق في حادث المروحية، وأعمال العنف.

واختارت الحركة الشعبية سلفا كير خلفاً لقرنق في قيادة الحركة، كما تم تنصيبه أيضاً كنائب أول لرئيس السودان في ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥، وقد أكد كير التزامه بسياسة سلفه الوحدوية، كما جددت الأطراف تعهداتها بالالتزام باتفاقية السلام.

وقد أثر غياب قرنق في إيقاع تنفيذ الترتيبات الانتقالية، كما تأجل تشكيل الحكومة الانتقالية بسبب خلاف حول تخصيص بعض الوزارات وبخاصة وزارة الطاقة والتعدين التي تمسك حزب المؤتمر الوطني الحاكم بعدم التخلي عنها، وتم حسم الخلاف وتشكيل الحكومة في ٣٠ أيلول/ سبتمبر وتشكلت من ٣٠ وزارة، و٣٣ من وزراء الدولة.

وبدأت الأطراف في تنفيذ استحقاقات اتفاق السلام، فعلى **الصعيد السياسي** أعلن سلفا كير في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر عن تشكيل حكومة جنوب السودان، وقد تشكلت من ٢٠ وزيراً و٧ مستشارين ووضعت بين أولوياتها أوضاع اللاجئين وفتح الطرق وتوفير الغذاء، وإنشاء المشاريع الزراعية وتعزيز الأمن وخدمات الصحة والتعليم والكهرباء، كما أُعلن في ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ عن اتفاق بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية على إدارة مشتركة للعاصمة الخرطوم خلال الأعوام الستة الانتقالية يتم بمقتضاه إدارتها من خلال مجلس مكون من ثمانية وزراء (أربعة منهم من الحزب الحاكم واثنان من الحركة الشعبية، واثنان من الحركات

السياسية الشمالية)، كما نص الاتفاق على تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال السودان والعاصمة فقط، وتشكيل لجنة من علماء مسلمين ومسيحيين وقضاة وممثلين عن المجتمع المدني لضمان حماية حقوق غير المسلمين.

وعلى **الصعيد العسكري** وصل إلى الخرطوم في ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ (١٥٠٠) جندي من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل تشكيل وحدة مشتركة مع عدد متساو من القوات الحكومية، كما سحبت حكومة السودان في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٧ بالمئة من قواتها في الجنوب، وتبادل الطرفان أعداداً من الأسرى.

وعلى **الصعيد الاقتصادي** شكلت الحكومة في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر لجنة لتقسيم عائدات النفط بين الشمال والجنوب، لكن سلفا كير النائب الأول للرئيس السوداني وزعيم الحركة الشعبية اتهم الحكومة في أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ بأنها تكتمت على حصيلة الموارد ولم تقم بإيداعها في الخزانة العامة ولا بإعطاء حكومة الجنوب حصتها.

٢ ـ أزمة دارفور

استمر النزاع المسلح في دارفور طوال عام ٢٠٠٥ ملتهباً بدرجات متفاوتة من الحدة، وأفضى إلى سقوط أعداد هائلة من الضحايا يتحمل مسؤوليتها جميع الأطراف المتنازعة، وبلغ عدد الضحايا وفقاً لتقديرات منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة في أيار/ مايو ٢٠٠٥ نحو ١٨٠ ألف قتيل نتيجة النزاع المسلح وتفشي الأمراض والمجاعات.

كذلك استمر تعثر جهود التسوية السياسية للأزمة التي كانت قد بدأت في آب/ أغسطس ٢٠٠٤ بعد خلافات عديدة حول مكان انعقادها وجدول أعمالها باستضافة نيجيرية في مدينة أبوجا.

وقد شهد العام ٢٠٠٤ ثلاث جولات من المفاوضات في ٢٣ آب/ أغسطس، و٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر، و١٠ كانون الأول/ ديسمبر عكست عمق الخلاف ليس فقط بين الأطراف المتنازعة، ولكن أيضاً حيال الاتحاد الأفريقي ذاته والوسطاء، إلا أن الأمم المتحدة حَمَّلت الحكومة السودانية ومقاتلي دارفور مسؤولية فشل المفاوضات لأنهم لم يبدوا استعداداً أو إرادة سياسية، كما تعهد الرئيس النيجيري ـ الوسيط في المفاوضات ـ باستمرار العمل على حمل الأطراف على العودة إلى المفاوضات من جديد.

وقد نجحت جهود الوساطة في دفع الأطراف إلى التفاوض مرة أخرى في العام ٢٠٠٥ وأجرت الأطراف أربع جولات من التفاوض، ولا يزال آخرها ـ الجولة السابعة ـ مستمراً منذ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ وحتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٦.

وقد أحرزت المفاوضات تقدماً في بعض القضايا حيث أعلن في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر عن حسم معظم نقاط الخلاف حول تقاسم الثروة عدا بعض المسائل بينها صندوق إعمار دارفور، وبينما رفض وفد الحكومة في البداية مطالب وفد المتمردين بتعيين نائب لرئيس الجمهورية من دارفور في إطار **تقاسم السلطة** وطرح اقتراحاً بديلاً بتعيين مستشار من الإقليم يعاون الرئيس في تنفيذ اتفاقية السلام أعلن مدير جهاز الأمن والاستخبارات السودانية في ١٨ آذار/ مارس موافقة السلطات على منح دارفور منصباً رئاسياً لكنها لم تحدد اسمه وسلطاته بعد.

لكن لا يزال هناك العديد من القضايا لم تتضح نتائج المفاوضات بشأنه وفي مقدمتها الترتيبات الأمنية، ومطالبة وفد حركتي التمرد بإعادة ترسيم حدود دارفور وفقاً لحدود كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ بما يلغي تقسيم الإقليم إلى ولايات ثلاث ويعيده إلى إقليم موحد «يتمتع بحكم ذاتي»، وأن يكون حاكم العاصمة من دارفور خلال الفترة الانتقالية، وهي المطالب التي سبق أن رفضتها الحكومة واقترحت بدلا منها إجراء استفتاء لأهل الإقليم لتحديد وضعه.

لكن أخطر مضاعفات أزمة دارفور تبقى مرتبطة بمحاولة تدويل القضية والتدخل العسكري في السودان، والواقع أن الولايات المتحدة قادت مثل هذا التوجه منذ البداية، وتبنى الكونغرس الأمريكي في ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ قراراً بالإجماع باعتبار أن ما يجرى في دارفور يمثل إبادة جماعية، وطالب الإدارة الأمريكية بالتدخل الفوري من أجل وقف هذه الإبادة، كما سعت الولايات المتحدة لاستصدار قرارات من مجلس الأمن لفرض عقوبات على السودان وفرض قوات دولية.

وقد أصدر مجلس الأمن قراراً في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ (القرار ١٥٦٤) يقضي بتكوين لجنة تحقيق في مزاعم الإبادة الجماعية ونشر المزيد من مراقبي حفظ السلام الأفارقة في الإقليم، وهدد بحظر صادرات النفط السودانية إذا لم تلتزم الحكومة السودانية بمتطلبات القرار.

وعلى الرغم من أن تقرير اللجنة الدولية للتحري حول دارفور الصادر في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ قد نفى الادعاء الأمريكي بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية فقد خلص إلى أن هناك شواهد معتمدة على مسؤولية بعض الأشخاص سواء من

مسؤولي الحكومة المركزية أو الميليشيات المسلحة أو جماعات المتمردين أو ضباط الجيش عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب بصفتهم الشخصية، وسلم للأمين العام للأمم المتحدة ظرفاً مغلقاً يتضمن قائمة بأسماء ٥١ من المشتبه فيهم حجبت اللجنة أسماءهم عن الرأي العام لمتطلبات الإجراءات القانونية العادلة وحقوق المشتبه فيهم القانونية ومقتضيات حماية الشهود ضد الإكراه، وأوصت بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وتابع مجلس الأمن القرار ١٥٩١ بفرض عقوبات على مرتكبي الجرائم في دارفور من خلال منعهم من السفر، وحجز أرصدتهم وودائعهم المالية، كما فرض حظراً على الحكومة السودانية يمنعها من إدخال أية أسلحة أو معدات إلى الإقليم إلا بعد موافقة بعثة الأمم المتحدة، كما حظر الطيران العسكري فوق الإقليم، وجاء ذلك طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتيح اتخاذ الإجراءات القسرية بما في ذلك استخدام القوة العسكرية. وقد أعاد هذا القرار إلى الذاكرة «المناطق الآمنة» في العراق، وانطوى على تشجيع ضمني لتشدد المتمردين في المفاوضات الخاصة بالأزمة.

واختص القرار ١٥٩٣ بإحالة المتهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وطالب مكتب الادعاء في المحكمة بتقديم تقرير إلى المجلس عن الوضع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار القرار وكل ستة أشهر بعد ذلك.

وقد قام المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية فور صدور القرار١٥٩٣ ببدء عملية مكثفة لجمع المعلومات، واعتبر أن القائمة التي أعدتها لجنة التحري غير ملزمة له، وأجرى تحقيقات خاصة به وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بغرض تحديد الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية، جمع خلالها وفقاً لتصريحاته ٣٠٠٠ مادة جديدة من مصادر متعددة، وكان على اتصال بأكثر من ١٠٠ جماعة وفرد، كما قام بمقابلة ٥٠ شخصاً من ذوى الخبرة بالوضع في دارفور، وقدم تقريره ـ وفقاً لقرار مجلس الأمن ـ في ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

خلص التقرير إلى أن هناك كماً من الأدلة والمعلومات الموثوق فيها يؤكد وقوع جرائم خطيرة ضمن اختصاص المحكمة. وتضمنت المعلومات وجود نمط من الاغتصاب والعنف الجنسي شمل حوادث اغتصاب جماعي واعتداءات على الأطفال والفتيات الصغار، وكذا استهداف وإرهاب مستمرين للعاملين في

المساعدات الإنسانية، وهو ما يشكل خطراً هائلاً على ضمان وصول المساعدات إلى قرابة مليوني نازح داخل الإقليم وأكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ عبر الحدود في تشاد المجاورة.

وأضاف المدعي العام في تقريره أنه سوف يتابع أعمال المحكمة التي شكلتها السلطات السودانية لمحاكمة أشخاص متهمين من قِبلها في دارفور، ليقرر ما إذا كانت إجراءاتها وتحقيقاتها تتعلق بقضايا ذات صلة بتلك التي أقرتها المحكمة الجنائية الدولية، وما إذا كانت معايير الشفافية والعدالة تتوفر في هذه الإجراءات. كما أكد المدعي العام في كلمته أمام مجلس الأمن عزوف الحكومة السودانية، كما الأطراف الأخرى في النزاع عن إصدار أوامر بمساعدة فريق المحكمة خلال مراحل التحقيق الأولية.

ورداً على هذا التقرير أعلن وزير الدولة للعدل من جديد رفض حكومته تسليم مواطنيها للمحاكمة خارج البلاد. وأكد على أن المشتبه بهم يحاكمون بأسلوب يمتاز بالشفافية من قِبل القضاء الوطني في السودان.

وقد أخذت التطورات بعداً جديداً في العام ٢٠٠٦، فمع استمرار بطء المفاوضات التي طالت جولتها السابعة من دون حسم، وتواصل انتهاكات وقف إطلاق النار ميدانياً، والصعوبات التي تواجه قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور، وتفاقم مشاكل اللجوء والإغاثة، عززت الولايات المتحدة جهودها مرة أخرى لتدويل الأزمة، فكثف الرئيس الأمريكي وكبار معاونيه الدعوة إلى إحلال قوات الناتو محل القوات الأفريقية أو مشاركتها في مهمتها، ودعا مجلس الأمن في بيان رئاسي له في ٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ إلى وضع خطط عاجلة لإرسال قوات دولية إلى الإقليم.

وبين الرفض الشديد الذي أظهرته حكومة السودان لهذا التوجه، والتهديد بالانسحاب من الاتحاد الأفريقي، وحشد المظاهرات المعارضة لوجود قوات دولية، واعتبارها قوات احتلال والتهديد بشن «حرب جهادية» ضدها، وبين تصعيد الضغوط الدولية على الاتحاد الأفريقي لإصدار قرار يجيز نقل مهام قواته إلى الأمم المتحدة، قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي في ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٦ تمديد وجود قوات الاتحاد الأفريقي حتى نهاية شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، وفي الوقت نفسه أعلن دعمه المبدئي لوجود قوات الأمم المتحدة في دارفور، ما أفسح المجال لصدور قرار مجلس الأمن رقم (١٦٦٣) في ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٦ بعد أسبوعين اثنين من صدور قرار مجلس السلم والأمن الأفريقي.

طلب مجلس الأمن في قراره رقم ١٦٦٣ من الأمين العام للأمم المتحدة تسريع وتيرة التخطيط لنقل مهمة قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور إلى مهمة بقيادة الأمم المتحدة، كما دعا قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في السودان (UNMIS) للتنسيق الوثيق مع القوات الأفريقية خلال الفترة الانتقالية، وأمهل القرار الأمين العام حتى ٢٤ نيسان/ أبريل لإعداد مجموعة الخيارات بشأن دارفور.

يذهب بعض الآراء إلى التهوين من أثر هذا القرار باعتبار أن قوات الاتحاد الأفريقي، البالغ عددها سبعة آلاف جندي، تعتمد بالفعل على الدعم «اللوجيستي» والمعدات من الاتحاد الأوروبي، وأنها لا تستطيع البقاء يوماً إضافياً من دونه، كما تستعين بخبراء عسكريين أوروبيين وأمريكيين يشغلون مواقع قيادية في صفوف هذه القوات، فضلاً عن وجود قوات للأمم المتحدة في السودان في إطار عملية حفظ السلام في الجنوب. غير أنه يعتقد ـ مع ذلك ـ أن القرار بخلفياته وتوقيته يمثل نقلة نوعية في تدويل النزاع ومستقبل السودان معاً، إذ ينتزع رسمياً معالجة النزاع من «البيت الأفريقي» وينقل القرار إلى المستوى الدولي الذي توجهه الولايات المتحدة، وتختلف نتائجه عن نتائج وجود قوات حفظ السلام في الجنوب التي تنتشر في إطار اتفاق سلام مقبول من أطراف النزاع ومن الرأي العام، بينما يفضي نشر قوات دولية في إطار نزاع محتدم، وقبل إحلال السلام إلى مضاعفات خطيرة لم يفت مسؤولي الأمم المتحدة في السودان التنويه إليها وتأكيد مخاطرها (تصريحات برونك ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في السودان) ويستدعي ذلك إلى الأذهان الخبرة المأساوية للتدخل الأمريكي، فالتدخل الدولي في الصومال في مطلع تسعينيات القرن الماضي.

فهل «غادر القطار المحطة» على نحو ما ذكر قائد قوات حفظ السلام في الأمم المتحدة في معرض تعليقه على العقبات التي قد تعترض تشكيل القوات الدولية عقب صدور قرار مجلس الأمن، أم أنه لا تزال هناك فرصة أخرى تساعد السودان على تحقيق السلام بين أبنائه، وتحفظ في الوقت نفسه قرار التسوية في إطار النظامين الإقليميين من خلال قرارات القمة العربية في الخرطوم بتمويل قوات الاتحاد الأفريقي ودعم القوات الأفريقية بقوات عربية أفريقية؟

٣ ـ المصالحة الوطنية

بعد قطيعة شاملة وعداوة استمرت أكثر من ١٦ عاماً، ووصلت في بعض مراحلها إلى الاقتتال العسكري بين الحكومة السودانية وتحالف المعارضة في المنفي: التجمع الوطني الديمقراطي، توصلت الحكومة السودانية والتجمع الوطني إلى اتفاق مصالحة وقع بالأحرف الأولى في القاهرة في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

نص الاتفاق على تحقيق التحول الديمقراطي وترسيخ السلام الشامل في كل أنحاء السودان، عبر نظام يقوم على الديمقراطية التعددية والتداول السلمي للسلطة إلى جانب ضمان استقلالية الحركة النقابية وحرية نشاطها، وتحقيق مصالحة وطنية تقوم على رفع المظالم.

كما نص على رفع حالة الطوارئ وتعديل القوانين المتعددة التي تتعارض مع حرية التنظيم السياسي وحرية التعبير وحرية الصحافة إلى جانب تحويل جهاز الأمن إلى جهاز قومي مهني غير منحاز حزبياً، وتشكيل لجنة لدراسة أوضاع المفصولين من العمل لأسباب سياسية، كما نصّ أيضاً على عودة تنظيمات التجمع الوطني، ومراجعة التركيبة الفدائية، وتشجيع الكوادر المهاجرة على العودة إلى الوطن.

وأحال الطرفان الخلاف حول توزيع نسب تقسيم السلطة إلى لجنة من عشرة أشخاص (خمسة من كل طرف) لتضطلع بمهمة حساب النسبة الخاصة بمشاركة التجمع في الأجهزة الانتقالية، وفي جميع المفوضيات التي نصت عليها الاتفاقية الموقعة بين الحكومة وحركة تحرير الشعب السوداني. كما أرفق بالاتفاق ملحق خاص ينص على تشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين لوضع الأسس اللازمة لمعالجة أوضاع قوات التجمع المرابطة في شرق البلاد على أن تفرغ من مهامها قبل منتصف شباط/ فبراير ٢٠٠٥.

وقد تعثر تطبيق الاتفاق لفترة طويلة بسبب ضآلة ما طرح من حصص لمشاركة التجمع وأحزاب الشمال في السلطة والهيئات التمثيلية خلال الفترة الانتقالية ومفوضية الدستور المكلفة بوضع الدستور القومي الانتقالي، إذ استأثر حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان بـ٨٠ بالمئة من مقاعد مفوضية الدستور، والسلطة التشريعية ومؤسسات الدولة، ولم يتركا لمجموع الأحزاب السياسية الشمالية المعارضة سوى ١٤ بالمئة، وبذلك رأت القوى السياسية المختلفة التي نشطت في المعارضة طوال ستة عشر عاماً أنها ستؤدي دور المتفرج وأن مشاركتها في السلطة ستكون هامشية وغير مؤثرة بينما تتحمل مسؤولية الأخطاء السياسية التي قد تحدث في التطبيق، غير أنه أمكن ـ بوساطة مصرية ـ توقيع الاتفاق في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

ولم يحسم تشكيل الحكومة إلا في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، وتكونت من ٣٠ وزارة، و٣٣ وزيراً للدولة. وحصل حزب المؤتمر الحاكم على ١٦ وزارة تضمنت وزارات رئاسة الجمهورية والدفاع والداخلية والحكم الاتحادي والعدل والمالية والزراعة، بالإضافة إلى وزارات الطاقة والتعدين التي أسند فيها منصب وزير دولة إلى

الحركة الشعبية التي حصلت على ثماني وزارات منها الخارجية وشؤون مجلس الوزراء والصناعة والنقل والاستثمار، بينما حصلت الأحزاب الشمالية على أربع وزارات والجنوبية على وزارتين.

وفي ما يتعلق بوزراء الدولة حصل حزب المؤتمر الوطني الحاكم على ١٧ منها، والحركة الشعبية على ١٠ مناصب وأحزاب الشمال والجنوب على المناصب الست المتبقية.

وشارك في التشكيلة الوزارية حزب الأمة الفدرالي، والأمة، والإصلاح والتجديد، والأمة القيادة الجماعية، بالإضافة إلى الإخوان المسلمين وجماعة أنصار السنة وغيرها من الأحزاب الصغيرة.

وكان من المقرر أن يشارك في الحكومة الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يرأس التجمع الوطني المعارض، طبقاً لاتفاق تم عقده بين الحكومة والحزب في ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ يحصل بمقتضاه الحزب الاتحادي على منصبي وزيرين اتحاديين وآخر بلا حقيبة، لكن الاتفاق واجه اعتراضات من أحزاب التجمع واعتبرته إجراءً انفرادياً من جانب رئيس الحزب الاتحادي يطرح آثاراً سلبية على مساعيها لخلق موقف موحد من المشاركة. كما أبدى التجمع اعتراضه على وزارتي العلوم والتقانة، والتربية والتعليم اللتين اسندتا إليه في التشكيل. ومن ثم أرجئت المشاركة لتجاوز الانقسامات، بينما أقسمت الحكومة اليمين الدستورية في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

وقد رفضت المشاركة في الحكومة أحزاب المؤتمر الشعبي المعارض بقيادة حسن الترابي، والأمة بزعامة الصادق المهدي، والحزب الشيوعي بزعامة محمد إبراهيم نقد.

٤ ـ إقرار الدستور الانتقالي

قامت بإعداد مسودة الدستور لجنة مؤلفة من ١٤عضواً تضم سبعة أعضاء رشحتهم الحكومة السودانية، وعدد مماثل رشحته الحركة الشعبية لتحرير السودان، وناقشته اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور، وأجازه المجلس الوطني (البرلمان) في ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، قبل ثلاثة أيام من بدء سريان الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق سلام الجنوب، والتي بدأت في ٩ تموز/ يوليو.

ويستند الدستور الانتقالي إلى اتفاقية سلام الجنوب الموقعة في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، والتي تتألف من سبع وثائق ما بين بروتوكول واتفاقية، تم التوصل إليها بين الحكومة السودانية والجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان بين تموز/ يوليو ٢٠٠٢ وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤. وقد أدمجت أحكام هذه الاتفاقيات في

الدستور الذي نص على أن ما لم يدمج فيه يعتبر أيضاً جزءاً من الدستور.

ويضم الدستور ٢٢٦ مادة مبوبة في سبعة عشر باباً، وملحقاً يضم ستة جداول تتناول بعض الأحكام التفصيلية، ويحمل في مجمله روح ـ إن لم تكن ـ نصوص الأحكام الواردة في الاتفاقيات بدءاً من هوية الدولة كدولة ديمقراطية لامركزية تتعدد فيها الثقافات واللغات وتتعايش فيها العناصر والأعراق والأديان، إلى مصادر التشريع، إلى أحكام اتفاق المشاركة في السلطة الذي تم الاتفاق عليه في أيار/ مايو ٢٠٠٤ كأساس للعلاقة بين المؤسسات الحكومية.

ولا يتسع بالطبع مثل هذا الحيز لتقديم أحكام الدستور والتعقيب عليها، ومن ثم سوف تقتصر معالجة هذا الجزء على الإشكاليات الجوهرية المرتبطة بتلك الأحكام على الساحة السودانية.

أ ـ من منظور حقوق الإنسان

يكفل الدستور الجديد العديد من الضمانات في أحكامه المتعلقة بحقوق الإنسان والتي أوردها في بابه الثاني المعنون «وثيقة الحقوق»، ويتسق العديد من هذه الأحكام مع المعايير الدولية. كما ينص على تشكيل مؤسسات لتعزيز احترام حقوق الإنسان تشمل «مفوضية لحقوق الإنسان»، و«ديواناً للمظالم»، فضلاً عن مفوضية خاصة في العاصمة «لحقوق غير المسلمين». ويرتقى بذلك الدستور المؤقت عن سابقه على نحو ملحوظ، لكنه لا يخلو من ثغرات جوهرية يكمن أولها في علاقة أحكامه بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي سبق أن صادق عليه السودان، إذ لا يعتبر النصوص الواردة فيه واجبة النفاذ بذاتها في المحاكم. كما أنه ينتقص من بعض المبادئ الجوهرية مثل الحق في الدفاع في إطار المحاكمة العادلة حيث يقصر واجب الدولة في توفير مساعدة قانونية للمتهم غير القادر على «الجرائم البالغة الخطورة» مثلاً، كما يسمح بعقوبة الإعدام لأطفال دون سن الثامنة عشرة في بعض الجرائم، كما يحيل تنظيم بعض الحريات إلى قوانين من دون أن يقيد تنظيمها بضوابط نظيرتها في مجتمع ديمقراطي، وهو ما يفتح المجال للانتقاص منها.

كذلك تمنح المادة (٦٠) من الدستور حصانة من المقاضاة لرئيس الجمهورية ونائبه الأول على جميع الجرائم باستثناء الخيانة العظمى وسوء السلوك الصارخ في ما يتعلق بشؤون الدولة والانتهاكات الصارخة للدستور. وفي هذه الحالات لا يجوز اتخاذ إجراءات ضد الجناة المفترضين إلا بموافقة ثلاثة أرباع الهيئة التشريعية الوطنية، وتمنح المادة (٩٢) حصانة مشابهة لأعضاء الهيئة التشريعية الوطنية، ولا ترد أية إشارة إلى المعايير القانونية الدولية في تقييد الحصانة في أي من المادتين.

ب ـ من منظور الديمقراطية

ينص الدستور على العديد من المبادئ الديمقراطية مثل التعددية السياسية والاجتماعية وحرية تكوين الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية وحرية الرأي والتعبير والانتخابات الدورية واللامركزية والفصل بين السلطات، لكنه يؤسس في الوقت نفسه احتكاراً ساحقاً للسلطة للحزبين الحاكمين في الشمال والجنوب في كل التشكيلات بدءاً من المجالس التمثيلية إلى التشكيلات الوزارية (٥٢ بالمئة للحزب الوطني و٢٨ بالمئة للحركة الشعبية). وتزيد هذه النسبة في بعض الحالات إلى ٨٥ بالمئة، ما يترك لباقي القوى السياسية في الساحة السودانية ٢٠ بالمئة موزعة بنسبة ١٤ بالمئة للأحزاب الشمالية، و٦ بالمئة للأحزاب الجنوبية، كما أنه يعتمد في شغل معظم المناصب العليا على مبدأ التعيين وليس الانتخاب، هذا إلى أن الدستور بأكمله يقوم على اتفاقيات جرى استبعاد معظم الأطراف السياسية في الساحة السودانية من المشاركة فيها.

ج ـ هيكل الدولة ومستويات الحكم

أرسى الدستور شكلاً فدرالياً غير متوازن للحكم بين الشمال والجنوب خلال الفترة الانتقالية، حيث رُتِب لإقليم الجنوب دستور وهيئة تشريعية وحكومة، بما يشمل ولاياته، كلاً بدستورها وهيئتها وحكومتها، علاوة على المشاركة في أجهزة الحكم الاتحادي، بينما جعل الشمال كله، وبكل ولاياته، خاضعاً مباشرة للحكم الاتحادي. وقد أجحف ذلك بحقوق أقاليم الشمال، لا من حيث الشكل فحسب، وإنما من حيث المضمون أيضاً، إذ جُحِدت تطلعات ومطالب عادلة لمختلف تكويناته القومية ومجموعاته السكانية.

ويظهر عدم التوازن في مجالات عديدة أخرى من بينها مثلاً صلاحيات نائبي الرئيس، فللرئيس نائبان أولهما جنوبي والثاني شمالي، ويملك النائب الأول اختصاصات أكثر شمولاً على مستوى السودان ككل، بينما تنصب ولاية النائب الثاني على مستوى ولايات الشمال فحسب. وبينما يكون على الرئيس استشارة النائب الأول في شؤون السودان ككل والحصول على موافقته في المسائل المهمة مثل إعلان حالة الحرب وتطبيق حالة الطوارئ، وتمرير الموازنة العامة، وتحديد المستشارين والوزراء في الحكومة الفدرالية، وتعيين الوزراء في الحكومة القومية، فليست للنائب الثاني الاختصاصات نفسها.

* * *

تواجه الأمم في تاريخها لحظات حاسمة تؤثر خياراتها في مسارها ومستقبلها بعمق لا يجدي معه تراجع، ولا ينفع فيه ندم، ويبدو المشهد الراهن في السودان واحداً من تلك اللحظات. ففي منتصف العام بدأ العد التنازلي لخيار الوحدة أو الانفصال للجنوب، وطوال العام تجري مفاوضات مصيرية حول دارفور لن تؤثر نتائجها فحسب في حقن دماء الشعب السوداني، بل تتوقف عليها أيضاً قائمة طويلة من المطالب الإقليمية والفئوية، وكما أعاد السودان اكتشاف ذاته مجتمعاً تعددياً جامعه الديمقراطية، فعليه أن يجيب عن سؤال الديمقراطية من دون تأجيل ومن دون احتكارات مغلقة للسلطة.

وأمام هذه الخيارات المصيرية لا تجوز محاصرة الشعب السوداني بين خيار الاستبداد الداخلي لمواجهة الأطماع الخارجية، والاستسلام للأطماع الخارجية لتفادي ضغوطها الداخلية. فالخيار الوحيد اللائق للسودان أن يشرك الجميع من دون إقصاء أو تهميش في تقرير مستقبله، والتحصين الممكن للجبهة الداخلية هو أن يشعر الجميع بانتمائهم الوطني، وهو ما يعزز الدعوة إلى المؤتمر الشامل الذي تنادي به بعض القوى الوطنية السودانية.

يبقى أن هذه الخيارات لا تمثل قسمات المشهد السوداني وحده، بل تمثل نمط التحديات التي تجابه المنطقة ككل، بدءاً من مخاطر تفتيت وحدة الدولة الوطنية وسلامتها إلى تفاقم الأطماع الخارجية، إلى خيارات الديمقراطية، لكن حدتها في السودان تلقننا درساً علينا أن نعيه جيداً، وهو أنه كلما تأخر الإصلاح زادت تكلفته.

سابعاً: أداء الاقتصادات العربية

يتناول هذا الجزء من التقرير أداء الاقتصادات العربية في عام ٢٠٠٥ مع التركيز على قضيتين أساسيتين هما تأثير الطفرة الجديدة في أسعار النفط على هذه الاقتصادات والتطور الخطير في علاقات التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل من خلال اتفاقيات الكويز.

١ ـ تبعية الناتج والصادرات لإيرادات القطاع النفطي

شهدت المنطقة العربية في مجموعها طفرة في ناتجها المحلي الإجمالي وفي قيمة صادراتها وفائضها التجاري في عام ٢٠٠٥، كنتيجة مباشرة للارتفاع الهائل الذي شهدته أسعار النفط بعد أن بلغ متوسط سعر برميل النفط من سلة خامات أوبك نحو ٥٠,٦ دولاراً في المتوسط خلال عام ٢٠٠٥، مقارنة بمتوسط السعر الذي بلغ ٣٦ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٤، ونحو ٢٨,٢ دولاراً في المتوسط في عام ٢٠٠٣، ونحو ٢٤,٣ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٢، وللعلم فإنه في ظل مستويات الصادرات النفطية العربية الراهنة فإن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد يعني زيادة إيرادات الصادرات النفطية العربية بنحو ٧ مليارات دولار في العام، وبالتالي فإن الإيرادات العربية من تصدير النفط في عام ٢٠٠٥ سوف تتجاوز نظيرتها المتحققة في عام ٢٠٠٤ بأكثر من ١٠٠ مليار دولار على الأقل ومن البديهي أن انقسام الدول العربية بين غالبية منتجة ومصدرة للنفط، وبين أقلية تستورد النفط، يعني أن تأثيرات ارتفاع أسعار النفط على الناتج والصادرات والميزان التجاري تكون متناقضة من بلد عربي لآخر بحسب موقعه من إنتاج وتصدير النفط أو استيراده، وعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة الناتج القومي الإجمالي السعودي من ١٨٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣، إلى ٢٤٢,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وكان ذلك متوازياً مع ارتفاع إيرادات تصدير النفط من ٨٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى ١١٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤. ومن المؤكد أن ارتفاع قيمة الصادرات النفطية السعودية إلى ١٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، سوف يكون له دور كبير في زيادة قيمة الناتج القومي السعودي.

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الناتج القومي الإجمالي للدول العربية في السنوات الأخيرة بما رفعه إلى نحو ٨٣٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلا أن الوزن النسبي لهذا الناتج من الناتج العالمي الإجمالي والذي بلغ ٢,١ بالمئة فقط في عام ٢٠٠٤ ما زال أقل كثيراً من حصة العرب في إجمالي سكان العالم كما هو واضح من جدول١، وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن الناتج القومي الإجمالي العربي المحسوب طبقاً لتعادل القوى الشرائية مع الدولار والذي بلغ ١٤٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤، بما شكل نحو ٢,٦ بالمئة من الناتج العالمي المحسوب بالدولار بالطريقة نفسها، يعني أن العملات العربية مقدرة في غالبيتها بأقل من قيمتها الحقيقية مقابل الدولار، وتجدر الإشارة إلى أن الناتج القومي الإجمالي للدول العربية يقل عن ناتجها المحلي الإجمالي، وهو ما يعني أن عناصر الإنتاج الأجنبية تنزح قسماً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي العربي للخارج، بأكبر كثيراً مما تضيفه عناصر الإنتاج العربية في الخارج إلى الناتج القومي العربي، وعلى سبيل المثال تشير بيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ٢٠٠٦ إلى أن الناتج القومي الجزائري بلغ ٧٣,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤، بينما بلغ الناتج المحلي الجزائري نحو ٨٤,٧ مليار دولار في العام نفسه، وبلغ الناتج القومي السعودي نحو ٢٤٢,٢ مليار دولار، بينما بلغ الناتج المحلي لها ٢٥٠,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وبلغ الناتج القومي المغربي نحو ٤٦,٥ مليار دولار، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٥٠,١ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وباستثناء الكويت ومصر فإن الناتج القومي الإجمالي لكل دولة عربية يقل كثيراً عن ناتجها المحلي الإجمالي كما أشرنا آنفا.

الجدول رقم (١)

عدد السكان والناتج القومي ونصيب الفرد منه في البلدان العربية

مقارنة بالمتوسط العالمي في عام ٢٠٠٤

الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	الناتج القومي الإجمالي بالمليار دولار (طبقا لسعر الصرف السائد)	متوسط نصيب الفرد منه	الناتج القومي الإجمالي بالمليار دولار (طبقا لتعادل القوى الشرائية مع الدولار)	متوسط نصيب الفرد منه
مصر	٦٨,٧	٩٠,١	١٣١٠	٢٨٣	٤١٢٠
الجزائر	٣٢,٤	٧٣,٧	٢٢٨٠	٢٠٣	٦٢٦٠
الأردن	٥,٤	١١,٦	٢١٤٠	٢٥	٤٦٤٠
الكويت	٢,٥	٤٣,١	١٧٩٧٠	٤٧	١٩٥١٠

يتبـــع

تابـــــع

لبنان	٤,٦	٢٢,٧	٤٩٨٠	٢٥	٥٣٨٠
موريتانيا	٢,٩	١,٢	٤٢٠	٦	٢٠٥٠
المغرب	٣٠,٦	٤٦,٥	١٥٢٠	١٢٥	٤١٠٠
عمان	٢,٧	٢٠,٥	٧٨٩٠	٣٤	١٣٢٥٠
السعودية	٢٣,٢	٢٤٢,٢	١٠٤٣٠	٣٢٥	١٤٠١٠
السودان	٤٣,٤	١٨,٢	٥٣٠	٦٤	١٨٧٠
سورية	١٧,٨	٢١,١	١١٩٠	٦٣	٣٥٥٠
تونس	١٠	٢٦,٣	٢٦٣٠	٧٣	٧٣١٠
اليمن	١٩,٨	١١,٢	٥٧٠	١٦	٨٢٠
الضفة وغزة	٣,٥	٣,٨	١١٢٠	٠٠	٠٠
البحرين	٠,٧	٨,٨	١٢٤١٠	١٢,٩	١٨٠٧٠
جيبوتي	٠,٧	٠,٧	١٠٣٠	١,٦	٢٢٧٠
العراق	٢٥,٣	٣٣,٧(*)	٩٢٩	٠٠	٠٠
ليبيا	٥,٧	٢٥,٣	٤٤٥٠	٠٠	٠٠
قطر	٠,٦	٢٨,٥(*)	٣٤٠٠٠	٠٠	٠٠
الإمارات	٤,٣	١٠٣,٨(*)	٠٠	٧٨,٨	٢١٠٠٠
إجمـــالي الـــدول العربية	**٢٩٦**	**٨٣٣**	**٢٨١٤**	**١٤٥٥**	**٤٩١٦**
العالم	**٦٣٤٥**	**٣٩٨٣٤**	**٦٢٨٠**	**٥٥٥٨٤**	**٨٧٦٠**
نسبة العرب من العالم (بالمئة)	**٤.**	**٢,١**	**٤٤,٨**	**٢,٦**	**٥٦,١**

دول الدخل المنخفض هي التي يقل متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ٨٢٥ دولاراً في العام، ودول الدخل المتوسط المنخفض هي التي يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ٨٢٥ دولاراً ويقل عن ٣٢٥٥ دولاراً في العام، ودول الدخل المتوسط المرتفع هي التي يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ٣٢٥٥ دولاراً ويقل عن ١٠٠٦٦ دولاراً في العام، ودول الدخل المرتفع هي التي يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ١٠٠٦٦ دولاراً في العام.

(*) البيانات هي للناتج المحلي الإجمالي وليس الناتج القومي ومصدرها هو: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥** (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٠٥)، ص ٢٥٦.

المصـدر لـبـاقـي الـبـيـانـات: World Bank, *World Development Report 2006* ([New York]: Oxford University Press, 2006), table 1, pp. 292-293.

كذلك فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل في العالم عامة بلغ نحو ٦٢٨٠ دولاراً في عام ٢٠٠٤، في حين لم يتجاوز هذا المتوسط نحو ٢٨١٤ دولاراً في الدول العربية في مجموعها، ما يعني أن المنطقة العربية تقع ضمن المناطق الأكثر فقراً في العالم والتي يقل متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ٤٤,٨ بالمئة من نظيره العالمي ـ ناهيك بالتفاوت الهائل في توزيع الدخل ـ وهو ما يتناقض تماماً مع استحواذ المنطقة العربية على نحو ٦٠ بالمئة من إجمالي احتياطيات العالم من النفط، ونحو ٣٠ بالمئة من إجمالي احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي، فضلا عن ثراء الدول العربية في منتجات المحاجر التي تعج بها الصحارى العربية وفي الفوسفات والعديد من المعادن الرئيسية، مما يؤكد أن الطبيعة تعد كريمة مع المنطقة العربية، ويؤكد أيضاً أن فقر المنطقة العربية هو نتيجة لضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية العربية في إدارة الموارد العربية، نتيجة أيضاً لانتشار الفساد داخل تلك الإدارات وتشويهه لبيئة الأعمال.

وإذا كان مجموع الناتج القومي للبلدان العربية مجتمعة يتأثر طردياً وبصورة قوية بحركة أسعار النفط فإن القيمة المقدرة بالدولار للناتج ومتوسط نصيب الفرد منه تتأثر بشدة بحركة سعر العملة المحلية مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية في البلدان التي يتسم سعر عملتها بالاضطراب مثل مصر التي تراجع ناتجها القومي الإجمالي مقدراً بالدولار من ٩٧,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٩٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٩٠,١ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وتراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من ١٤٧٠ دولاراً عام ٢٠٠٢ إلى ١٣٩٠ دولاراً عام ٢٠٠٣ إلى ١٣١٠ دولارات عام ٢٠٠٤، وفقاً لبيانات البنك الدولي في الأعداد الثلاثة الأخيرة من تقريره عن التنمية في العالم.

أما الصادرات السلعية العربية فقد حققت طفرة هائلة في قيمتها التي ارتفعت من مجرد ١٤٦,٦ مليار دولار عام ١٩٩٨، إلى نحو ٣٨٥,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤، بزيادة نسبتها ١٦٢,٨ بالمئة خلال ست سنوات، وهي زيادة عائدة كلية تقريباً إلى زيادة أسعار النفط وإيرادات الدول العربية من تصديره والتي تشكل أكثر من ثلثي الصادرات السلعية العربية، حيث بلغ سعر برميل النفط من سلة خامات أوبك نحو ١٢,٣ دولاراً عام ١٩٩٨ وارتفع إلى ٣٦ دولاراً في عام ٢٠٠٤، وبالتالي فهي لا تعبر عن ديناميكية الصادرات العربية غير النفطية، ولا تعبر عن تحول إيجابي في القدرة التنافسية للاقتصادات العربية ولإنتاجها السلعي.

الجدول رقم (٢)

معدلات النمو في البلدان العربية وإجمالي العالم والدول النامية والمتقدمة والصين (نسبة مئوية)

الدولة	١٩٨٧ ـ ١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥ (تقديرات)	٢٠٠٦ (توقعات)
مصر	٢,٨	٥,٩	٧,٥	٦,١	٥,٤	٣,٥	٣,٢	٣,١	٤,١	٤,٨	٥
الجزائر	٠,٨	١,١	٥,١	٣,٢	٢,١	٢,٦	٤,٧	٦,٩	٥,٢	٤,٨	٥,٣
الأردن	٣	٣,٣	٣	٣,٤	٤,٣	٥,٣	٥,٧	٤,١	٧,٧	٥	٢,٥
الكويت	١,٨	٢,٥	٣,٧	ـ ١,٨	١,٩	٠,٧	ـ ٠,٥	٩,٧	٧,٢	٣,٢	٣,٢
لبنان	ـ ٢,٥	٤	٢,٣	ـ ١,٢	١,٢	٤,٢	٢,٩	٥	٦	ـ	٣
موريتانيا	٣,١	٢,٨	٣,٩	٧,٨	٦,٧	٣,٦	٢,٣	٦,٤	٦,٩	٥,٤	٦,٩
المغرب	٣	ـ ٢,٢	٧,٧	ـ ٠,١	١	٦,٣	٣,٢	٥,٥	٤,٢	١	٥,٩
عمان	٤,٤	٦,٢	٢,٧	ـ ٠,٢	٥,٥	٧,٥	٢,٣	١,٩	٤,٥	٣,٨	٦,٢
السعودية	٣	٢,٥	٢,٨	ـ ٠,٧	٤,٩	٠,٥	٠,١	٧,٧	٥,٢	٦	٤,٧
السودان	٢,٢	١٠,٨	١٠,١	٥	٩,٢	٦,٥	٦,٣	٤,٦	٦,٩	٨	١٣,٦
سورية	٥,٨	٥	٦,٨	ـ ٣,٦	٠,٦	٣,٨	٤,٢	٢,٦	٣,٤	٣,٥	٤
تونس	٤,٣	٥,٤	٤,٨	٦,١	٤,٧	٤,٩	١,٧	٥,٦	٥,٨	٥	٥,٩

يتبـــع

تابـــــع

اليمن	٠٠	٦,٤	٥,٣	٣,٥	٤,٤	٤,٦	٣,٩	٣,١	٢,٥	٣,٧	٢
جزر القمر	٠,٨	٤,٢	١,٢	١,٩	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,١	١,٩	٢,٨	٣,٣
البحرين	٤,٥	٣,١	٤,٨	٤,٢	٥,٣	٤,٦	٥,٢	٧,٢	٥,٤	٧,١	٥,٢
جيبوتي	ـ ١,٥	ـ ٠,٧	٠,١	٢,٢	٠,٤	٢	٢,٦	٣,٢	٣	٣,٢	٣,٨
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ليبيا	ـ ٠,٣	٤,٣	ـ ٠,٤	٠,٣	١,١	٤,٥	٣,٣	٩,١	٤,٤	٤,٣	٤,٤
قطر	١,٤	٣,١	١١,٧	٤,٥	٩,١	٤,٥	٧,٣	٨,٦	٩,٣	٥,٥	٧,١
الإمارات	٦,٣	٦,٧	٤,٣	٣,٩	٥	٨	٤,١	١١,٣	٨,٥	٥,٦	٤,٢
العالم	٣,٣	٤,٢	٢,٨	٣,٧	٤,٧	٢,٤	٣	٤	٥,١	٤,٣	٤,٣
الدول المتقدمة	٣	٢,٥	٢,٦	٣,٥	٣,٩	١,٢	١,٥	١,٩	٣,٣	٢,٥	٢,٧
الدول النامية	٣,٨	٥,٢	٣	٤	٥,٨	٤,١	٤,٨	٦,٥	٧,٣	٦,٤	٦,١
الصين	١٠	٨,٨	٧,٨	٧,١	٨	٧,٥	٨,٣	٩,٥	٩,٥	٩	٨,٢

المصدر: International Monetary Fund, [IMF], *World Economic Outlook* (Washington DC: IMF, 2005), pp. 205, 212 and 214.

٢ ـ النمو ما زال تابعا لأسعار النفط، والاستثمارات المحركة له ما زالت بطيئة

إذا نظرنا إلى معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية والموضحة في جدول٢ سنجد أن هذه المعدلات في غالبية الدول المنتجة والمصدرة للنفط قد تأثرت إيجابياً وبصورة قوية بارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٣، واستمرت عند مستويات مرتفعة في عام ٢٠٠٤، وكذلك في عام ٢٠٠٥، وعلى سبيل المثال ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي السعودي من ٠,١ بالمئة عام ٢٠٠٢ عند سعر ٢٤,٣ دولاراً لبرميل النفط إلى ٧,٧ بالمئة عام ٢٠٠٣ عند سعر ٢٨,٢ دولاراً للبرميل، واستمر عند مستوى مرتفع بلغ ٥,٢ بالمئة عام ٢٠٠٤ عند سعر ٣٦ دولاراً للبرميل، وتشير التقديرات إلى أنه قد بلغ ٦ بالمئة على الأقل في عام ٢٠٠٥، عند سعر يبلغ نحو ٥٠ دولاراً للبرميل، كما ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للإمارات من نحو ٤,١ بالمئة عام ٢٠٠٢، إلى ١١,٣ بالمئة عام ٢٠٠٣، واستمر عند مستوى مرتفع بلغ ٨,٥ بالمئة عام ٢٠٠٤، وتشير التقديرات إلى أنه قد بلغ نحو ٥,٦ بالمئة عام ٢٠٠٥.

ويمكن القول إجمالاً إن هذا التحسن في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وفي معدلات نمو هذا الناتج هو تحسن تابع لارتفاع أسعار النفط، وليس معبراً عن قدرة هذه الاقتصادات على النمو الذاتي المتواصل، حيث إن هذا الأخير يقوم على قواعد صناعية وخدمية وزراعية متنوعة ومتطورة ولديها القدرة على توسيع السوق المحلي بصورة مطردة، ولديها أيضاً القدرة على المنافسة بإنتاجها السلعي والخدمي مع مختلف اقتصادات العالم، وتقوم على مدخرات واستثمارات محلية يمكنها إضافة طاقات جديدة للاقتصاد بشكل متواصل، وهذه القواعد غير متوفرة فعلياً في الاقتصادات العربية إلا في حدود ضيقة، وحتى ارتفاعات أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ وإلى نهاية عام ٢٠٠٥ فإنها ناتجة عن عديد من العوامل وليس عن جهد منظم ومدروس للدول المصدرة للنفط، فالمقاومة الوطنية العراقية التي تستهدف أنابيب نقل النفط لمنع سلطات الاحتلال الأمريكي للعراق والحكومة التابعة لها من استغلال النفط العراقي لتكريس احتلال العراق تتسبب في رفع أسعار النفط كلما نجحت في تفجير أنابيب أو مصافي النفط، نظراً لما تثيره مثل تلك العمليات من مخاوف بشأن استمرار تدفق الصادرات العراقية التي بلغت نحو ١,٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٥، كما إن العمليات الإرهابية التي طالت المملكة العربية السعودية تثير بدورها الكثير من المخاوف بشأن احتمالات تعطيل جزء من الصادرات النفطية السعودية الضخمة، وأثرت التوترات الأمريكية ـ الفنزويلية ومحاولات واشنطن وحلفائها لإسقاط الرئيس الفنزويلي المنتخب هوجو شافيز من خلال تعطيل العمل في قطاع النفط سلبياً على العرض العالمي للنفط بالذات في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ مما ساهم في رفع الأسعار، كذلك فإن

الاضطرابات السياسية ـ الاجتماعية ـ الطائفية في نيجيريا وهي دولة مصدرة كبيرة للنفط، تثير بدورها المخاوف وتغذي الاتجاه الصعودي لأسعار النفط، والأعاصير التي اجتاحت خليج المكسيك وعطلت قسماً كبيراً من إنتاج النفط فيه لفترات طويلة، ساهمت في رفع أسعار النفط، وساهمت الاضطرابات العمالية في البلدان المصدرة للنفط، والتوترات بشأن شركة يوكوس العملاقة للنفط في روسيا في مجملها في تحريك أسعار النفط نحو الأعلى. من ناحية أخرى فإن عدم تطوير طاقة مصافي النفط العالمية بصورة مواكبة للتطور في الطلب عليها أدى إلى وجود خلل فني في سوق النفط يتمثل في وفرة الخام وزيادة المعروض منه عن الطلب عليه، وفي الوقت نفسه يقل العرض العالمي من المنتجات عن الطلب عليها، وهو خلل تعتبر الدول المستوردة للنفط المسؤولة عنه بصفة أساسية بسبب عدم ضخها للاستثمارات الضرورية إلى صناعة تكرير النفط. والغريب حقاً أن العرض العالمي من النفط قد ظل دائماً أعلى من الطلب عليه، مما يؤكد أن شركات النفط كان لها دور كبير في رفع أسعار النفط لأنها تستفيد من ذلك بصورة هائلة، خاصة وأنها تملك احتياطيات ضخمة في مختلف بلدان العالم بحكم أنها تحصل على ما يتراوح بين ٢٥ بالمئة، و٤٠ بالمئة من احتياطيات النفط التي تقوم بالتنقيب عنها واستكشافها واستخراجها وفقاً لاتفاقيات تقاسم الإنتاج مع الدول صاحبة الاحتياطيات والتي تحتاج لخدمات تلك الشركات النفطية.

وترتيباً على هذا فإن معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لهذه الاقتصادات يمكن أن تتعرض للتراجع وربما تنحدر إلى هوة الركود، إذا حدث تراجع مؤثر في أسعار النفط، لأنها ببساطة تتحرك بالتوازي مع حركة هذه الأسعار، في ظل اعتماد اقتصادات تلك البلدان بصورة حاسمة على إنتاجها وصادراتها النفطية، وفي ظل نزوح فوائضها النفطية للخارج بما يحرم الاقتصادات العربية من فرصة تحويلها لاستثمارات جديدة محركة للنمو والتطور.

وإذا كان ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد يؤدي إلى إضافة نحو ٧ مليارات دولار في العام لقيمة صادرات الدول العربية المصدرة للنفط، فإن هذا يعني أن الإيرادات العربية من تصدير النفط والتي بلغت نحو ٨٢ مليار دولار عام ١٩٩٨، قد حققت زيادة بلغت قرابة ١٢٠ مليار دولار سنويا في المتوسط في السنوات السبع الأخيرة بالمقارنة مع إيرادات عام ١٩٩٨، أو بمعنى آخر حققت زيادة مجمعة في إيرادات الصادرات النفطية بلغت نحو ٨٤٠ مليار دولار في السنوات السبع الأخيرة، وهو ما يعني حدوث طفرة نفطية عربية جديدة.

لكن هذه الطفرة النفطية لم تتحول إلى استثمارات صناعية وخدمية وزراعية تنقل المنطقة بأسرها إلى مستوى أعلى من الفعالية الاقتصادية والتطور السريع، بل استمرت

في التدفق للخارج في صورة استثمارات غير مباشرة وودائع مصرفية غالبا واستثمارات مباشرة نادراً، والجزء الذي بقي منها داخل الاقتصادات العربية تم توظيفه في العقارات والأراضي وأسواق الأسهم التي تحولت إلى ما يشبه البالون المنتفخ والذي تزيد أسعار الأسهم فيه عن القيم الحقيقية لها بسبب وفرة الأموال ومحدودية الأسهم التي يتم تداولها في ظل ضعف حركة الاستثمار في البلدان العربية. وهذا الوضع ينذر باحتمالات حدوث أزمات كبيرة في أسواق الأسهم العربية في الفترة القادمة إذا لم تحدث حركة قوية في الاستثمارات المباشرة تستوعب التدفقات المالية إلى أسواق الأسهم في استثمارات حقيقية.

والحقيقة إن معدلات الاستثمار الراهنة في الغالبية الساحقة من البلدان العربية متدنية للغاية ولا يمكنها أن تشكل أساساً لدورات قوية من النمو الاقتصادي الحقيقي بما في ذلك الدول الغنية، ففي السعودية والكويت وعمان بالترتيب، بلغ معدل تكوين رأس المال نحو ١٩ بالمئة، ٩ بالمئة، ١٦ بالمئة في عام ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٢١ بالمئة في المتوسط العالمي ونحو ٣٩ بالمئة في دول شرق آسيا والباسيفيكي السريعة النمو، ونحو ٤٥ بالمئة في الصين في العام نفسه. وباستثناء الجزائر وتونس والمغرب وسورية التي بلغ معدل الاستثمار في كل منها بالترتيب نحو ٢٩ بالمئة، ٢٥ بالمئة، ٢٤ بالمئة، ٢٣ بالمئة عام ٢٠٠٤[(١)]، فإن باقي الدول العربية تحقق معدلات للاستثمار تقل كثيراً عن المتوسط العالمي لهذا المعدل.

أما بالنسبة إلى معدلات البطالة في البلدان العربية فإنها ما زالت هي الأعلى عالميا وهي تدور وفقاً للبيانات الرسمية حول مستوى ١٥ بالمئة من قوة العمل العربية، لكنها تزيد في الواقع عن هذا المعدل رغم كونه مرتفعاً أصلاً ويشكل هدراً لأهم عناصر الإنتاج وهو العمل، فضلا عن أن الطبيعة البشرية لعنصر العمل تجعل لعملية تعطله آثاراً اجتماعية وسياسية وخيمة تنصرف غالباً إلى تزايد التطاحن الأسري والعنف الجنائي والسياسي.

أما معدلات التضخم في البلدان العربية فإنها استمرت عند مستويات معتدلة لا تختلف كثيراً عن المعدلات المتحققة في الأعوام السابقة مع استثناءات قليلة أهمها مصر التي ارتفع فيها المعدل من ٣,٢ بالمئة عام ٢٠٠٣، إلى ٨,١ بالمئة عام ٢٠٠٤، إلى ٨,٨ بالمئة عام ٢٠٠٥ وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة عن بيانات حكومية مصرية.

---

(١) انظر: World Bank, *World Development Report 2006* ([New York]: Oxford University Press, 2006), pp. 296-297.

٣ ـ تحرير التجارة العربية والاختراق الأمريكي المعاكس بـ «الكويز»

أ ـ الإسراع بعملية تحرير التجارة العربية البينية

شهدت بداية العام ٢٠٠٥، وصول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للتحرير الكامل للتجارة العربية البينية قبل الموعد المحدد لذلك بعامين. وعلى الرغم مما يعكسه هذا التعجيل من إدراك قوي للتحديات التي تواجه الاندماج الاقتصادي العربي في ظل محاولات الاستقطاب الفردية لدول المنطقة للدخول في تكتلات تجارية مع أوروبا أو الولايات المتحدة فإن استمرار الكثير من الثغرات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبالذات ما يتعلق بقواعد المنشأ والسلع المستثناة تحت أي مبرر من التحرير والروزنامة الزراعية، هو أمر معوق لانطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصورة فعالة، كما إن عدم تنسيق الاستثمارات الجديدة في البلدان العربية يساهم في استمرار تشابه هياكل الإنتاج والصادرات العربية ويقلّل فرص زيادة التجارة في ما بين الدول العربية. كذلك فإن ضعف حركة الاستثمارات المحلية والبينية يجعل الأموال العربية بعيدة عن أن تقوم بدورها في تنويع هياكل الإنتاج والصادرات العربية كشرط ضروري لتحقيق نقلة نوعية في التجارة العربية البينية. ورغم أن التجارة البينية العربية تدور حول مستوى ٨ بالمئة من قيمة التجارة الخارجية العربية، إلا أننا لو استبعدنا النفط كسلعة أولية ناضبة من التجارة الخارجية العربية، فإن التجارة البينية العربية ترتفع لما يقرب من ربع التجارة الخارجية العربية. ويمكن لهذه التجارة أن تتعزز كثيراً لو تم تنسيق الاستثمارات الجديدة بحيث تكون متكاملة وليست متشابهة، ولو تم تحسين بيئة الاستثمار في الدول العربية بما يغري الأموال العربية على البقاء في بلدانها والتحرك في المنطقة العربية بصورة فعالة تساهم في تنويع هياكل الإنتاج والصادرات، وتعزز فرص زيادة التجارة البينية العربية.

ومقابل التحرك العربي للإسراع بحركة تحرير التجارة بين البلدان العربية قامت الولايات المتحدة بعقد اتفاقيات للتجارة الحرة مع بعض البلدان العربية وتسببت في أزمة في مجلس التعاون الخليجي بعد عقدها اتفاقية لتحرير التجارة مع البحرين، خلافاً للاتفاق الذي كانت دول المجلس قد توافقت عليه حول ضرورة عقد اتفاق جماعي لتحرير التجارة وليست اتفاقات فردية، كما قامت الولايات المتحدة برعاية اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية لتدشين علاقات تجارية تفضيلية بين إسرائيل وأكبر دولة عربية، لإدماج إسرائيل في اقتصادات المنطقة ولوضع الإطار الشرق أوسطي كإطار للعلاقات التجارية الإقليمية بديلاً من الإطار العربي. وهذه الاتفاقية تستحق أن نتوقف عندها باعتبارها نموذجاً للهجوم الأمريكي

المضاد للمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، ونموذجاً للكيفية التي تحاول الدولة الأقوى في العالم من خلالها إدماج إسرائيل في اقتصادات المنطقة العربية من موقع مهيمن برعاية أمريكية مباشرة.

ب ـ اتفاق «الكويز»

ربما لم يحدث لمصر وللمنطقة العربية منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل، ما هو أسوأ من اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة «الكويز»، فالتطبيع الاقتصادي الذي يتيح لإسرائيل الدخول العلني والرسمي للأسواق العربية، شكل دائماً الغنيمة العظمى التي فشلت إسرائيل في الحصول عليها رغم كل الاعتداءات التي شنتها على البلدان العربية، سواء لرفض الشعوب العربية وفي القلب منها مصر لاستهلاك أي سلعة عليها علامة تجارية إسرائيلية أو تحتوي أي مكون إسرائيلي، أو لأن الحكومات العربية نفسها وضمنها الحكومة المصرية، كانت ترى أن حدوث هذا التطبيع يتوقف على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، وحل مشكلة اللاجئين بالعودة أو التعويض، وإزالة الأسلحة النووية الإسرائيلية التي تشكل ابتزازاً دائماً للدول العربية وعلى رأسها مصر، وذلك ضمن شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل طبقاً لدعوة الرئيس المصري نفسه.

لكن الحكومة المصرية تخلت عن كل ذلك دفعة واحدة عبر اتفاقية الكويز التي تعد علامة فارقة في السياسة المصرية، حيث تخلت عن دورها السيادي وتركت رجال الأعمال المرتبطين بصلات وثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، يقررون مصير علاقات مصر مع دولة معادية هي إسرائيل، في وقت لم تجف فيه دماء آخر من سقطوا بيد الغدر الإسرائيلي قبل بضعة أيام من توقيع الاتفاقية، ونقصد الجنود الذين استشهدوا بعد أن قصفتهم دبابة إسرائيلية عمداً في رفح، ويا له من توقيت.

كما إن هذه الحكومة تراجعت عن إصرارها على عقد اتفاقية شاملة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وقبلت باتفاقية «الكويز» بعد طول رفض لها، وذلك على الرغم مما تعرضت له من إحراج بسبب قيام الولايات المتحدة بعقد اتفاقيات لتحرير التجارة مع المغرب والبحرين، على الرغم من أهمية دور مصر الإقليمي واقتصادها، وللعلم فإن السوق المصرية تعد من الأسواق التي تحقق الولايات المتحدة فائضاً تجارياً كبيراً معها، ففي الوقت الذي بلغ فيه العجز التجاري الأمريكي مع العالم نحو ٧٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، فإن الفائض التجاري الأمريكي مع مصر يدور حول مستوى ٢ مليار دولار سنوياً، وهو بلغ بالفعل نحو ١٠ مليارات دولار في السنوات

الخمس من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، مما يؤكد أهمية السوق المصرية للولايات المتحدة رغم صغر هذه السوق، وهذا الأمر يعني أنه كانت هناك أوراق اقتصادية لدى مصر، فضلاً عن الأوراق السياسية المهمة، يمكنها أن تعزز سعيها لتحقيق هدفها بإقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة مباشرة، دون إقحام إسرائيل في هذا الأمر حسبما أرادت الولايات المتحدة وإسرائيل.

كما إن قيام الحكومة بتمرير اتفاق الكويز، قد ساهم في تعقيد مفاوضات تحرير التجارة بين مصر والولايات المتحدة، وربما ينهي فرصة إبرام اتفاق التحرير بين البلدين، لأن هذا الاتفاق ببساطة سيعني سقوط اتفاق الكويز، حيث لن يحتاج رجال الأعمال لأي مكون إسرائيلي حتى يتمكنوا من الدخول الحر للسوق الأمريكية، ولذلك فإنهم سيسارعون إلى التخلص من الشراكة المفروضة في مناطق الكويز والتي وضعت رجال الأعمال الإسرائيليين في موقع مسيطر مقابل نظرائهم المصريين الذين دخلوا مناطق الكويز.

وكان طبيعياً أن يرى إيهود أولمرت وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي آنذاك، أن اتفاق الكويز يشكل انفراجة تاريخية تتيح لإسرائيل زيادة صادراتها لمصر، بعد أن ظلت السوق المصرية وباقي الأسواق العربية عصية على إسرائيل وعلى السلع التي ينتجها اقتصادها وتحمل علاماتها التجارية منذ اغتصابها لفلسطين عام ١٩٤٨ وحتى الآن، باستثناء التجارة الرسمية المحدودة والاختراق للأسواق العربية عبر دول ثالثة وعلامات تجارية مزورة، والمسألة لا تكمن في مجرد استخدام إسرائيل لبعض الشركات المصرية غير الملتزمة بالثوابت الوطنية للشعب المصري كمنصة لاختراق السوق المصرية والأسواق العربية، بل إن إسرائيل ستتحكم في شركات الملابس الجاهزة المصرية المدرجة في مناطق الكويز وستحقق أرباحاً اقتصادية كبيرة من ورائها، فسعر المكون الإسرائيلي الذي يسمح لأي منتج مصري بالدخول الحر للسوق الأمريكية سوف تتحكم فيه الشركات الإسرائيلية وتبالغ فيه إلى أقصى درجة ممكنة لأنه بدون استيفاء هذا المكون لا تستطيع الشركات المصرية إدخال منتجاتها بشكل حر أي بدون رسوم جمركية إلى السوق الأمريكية، كما إن بعض الشركات الإسرائيلية يمكن أن تبيع الشهادات الخاصة بالمكون الإسرائيلي للشركات المصرية دون أن يكون هناك مكون إسرائيلي أصلاً، كما يمكنها أن تحصل على مكونات أجنبية (صينية مثلا) رخيصة وتبيعها للمنتجين المصريين بأضعاف سعرها مقابل أن تعطيهم شهادة استيفاء المكون الإسرائيلي الضرورية للدخول الحر للسوق الأمريكية.

ومن ناحية أخرى فإن الممثل التجاري الأمريكي المنتشي بالانتصار الأمريكي المتمثل في ذلك الاتفاق أشار إلى أن بلاده لديها خطة لإقامة منطقة تجارة حرة في

الشرق الأوسط، في تلميح إلى المخطط الأمريكي لإقامة سوق شرق أوسطية تحت الهيمنة الأمريكية، كما أشار إلى أن الذي يعرقل ذلك هو عدم انضمام بعض دول المنطقة لمنظمة التجارة العالمية.

ويتم تطبيق الاتفاق في القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى والمدينة الصناعية ببورسعيد، وينص الاتفاق على أن السلع التي تنتج في هذه المناطق لها حق الدخول الحر للسوق الأمريكية بدون أي رسوم جمركية، شريطة أن يكون المكون المصري فيها ٣٥ بالمئة منها ١١,٧ بالمئة يتم استيراده من إسرائيل، على أن يستوفي باقي المكون من الولايات المتحدة الأمريكية ومن مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

وهذا الاتفاق مكرس بالأساس لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، حيث رفضت الولايات المتحدة أن تدرج اللحوم والدواجن والمنتجات الزراعية المصنعة ضمن الاتفاق على الرغم من أن الحكومة المصرية التي تدرك امتلاك مصر لميزة نسبية في هذه السلع كثيفة الاستخدام للعمل كانت تلح في إدراجها ضمن الاتفاق، كما يشمل الاتفاق أيضاً مواد البناء والأثاث والجلود، ويمكن القول إن الاتفاق هو نتيجة لضعف كفاءة المفاوض المصري وانحيازه للسوق الأمريكية وللتطبيع مع إسرائيل، أكثر من كونه ضرورة بالنسبة لمصر التي ينبغي أن تبقى مصالحها السياسية والاقتصادية العليا فوق أي مصالح جزئية لهذا القطاع أو ذاك من الرأسمالية المصرية، كما إن الاتفاق هو مقايضة للسوق المصرية التي فتحت بهذا الاتفاق أمام إسرائيل مقابل تخفيف الضغوط الأمريكية على النظام السياسي المصري فيما يتعلق بقضية الإصلاح السياسي.

وهناك عدة ملاحظات رئيسية على اتفاق «الكويز»، يمكن إيجازها فيما يلي:

(١) «الكويز» يطيح بثوابت مصر الوطنية وحقوق السلطة التشريعية

في كل الاتفاقات الدولية التي تعقدها مصر، يتم عرض أي اتفاق على السلطة التشريعية لإقراره والتصديق عليه، لكن الحكومة المصرية أعلنت منذ اللحظة الأولى لعقد الاتفاق، أنها ستطبقه فوراً وستودع نصه كوثيقة في مجلس الشعب، وهو ما يمكن توصيفه بأنه انقلاب السلطة التنفيذية على حق الشعب والسلطة التشريعية المنتخبة من قبله في تمرير أو منع مثل هذا الاتفاق الخطير الذي يمس الثوابت الوطنية لمصر، ويبدو أن السلطة في مصر أرادت أن تريح نفسها من عناء المناقشات مع أعضاء مجلس الشعب رغم أنها تحظى بأغلبية برلمانية مريحة، وذلك حتى لا تؤدي هذه المناقشات إلى إحراج الحكومة ونوابها وإلى تعبئة القوى الحية في المجتمع ضد الاتفاق. وقد قاد وزير التجارة والصناعة المصري التفاوض بمنطق ضعيف لا يتناسب ووزن

مصر ولم يستفد بخبرة زملائه في الخارجية المصرية التي أنجزت اتفاق المشاركة مع أوروبا والذي يعد واحداً من أفضل الاتفاقات التي أبرمتها الدولة في مصر في العشرين عاماً الأخيرة على الرغم من وجود ملاحظات مهمة عليه. والطريف أن الوزير أشار إلى أن الاتفاق مجرد بروتوكول ملحق باتفاقية عام ١٩٧٩ بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية، وأنه توجد حرية كاملة لانضمام رجال الأعمال إليه، على الرغم من أن كل الصحف القومية أعلنت في عناوينها الرئيسية عن التوصل لاتفاق وليس بروتوكول.

والحقيقة أن هذا الاتفاق يمكن الطعن به دستورياً لأنه وهو المتعلق بالعلاقات الخارجية لمصر مع دولة معادية لم يحصل على موافقة نواب الشعب الذين يمثلون السلطة التشريعية.

ويبدو أن السبب الرئيسي لقبول السلطة المصرية هذا الاتفاق هو سبب سياسي وليس اقتصادياً، وهو مقايضة هذا الاتفاق التطبيعي بتخفيف الولايات المتحدة ضغوطها بشأن الديموقراطية وحقوق الإنسان في مصر، أو صمتها التام على بقاء الآليات غير الديموقراطية لعمل النظام السياسي في مصر. وبقدر ما يؤكد ذلك استعداد النظام السياسي لفعل أي شيء من أجل البقاء ولو على حساب المصالح الاستراتيجية لمصر، فإنه يؤكد أيضاً انتهازية الإدارة الأمريكية وعدم أمانتها وخلوها من أي صدقية حقيقية فيما يتعلق بقضية مطالبة مصر أو أي دولة نامية أخرى ببناء نظام ديموقراطي، لأنها ببساطة دعوة ابتزازية من أجل الحصول على تنازلات سياسية هائلة من النظم السياسية غير الديمقراطية مقابل الإبقاء عليها.

وعلى الرغم من النفي الرسمي المصري التقليدي لوجود أي ضغط أمريكي، أو أي ربط بين تعطل اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وبين الإسراع بالاتفاق على مناطق «الكويز»، إلا أن التعطيل الأمريكي لتحرير التجارة مع مصر قد شكل بالفعل ضغطا قوياً لإجبارها على التوقيع على اتفاقية «الكويز» التي تعد الصيغة الأمريكية الجديدة لفرض التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل وفتح السوق المصرية أمام إسرائيل وتوسيع نطاق الاستثمارات والأعمال المشتركة بينهما، أو هو صورة جديدة من السوق الشرق أوسطية الإسرائيلية ـ العربية برعاية وهيمنة أمريكية، بعد أن فشل المسعى الأمريكي ـ الإسرائيلي السابق في تحقيق هذه السوق عبر المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي انتهت بالفشل التام في مؤتمر الدوحة.

ومن المؤكد أن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية التي عقدت اتفاقيات لتحرير

التجارة مع المغرب والبحرين على عدم توقيع اتفاق مماثل مع مصر هو نوع من الاستهانة بمكانة مصر، والمساومة بتحرير التجارة معها لتحقيق المصالح الإسرائيلية، وقد استخدمت الولايات المتحدة الإغراء الذي تشكله ضخامة سوقها من أجل الضغط على مصر للدخول في تطبيع اقتصادي ساخن مع إسرائيل ضد الإرادة الشعبية المصرية، وضد «الثوابت» الرسمية المصرية بعدم المضي قدماً في التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل، إلا بعد استكمال التسوية السياسية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وما بعده في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، وتسوية وضع اللاجئين الفلسطينيين من عام ١٩٤٨، وإزالة الأسلحة النووية الإسرائيلية ضمن شرق أوسط خال من كل أسلحة الدمار الشامل.

(٢) توقيت الاتفاق يجعله بلا جدوى اقتصادية

قدمت الحكومة المصرية اتفاق الكويز على أنه الاتفاق المنقذ الذي سيتيح زيادة صادرات الملابس الجاهزة المصرية للولايات المتحدة، وكانت التقديرات الموضوعية تشير إلى أن هذه الزيادة لن تكون ضخمة كما يتوقع أو يروج البعض، وربما تتلاشى سريعاً، لأن دخول تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة وفقاً لاتفاقيات جات إلى حيز التنفيذ في بداية عام ٢٠٠٥ ـ بما يعنيه من إلغاء الحصص والقيود الكمية المفروضة على الصادرات الصينية والباكستانية والهندية والبنجلاديشية والتايلاندية إلى السوق الأمريكية ـ سوف يضعف فاعلية مناطق «الكويز» بسبب الانفتاح الأوسع نطاقاً للسوق الأمريكية أمام المنسوجات والملابس الجاهزة من كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وبالذات المنتجات الصينية والجنوب آسيوية.

والواقع أن البيانات التي صدرت فعلياً عن صندوق دعم صناعات الغزل والنسيج (النشرة ربع السنوية، الربع الثالث من عام ٢٠٠٥)، بشأن تطور الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة تشير إلى أنها تراجعت من ٢٩٤١,٢ مليون جنيه في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٥٢٩,١ مليون جنيه في النصف الأول من عام ٢٠٠٥، بنسبة قدرها ١٤ بالمئة، كما تراجعت صادرات مصر من الملابس القطنية ومنتجات التريكو القطنية والمنتجات الوبرية القطنية والمفصلات القطنية للأمريكتين وبالأساس للولايات المتحدة من نحو ١٣٠٣ مليون جنيه في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ إلى ١١٥٤ مليون جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥، بنسبة قدرها ١١,٤ بالمئة.

وعلى الرغم من أن الكثيرين من المروجين لاتفاق الكويز قد استخدموا نموذج مناطق «الكويز» الأردنية للتدليل على أهمية هذه المناطق التي أدت إلى رفع الصادرات

الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية من ١٣,١ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى نحو ١٠١٩,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٤، إلا أنهم يغفلون انها أدت إلى زيادة الواردات الأردنية من إسرائيل من ٢٩ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى نحو ١٦٤,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٤، ويغفلون تحول فائض الميزان التجاري الأردني مع إسرائيل بقيمة ٢٣,٨ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى عجز بقيمة ٥٥,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٤، كما إن صادرات مناطق «الكويز» الأردنية من الملابس الجاهزة إلى الولايات المتحدة قد زادت بقوة خلال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٤، في ظل انغلاق السوق الأمريكية بنظام الحصص في تلك السنوات، وهو أمر انتهى فعلياً في بداية عام ٢٠٠٥ بعد فتح السوق الأمريكية وإنهاء نظام الحصص، بما يعني أن الأيام الصعبة للصادرات الأردنية من المنسوجات والملابس الجاهزة للسوق الأمريكية بدأت مع بداية عام ٢٠٠٥.

والحقيقة أن الاتفاقية الأردنية التي بدأ تنفيذها في عام ١٩٩٩ قد عقدت في ظروف مغايرة للظروف التي عقدت فيها الاتفاقية المصرية، بما يجعل قياس النتائج المتوقعة لتطبيق الاتفاقية المصرية على ضوء النتائج التي أسفرت عنها التجربة الأردنية أمراً غير دقيق علمياً، فالاتفاقية الأردنية التي بدأ تنفيذها عام ١٩٩٩ أدت إلى فتح السوق الأمريكية بلا أي قيود أمام صادرات المناطق الصناعية الأردنية المؤهلة والتي أقيمت بالاشتراك مع إسرائيل، وتضمنت السلع المنتجة فيها مكوناً إسرائيلياً حده الأدنى ٨ بالمئة من السلع التي يتم إنتاجها في تلك المناطق، حتى تكون مؤهلة للدخول الحر للسوق الأمريكية، وقد تم ذلك الفتح في وقت كانت السوق الأمريكية مغلقة نسبياً أمام صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة من مختلف دول العالم، وذلك من خلال نظام الحصص أو القيود الكمية التي كانت الولايات المتحدة تفرضها على الدول المصدرة الرئيسية للملابس الجاهزة إليها وعلى رأسها الصين والهند وباكستان وبنجلاديش وتايلاند وتركيا ومصر وفي ظل ذلك الوضع كانت الدول المذكورة آنفاً تستوفي حصص صادراتها للسوق الأمريكية، وعلى الرغم من ذلك تظل هذه السوق بحاجة لكميات أخرى من الملابس، مما كان يتيح للمنتجات الأردنية ـ الإسرائيلية المعفاة من الرسوم الجمركية أن تتدفق للسوق الأمريكية.

وعلى صعيد حصة الصناعة التحويلية التي تنتمي إليها صناعة الملابس الجاهزة من الناتج المحلي الإجمالي فإنها لم تشهد تغيرات مؤثرة، بل إن التغيرات المحدودة التي حدثت فيها تشير إلى تذبذب حصة هذه الصناعة وتراجعها من الناتج المحلي الإجمالي الأردني، فبعد أن كان ناتج الصناعة التحويلية يشكل نحو ١٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الأردني عام ١٩٩٠، ارتفع إلى ١٦ بالمئة من هذا الناتج عام ١٩٩٩، وثبت

عند هذا المستوى في عام ٢٠٠٠، قبل أن يتراجع إلى ١٥ بالمئة منه في عام٢٠٠١، ثم يرتفع بشكل محدود إلى ١٦ بالمئة عام٢٠٠٢، وهو المستوى الذي ثبت عنده في عام٢٠٠٣ أيضاً. أما حصة قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة نفسه من الناتج المحلي الإجمالي الأردني فقد تراجعت من٧ بالمئة منه عام١٩٩٠ إلى ٦ بالمئة في عامي١٩٩٩، ٢٠٠٠ قبل أن تعود إلى مستواها السابق نفسه أي ٧ بالمئة في عام ٢٠٠٣[٢] وهذه البيانات تعني بوضوح أن تأثيرات الاتفاقية الأردنية الخاصة بالمناطق الصناعية المؤهلة المشتركة مع إسرائيل على هيكل الناتج وبالتحديد على حصة قطاع الصناعة التحويلية وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، هي تأثيرات محدودة ومتذبذبة في بعض الأحيان.

وإذا أخذنا بتأثير هذا الاتفاق على التجارة الأردنية ـ الأمريكية فإن تأثيره الإيجابي واضح تماماً، حيث ارتفعت قيمة الصادرات السلعية الأردنية للولايات المتحدة من مجرد ١٣,١مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٠١٩,٦مليون دولار عام ٢٠٠٤، وهي تتكون في غالبيتها من الملابس الجاهزة، وهذه قفزة هائلة بكل المقاييس، وعلى الرغم من أن الواردات الأردنية من الولايات المتحدة قد ارتفعت بدورها من ٣٦٦,٢ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ٥٥٢,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلا أن الزيادة في الصادرات الأردنية للولايات المتحدة كانت أسرع وأكبر كثيراً من زيادة الواردات، وكمحصلة لذلك حدث انقلاب في الميزان التجاري الأردني مع الولايات المتحدة من عجز أردني بلغت قيمته نحو ٣٥٣,١ مليون دولار عام ١٩٩٩، إلى فائض تجاري بلغ ٤٦٧,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤[٣]. وهذه النتيجة الإيجابية تعود كما سبقت الإشارة إلى أن اتفاقية «الكويز» الأردنية قد فتحت السوق الأمريكية أمام الملابس الأردنية، في حين كانت تلك السوق مغلقة نسبياً أمام باقي دول العالم بنظام الحصص، وربما تتلاشى هذه الآثار الإيجابية عندما تظهر نتائج التجارة الأمريكية ـ الأردنية عن عام٢٠٠٥ الذي تحررت فيه السوق الأمريكية من القيود الكمية المفروضة على واردات الملابس الجاهزة من الصين والهند وبنجلاديش وباكستان وتايلاند وتركيا.

أما اتفاقية «الكويز» المصرية، فإنها عقدت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وبدأ تطبيقها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، وهي تفتح السوق الأمريكية بشكل حر تماماً أمام الملابس المصرية ـ الإسرائيلية المنتجة في مناطق «الكويز» في مصر، لكن السوق الأمريكية نفسها أصبحت حرة مع بداية عام ٢٠٠٥، حيث قامت الولايات

(٢) World Bank, *World Development Indicators* (Washington, DC: The Bank) (Several Issues).

(٣) *Direction of Trade Statistics: Yearbook* (2005), p. 280.

المتحدة بإلغاء نظام الحصص تماماً، تطبيقاً لالتزاماتها وفقاً لاتفاق الغات، أي أن الاتفاقية المصرية أتاحت الدخول الحر للملابس المصرية إلى السوق الأمريكية التي أصبحت حرة ومفتوحة للجميع، بما قلص الميزة النسبية التي ستتمتع بها صادرات الملابس المصرية ـ الإسرائيلية من مناطق «الكويز» المصرية لتصبح محصورة فقط في أن الصادرات المصرية المشار إليها ستكون معفاة تماماً من الرسوم الجمركية، في حين أن الصادرات الصينية والباكستانية والهندية والبنجلاديشية والتايلاندية والتركية ستكون محملة برسوم جمركية متنوعة يمكن أن تصل إلى ٢٠ بالمئة، وهذا الأمر جعل زيادة صادرات الملابس الجاهزة المصرية ـ الإسرائيلية المنتجة في مناطق «الكويز» المصرية إلى السوق الأمريكية أمراً غير مؤكد، بل وأشارت البيانات المذكورة آنفاً عن الصادرات المصرية للأمريكتين والولايات المتحدة أساساً في النصف الأول من عام ٢٠٠٥ مقارنة بالنصف المناظر من عام ٢٠٠٤، إلى تراجع هذه الصادرات وبالذات للولايات المتحدة بدلاً من زيادتها التي روجت لها الحكومة المصرية عند توقيعها لاتفاق الكويز، كما أن مناطق «الكويز» الأردنية نفسها بدأت تواجه أياماً صعبة بدءاً من عام ٢٠٠٥.

أما بالنسبة لتأثير اتفاقية «الكويز» الأردنية على تجارة الأردن مع إسرائيل، فإن بيانات صندوق النقد الدولي تشير بشكل واضح إلى أن حركة التجارة بين الأردن وإسرائيل بجانبيها (الصادرات والواردات) قد زادت على نحو سريع، لكن الواردات الأردنية من إسرائيل كانت هي الأسرع في نموها، وترتيباً على ذلك حدث انقلاب في الميزان التجاري الأردني مع إسرائيل من فائض تجاري أردني بلغ نحو ٢٣,٨ مليون دولار عام ١٩٩٩، إلى عجز تجاري أردني بلغ ٥٥,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٤، وبذلك يكون تأثير الاتفاقية على الميزان التجاري الأردني مع إسرائيل سلبياً بصورة واضحة.

ومن ناحية أخرى فإن مناطق «الكويز» الأردنية أتاحت الفرصة لأعداد من العمالة الإسرائيلية الماهرة للعمل في المصانع القائمة في تلك المناطق في مواقع قيادية بالنسبة للعمالة الأردنية، وبأجور موازية لتلك التي تحصل عليها هذه العمالة في سوق العمل الإسرائيلية، بما يعني تحميل تلك الأجور على تكلفة المنتج وتقليل قدرته التنافسية عما لو تم توظيف عمالة أردنية أقل أجراً في تلك المصانع، فضلاً عن الاختراق الأمني الذي يشكله وجود هذه العمالة الإسرائيلية وسط العمال والمجتمع الأردني.

وإذا كانت هذه هي أهم التأثيرات الاقتصادية لمناطق «الكويز» في التجربة الأردنية فإن هذه التجربة بدأت تواجه اختباراً صعباً، بدءاً من العام ٢٠٠٥، مع إزالة القيود الكمية عن واردات الولايات المتحدة من المنسوجات والملابس الجاهزة من الدول المصدرة الرئيسية لها في العالم والتي تتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية، وعلى رأسها الصين.

ومن المؤكد أن الظروف التي عقدت فيها اتفاقية الكويز الأردنية وفتحت السوق الأمريكية أمام صادرات الملابس الجاهزة الأردنية في وقت كانت مغلقة فيه أمام باقي دول العالم من خلال نظام الحصص، تجعل هذه التجربة غير صالحة لأن تكون مقياساً أو معياراً للتجربة المصرية، فالصادرات المصرية من الملابس الجاهزة والمنسوجات تواجه منذ البداية أياماً صعبة، بما يعني أن الاتفاق لا يحمل أي جائزة اقتصادية حقيقية بقدر ما يمثل تكلفة وثمناً باهظاً ستدفعه مصر يتمثل في إدخال المكونات الإسرائيلية متخفية تحت علامات تجارية مصرية إلى السوق المصرية ومحاولة إدخالها إلى الأسواق العربية، مقابل تغاضي الولايات المتحدة عن الممارسات غير الديمقراطية للنظام السياسي المصري. كما إن الاتفاق يشمل مواد البناء، وهو ما سيسهل عملية تصدير الطوب والحديد والأسمنت المصري لإسرائيل سواء لبناء المستوطنات أو القواعد العسكرية أو حتى المنازل والمنشآت العادية، بعد أن ظل تصدير هذه المواد يتم في الخفاء ويلاقي معارضة قوية حتى من مجلس الشعب الذي تتمتع فيه الحكومة بأغلبية برلمانية مريحة، علماً بان استيراد إسرائيل لهذه المواد من مناطق أخرى ينطوي على زيادة كبيرة في التكلفة بسبب ضخامة تكاليف نقل هذه المواد.

(٣) الكويز يحرر التجارة الإسرائيلية مع مصر والأردن ويسهل اختراقها للمقاطعة العربية

من القراءة الأولى لاتفاق «الكويز»، يمكن القول إنه يشكل إطاراً لعلاقات تفضيلية جزئية بين مصر وإسرائيل، مثلما شكل الاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي إطاراً لعلاقة تجارية تفضيلية وحرة بين الطرفين منذ عام ١٩٩٩، حيث تدخل المكونات الإسرائيلية لمناطق «الكويز» بلا أي رسوم جمركية، أي إنها مناطق تجارة حرة بين إسرائيل وبين كل من مصر والأردن قبل أن تكون منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وهذه النتيجة هي بيت القصيد بالنسبة للأمريكيين والإسرائيليين.

وإذا كانت مصر والأردن لم تتوصلا حتى الآن لإقامة منطقة تجارة حرة حقيقية مع باقي الدول العربية في ظل قوائم السلع المستثناة من التحرير، والخلافات بشأن قواعد المنشأ، وعدم تحرير تجارة السلع الزراعية عملياً بسبب ما يسمى بالروزنامة الزراعية أو عدم تحرير تجارة السلع الزراعية في مواسم إنتاجها المتزامنة في الدول العربية فإن إسرائيل صاحبة التجارة الحرة مع مصر والأردن في المناطق التي سيطبق عليها اتفاق «الكويز» ستكون هي الشريك الأوفر حظاً لتطوير التجارة مع مصر والأردن ودخول سوقهما، وبخاصة أنه ليس هناك ما يضمن أن تخرج منتجات مناطق «الكويز» إلى السوق الأمريكية، بل إن قسماً كبيراً منها سوف يدخل السوقين المصرية والأردنية.

كما إن مناطق «الكويز» سوف تتحول إلى منصة انطلاق للمكونات الإسرائيلية ضمن السلع المصرية والأردنية نحو الأسواق العربية، لاختراق المقاطعة العربية وضمنها المقاطعة الشعبية المصرية والأردنية للسلع الإسرائيلية، وبذلك تتحول هذه المناطق إلى حصان طروادة الذي تدخل من خلاله السلع الإسرائيلية إلى السوق المصرية وباقي الأسواق العربية بعلامات تجارية مصرية وأردنية تخفي وراءها المكونات الإسرائيلية. إنها باختصار عملية خداع وتحايل ونصب على المستهلكين المصريين والأردنيين والعرب غير الراغبين في استهلاك سلع إسرائيلية.

وقد أشار كبار رجال الأعمال العاملين في صناعة الملابس الجاهزة في مصر إلى أن اتفاقية «الكويز» تعد مخرجاً لهم من أزمتهم كما أشار رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان إلى أن السوق العالمية لا وطن ولا عقيدة لها، وذلك في معرض تبريره للاتفاق على أساس أنه إذا كان ينطوي على أي مصلحة فإن ذلك يستدعي عدم التوقف عند الحساسيات السياسية المتعلقة بإسرائيل، ولا ندري هل سمع المتحدث أم لا عن الحملة الهائلة التي شنها كل من الصحافة وأقطاب الرأسمالية الأمريكية ومجلسي الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة معقل الرأسمالية العالمية ضد صفقة إدارة شركة موانيء دبي لبعض الموانيء الأمريكية ما أدى في النهاية إلى إلغاء الصفقة في تأكيد واضح على أن الهوية الوطنية أمر ملازم للرأسمالية في الدول التي تحترم نفسها وتعتد بمكانتها.

والحقيقة أن حديث بعض رجال الأعمال في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة عن الأزمة التي يعانون منها وعن أن اتفاقية «الكويز» مخرج لهم منها يرجع إلى جشعهم ورغبتهم في تحميل الوطن ثمن فشلهم وضعف كفاءتهم، فالمشاكل الرئيسية التي يعاني منها هذا القطاع ناتجة عن عدم القبول بمعدلات ربح معتدلة تمكن من التسويق الداخلي والخارجي واسع النطاق، وعن التقادم التكنولوجي وعدم التجديد السريع للجهاز الإنتاجي، وعن ضعف كفاءة التسويق والاستمرار في الاعتماد على آليات تقليدية في التسويق الخارجي، والتركيز الشديد في هذا التسويق على السوق الأمريكية من دون غيرها، وضعف عمليات الابتكار والتطوير والتحديث لهذه الصناعة، والاستمرار في الاعتماد على الخارج في الآلات والتقنيات الجديدة في الصناعة، بدلا من تخصيص جانب من الإنفاق لهذا الغرض لبناء قواعد ذاتية للتطور السريع والمتفوق لهذه الصناعة.

وإذا كانت صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية التي يمتد عمرها بالمعني الحديث إلى قرن وثلاثة أرباع القرن ـ أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف عمر إسرائيل كلها ـ تقف عاجزة عن اقتحام الأسواق الخارجية وعن ضمان السيادة في

السوق المحلية عندما تتحرر بشكل كامل، وعاجزة عن تحقيق ما تحققه صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة التونسية والسورية التي تبلغ قيمة صادرات كل منها نحو ٤ مليارات دولار في العام فإن ذلك يعني أن هناك اختلالات كبيرة في هذه الصناعة ينبغي معالجتها بدلاً من عقد اتفاق تطبيعي مختل وغير عادل مع إسرائيل والولايات المتحدة من أجل مصلحة حفنة من كبار رجال الأعمال غير الراغبين في معالجة مشكلتهم الرئيسية وهي المبالغة الجشعة في معدلات الربح في السوق المحلية، والتي تهددهم بفقدان جزء كبير من هذه السوق المحلية نفسها بعد بدء تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة منذ بداية عام ٢٠٠٥.

(٤) مواجهة «الكويز» بحرمان المتورطين فيها من الأسواق العربية

يشكل تفاعل المجتمعات العربية والنخب الثقافية الحية فيها وأحزابها السياسية وجمعياتها الأهلية مع اتفاقيات الكويز محدداً حاسماً لإمكان تمرير هذه الاتفاقيات التطبيعية أو هزيمتها وهزيمة المنطق الأمريكي الذي يقف وراءها باعتبارها مدخلاً للسوق الشرق أوسطية التي تراها واشنطن إطاراً إقليمياً مناسباً لها ولإسرائيل وبديلاً للإطار الاقتصادي الإقليمي العربي، والحقيقة أن عقد اتفاقيات الكويز ليس نهاية المطاف، لأن جمعيات مقاطعة السلع الإسرائيلية ومقاومة التطبيع الاقتصادي مع العدو إضافة لأحزاب المعارضة الوطنية وصحفها والصحف الوطنية إجمالاً والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية يمكنها أن تعمل بشكل جماعي لمعاقبة المتورطين في هذا التطبيع الاقتصادي من خلال نشر لوائح بأسماء الشركات ورجال الأعمال المنضمين لمناطق «الكويز» ودعوة الشعبين المصري والأردني وباقي الشعوب العربية لمقاطعة منتجاتهم المشتركة مع إسرائيل، بما سيحرمهم من السوق المصرية الضخمة ومن السوق الأردنية والأسواق العربية الكبيرة. والنتيجة المقابلة ستكون فتح الطريق للشركات الوطنية المصرية والأردنية التي لم تدخل مناطق «الكويز» للانفراد بالسوق المصرية والأردنية وبالأسواق العربية غير الراغبة في التطبيع مع إسرائيل، كما إن الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والأحزاب المعنية بقضية مقاطعة إسرائيل ينبغي أن تنظم معارض لإنتاج الشركات التي لم تدخل في إطار الكويز كنوع من الدعم الشعبي لها لتشجيع استهلاك إنتاجها محلياً، بالإضافة إلى دعوة النقابات العربية لتشجيع استهلاك منتجات الشركات المصرية والأردنية التي لم تتورط في الدخول إلى مناطق الكويز، كما ينبغي التفكير جدياً في أوساط الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية وجمعيات المقاطعة في العمل على بناء مشروعات صغيرة ومتوسطة وتعاونية لإقامة قواعد اقتصادية وطنية على أسس اقتصادية سليمة تتوجه للسوق المحلية وللأسواق العربية والإفريقية والأوروبية والعالمية عموماً وتشكل أساساً اقتصادياً قوياً وقادراً على

تعزيز صمود القوى الوطنية في مواجهة الهجمة الاستعمارية الأمريكية ـ الإسرائيلية والمتعاونين معها محلياً.

ج ـ اتفاق تصدير الغاز من مصر لإسرائيل . . كارثة جديدة على درب الكويز

يبدو أن تمرير الحكومة المصرية لاتفاقية الكويز مع تجاهل ممثلي الشعب والرأي العام بصورة كاملة قد شجعها على التوغل في التطبيع مع إسرائيل ضاربة عرض الحائط بكل الثوابت الوطنية المصرية بما فيها الثوابت الحكومية السابقة، فجاءت اتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل مشابهة في غالبية ملابساتها لاتفاقية الكويز، وتزيد عليها أنها تتيح لإسرائيل نهب موارد مصر من الغاز بأسعار متدنية بما يدعم اقتصاد إسرائيل ويقوي شوكته ويزيد من قدرته على تمويل تطوير القوة العسكرية الإسرائيلية التي تهدد مصر وكل البلدان العربية، وإذا كانت هذه الاتفاقية قد تلاها تخفيف الضغوط الابتزازية الأمريكية للنظام الحاكم في مصر بشأن الإصلاح السياسي فإن ذلك يوضح الثمن الحقيقي الذي تلقاه النظام مقابل توسيع التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل ومنحها جزءاً من موارد مصر من الغاز بأسعار متدنية ولأجل طويل يقيد مصر بالتزامات لا يوجد أي مبرر وطني لها.

وكعادتها في التعتيم على كل شيء وفي حرمان الشعب من حقه في العلم بما تفعله حكومته في تصريف الشؤون الداخلية والخارجية لم تعلن الحكومة المصرية تفاصيل اتفاق الغاز، ولم تقدم وزارة البترول سوى ما أعلنه المتحدث باسم مجلس الوزراء عن هذا الاتفاق، ولم يمكن الحصول على أي وثائق رسمية تفصيلية بشأنه، وعلى أي الأحوال فإن الحكومة أعلنت أنه سيتم تصدير نحو ١٦٠ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً إلى إسرائيل أي ما يوازي نحو ١,٧ مليار متر مكعب من الغاز في العام لمدة ١٥ عاماً قابلة للمد إلى ٢٠ عاماً، كما تم الإعلان عن أن هذا التصدير سيتم من خلال خط أنابيب يمتد من الشيخ زويد حتى عسقلان.

ووفقاً لهذا الإطار العام الذي تم إعلانه فإنه سيتم تصدير نحو ٢٥,٥ مليار متر مكعب من الغاز لإسرائيل على مدار ١٥ عاماً بقيمة ٢,٧ مليار دولار بواقع ١٠,٦ سنت أمريكي لكل متر مكعب كأسعار ثابتة على مدار الـ ١٥ عاماً، أي ما يوازي ١٦ دولاراً لكميات الغاز المكافئة لبرميل واحد من النفط، حيث إن برميل النفط يكافئ ١٥٢ متراً مكعباً من الغاز الطبيعي، وهذا السعر يعني أن سعر المليون وحدة حرارية بريطانية (برميل النفط يساوي ٥,٨ مليون وحدة حرارية بريطانية)، سوف يكون نحو ٢,٨ دولار، ويمثل هذا السعر كارثة وسطواً صريحاً على موارد مصر، لأن سعر

المليون وحدة حرارية بريطانية في سوق لندن عند عقد الاتفاق كان ٦,٢ دولار، بينما بلغت الأسعار الآجلة للشحنات التي ستسلم في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ نحو ١٣ دولاراً[٤]، فكيف يمكن تثبيت السعر لمدة ١٥ عاماً عند مستوى ٢,٨ دولار؟! إن هذا نموذج لإهدار موارد الشعب المصري وإمداد دولة معادية بها بأبخس الأثمان على حساب مستقبل مصر وقوت أبنائها.

ومثلما تهربت الحكومة من عرض اتفاقية الكويز على مجلس الشعب فإنها تهربت هذه المرة أيضاً مستخدمة الادعاء نفسه بأنها ملحق لاتفاقية التسوية السياسية المعقودة عام ١٩٧٩ بين إسرائيل ونظام حكم الرئيس السادات، وهو ادعاء فاسد تم اختلاقه لتبرير عصف السلطة التنفيذية بحقوق الشعب ونوابه.

وقد بررت الحكومة هذا الاتفاق بأنه يهدف إلى تنويع أسواق تصدير الغاز، لكن هذا التبرير يفتقد أي صدقية لأن أسواق العالم مفتوحة أمام صادرات مصر من الغاز كمصدر للطاقة النظيفة غير الملوثة للبيئة.

وعلى أي حال فإن الهجوم الأمريكي المضاد للمقاطعة العربية لإسرائيل من خلال مناطق الكويز هو هجوم يمكن للجهود المنظمة للقوى الحية الرافضة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل أن تواجهه بسهولة بشيء من التنظيم والتحرك النشط معتمدة في ذلك على استمرار الإرادة الشعبية العربية الرافضة هذا التطبيع مع دولة معادية قامت بالاغتصاب وتستمر بالعدوان.

---

(٤) انظر: **النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)** (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، ص ١٦.

ثامناً: الدور الإيراني في المنطقة العربية: الأبعاد والتداعيات

مع الوعي بأن الهدف الاستراتيجي العربي يجب أن يثابر على محاولة جعل إيران عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية والتعامل معها كحليف محتمل، بل ضروري للأمة العربية وليس كعدو محتمل، إلا أنه لا يمكن التغافل عن المخاطر الكامنة في سعي إيران للقيام بدور اقليمي قيادي في المنطقة.

وفي إطار هذا الوعي يمكن التمييز بين السياسة الإيرانية تجاه العراق قبل منتصف عام ٢٠٠٤ وسياستها حيال القطر العربي نفسه بعد هذا التاريخ. فقبل ستة أشهر من تنظيم انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية كان يمكن وصف السياسة الإيرانية بأنها تسعى إلى خلق حالة من الفوضى المنضبطة في العراق، وذلك أنها في الوقت الذي كانت تحرص فيه على إفشال المشروع الأمريكي لئلا يغرى نجاحه بتكرار تغيير النظم السياسية بالقوة في أماكن أخرى من العالم، فإنها كانت تخشى من انفلات الأوضاع الأمنية لأسباب مختلفة منها نزوح اللاجئين العراقيين إلى أراضيها كما سبق لتطورات الساحة الأفغانية أن دفعت إليها (أي لإيران) بنحو ٢ مليون لاجئ أفغاني، ومنها ـ وهذا أهم ـ تفكيك العراق واستقلال دولة كردية بشماله ومعلوم أن نحو ١٠ بالمئة من سكان إيران من الأكراد. وبناء على هذا الحساب الدقيق للموازنة بين الفوضى والاستقرار، ساهمت إيران بأشكال مختلفة في إنهاك القوات الأمريكية في العراق، لكنها قدمت في الوقت نفسه دعمها العلني لما يسمى بالعملية السياسية، وتدخلت أكثر من مرة لإعادة ترتيب العلاقة بين الطوائف لكن من دون أن تسمح لهذا التدخل بأن يقود إلى حرب أهلية ليس أقرب جغرافياً من الجمهورية الإسلامية لامتداداتها.

لكن مع بدء الاستعداد لإجراء الانتخابات التشريعية غيرت إيران سياستها تجاه العراق من ضبط الفوضى إلى دعم الاستقرار. وكان المنطق الذي استند عليه هذا

التغيير هو أنه إذا جرت انتخابات تشريعية «شبه نزيهة» فإن المتغير الديمغرافي سيحسم نتيجتها، أي سيحوز الشيعة الأغلبية البرلمانية ويشكلون حكومة غير معادية لإيران في نظام يعد رئيس وزرائه رمانة الميزان. وهذا يفسر حماسة صناع القرار في إيران وعلى رأسهم مرشدها لإجراء انتخابات الجمعية الوطنية المؤقتة، بل يفسر أن صحفاً إيرانية عرف عنها عداؤها السافر للديمقراطية قادت الدعوة إلى انتخابات حرة على قاعدة صوت واحد لكل مواطن.

إلى أي مدى يؤثر هذا التطور في السياسة الإيرانية حيال العراق على علاقتها بالولايات المتحدة المنشغلة بدورها بتهدئة الأوضاع في العراق؟ وإلى أي مدى يمكن أن تنجح الولايات المتحدة في تلك التهدئة فيما تسعى لخلخلتها (أي الأوضاع) في دول عربية مجاورة وبخاصة مع الارتباط الوثيق بين إيران وتلك الدول أو بينها وبين بعض أبرز قواها الفاعلة؟ وأين الملف النووي الإيراني من كل هذا وهل نحن مقبلون على عصر «السيادة الإيرانية» أم أن تجدد الخطاب الثوري الخوميني ينذر بعزل إيران في الحد الأدنى ومواجهتها عسكرياً من طرف المجتمع الدولي في الحد الأقصى؟ تلك التساؤلات الأربعة تعد مناط هذا الجزء من التقرير.

١ ـ العراق المحتل، ساحة للتجاذب بين الولايات المتحدة وإيران

مثل التحالف مع الأكراد وتيارات شيعية كبرى الركيزة الأساسية للسياسة الأمريكية في العراق فور الاحتلال لأسباب مختلفة، منها أن هاتين القوتين كانتا قوام المعارضة العراقية التي نسقت معها الإدارة الأمريكية لإسقاط نظام صدام حسين، ومنها أن ثمة تياراً قوياً بين المحافظين الجدد كان ينظر نظرة بالغة الاختزال للمسألة العراقية حتى ليعتبر أنه إذا خسرت الولايات المتحدة المرجع الديني الكبير آية الله علي السيستاني فإنها سوف تخسر الشيعة وإذا خسرت الشيعة فإنها سوف تخسر العراق، ومثل هذا التيار مسؤول إلى حد بعيد عن الروح الانتقامية التي ميزت التعامل الأمريكي مع سنة العراق والتي تجسدت في تسريحهم من وظائفهم وتهميش تمثيلهم في مختلف مؤسسات الدولة على تعاقبها. كذلك كان من أسباب الاعتماد الأمريكي على الثنائي الكردي ـ الشيعي بروز المقاومة السنية المسلحة ثم تناميها ثم اختلاطها بقوى لا هدف لها إلا زعزعة استقرار العراق لرفع كلفة الاحتلال، وهي قوى بدورها حسبت في جلها على الطائفة السنية. حدث هذا في الوقت الذي أمن فيه الأكراد شمال العراق الخاضع لهم منذ خمسة عشر عاماً، كما تمكن الشيعة إلى حد بعيد من لجم أعمال المقاومة التي كانت تندلع على فترات متباعدة ضد القوات البريطانية المتمركزة في الجنوب.

ومع أن هذه الصيغة التي لازمت تشكيلات النظام العراقي منذ الاحتلال كانت

تنطوي ضمناً على إتاحة الفرصة لتنامي النفوذ الإيراني، إلا أن الولايات المتحدة تكيفت معها نسبياً وبخاصة مع ما سبقت الإشارة إليه من دعم إيران الجهود الأمريكية في إطار العملية السياسية، فضلاً عن إسهامها في ضبط الحدود مع العراق، ووساطتها لدى قوى المقاومة المسلحة بما فيها تيار مقتدى الصدر الذي خالف لحين نهج الشيعة العراقيين في المقاومة السلمية. لكن اعتلاء د. إبراهيم الجعفري منصب رئيس الحكومة الانتقالية بعد جدل طويل وممانعة أمريكية، مثل نقطة تحول مهمة في دعم النفوذ الإيراني في العراق. كان الجعفري الذي أقام في إيران بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٩ وشارك في تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ثم انشق عنه لينضم إلى حزب الدعوة، قد سبق له تقلد أكثر من منصب بعد سقوط العراق في قبضة الاحتلال، إعمالا لمبدأ تدوير المناصب العليا بين قلة قليلة من العراقيين. فقد رأس مجلس الحكم الانتقالي ثم أصبح نائباً لرئيس الجمهورية، من دون أن يثير ذلك حفيظة أحد، إلا أن أهمية رئاسة الوزراء في النظام (البرلماني) العراقي من جهة، ومسؤولية الحكومة الانتقالية تحديداً عن الإعداد لوضع الدستور الدائم وتنظيم الاستفتاء عليه من جهة أخرى، عاملان كانا يرشحان كردياً أو شيعياً من اتجاه آخر غير الذي يمثله الجعفري لتولي مسؤولية الحكومة.

والواقع أنه من دون إحصاء عدد الزيارات الرسمية بين مسؤولي العراق وإيران في أثناء رئاسة الجعفري للوزارة بما في ذلك زيارة أول وزير دفاع عراقي سعدون الدليمي لطهران أو عدد الاتفاقيات الأمنية والتجارية التي تم التعاقد عليها بين الطرفين، مع أهمية هذا المؤشر بحد ذاته في الدلالة على قوة علاقات البلدين، إلا أنه يمكن التوقف أمام بعض المؤشرات الأخرى الدالة على عمق النفوذ الإيراني في العراق، وبخاصة أن منها ما ارتبط بإثارة أزمات سياسية في حينه. من ذلك الأزمة التي ارتبطت بوضع الدستور الدائم بعد النص فيه على الوضع الخاص للمرجعيات الدينية، الأمر الذي فسره السنة في حينه على أنه تمهيد لإعمال نظام ولاية الفقيه. وفي السياق نفسه يمكن ملاحظة التغير في موقف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من رفض مبدأ الفيدرالية إلى الدفاع المستميت عنه، وهو ما ربطه البعض بالإعداد لفصل الجنوب خاصة مع إعمال مبدأ توطين الثروة. كذلك أثار تجاوز الحكومة الإيرانية السلطة المركزية العراقية وإبرامها مشروعات تنموية في محافظات الجنوب العراقي والتفاوض المباشر مع المحافظين ـ وجلهم من الشيعة ـ حفيظة أعضاء في حكومة الجعفري، منهم وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي احتج لدى طهران على هذا التصرف. وقبل هذا كان الجعفري قد أقدم بإرادته المنفردة على إطلاق سراح المعتقلين الإيرانيين في السجون العراقية من دون مشاورة الحكومة ولا رئاسة

الجمهورية مما تسبب في أزمة في علاقة الجعفري مع الرئيس جلال طالباني. وبالتناقض مع ذلك كانت هناك الأزمة/ الفضيحة التي ثارت بعد الكشف عن تعذيب المعتقلين السنة في السجون الملحقة بوزارة الداخلية التي ترأسها الشيعي باقر صولاغ، وهو نفسه الذي ارتبط اسمه بتشكيل فرق الموت بمشاركة عناصر من المخابرات الإيرانية[1] لتصفية عناصر من السنة خصوصاً من ضباط سلاح الطيران العراقي قصاصاً من حكم الرئيس السابق، في خلط للأوراق والمراحل. هذا إلى محاولة تعبئة الصوت الشيعي في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، وهي محاولة تفاوتت أدواتها بشدة ما بين دعوة آلاف الشيعة العراقيين النازحين لإيران إلى العودة لوطنهم لغرض التصويت، إلى تقديم الرشى الانتخابية للتصويت لقائمة الائتلاف العراقي الموحد بما في ذلك التلاعب بتصريحات الحج. ومفهوم أن إيران كانت تعول على فوز تلك القائمة لحسم بعض القضايا العالقة مع العراق، وفي مقدمتها الموقف من جماعة مجاهدي خلق المعارضة، وقضية الحدود السياسية، وموضوع أمن الخليج، ففي كل الأحوال لم تكن إيران لتقبل استبدال نظام موال للولايات المتحدة بنظام صدام حسين الذي ناصبها العداء.

النقطة المهمة في التحليل السابق والتي يتوقف عليها بشكل جزئي دور المتغير الشيعي وبالتالي الإيراني في المعادلة السياسية العراقية، هي الأثر الذي أحدثته ممارسات حكومة الجعفري على إعادة تقييم الولايات المتحدة سياستها داخل العراق، وهو الأثر المتمثل في زيادة هواجسها من القوى والتيارات وثيقة الصلة بالجمهورية الإسلامية. ولقد توالت مجموعة من المتغيرات التي ساهمت في اقناع الإدارة المحافظة بأن للقلق ما يبرره. أحد هذه المتغيرات الفشل الذي منيت به «القوى الليبرالية والعلمانية» في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ ممثلة بالقائمة العراقية التي ترأسها إياد علاوي والتي لم تحصد سوى ٢٥ مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية. وعلى حين سحبت مشاركة قطاع من السنة بعض مقاعد الائتلاف العراقي الموحد الذي يترأسه عبد العزيز الحكيم فانخفض نصيبه من ١٤٠ مقعداً في الحكومة المؤقتة إلى ١٣٠ مقعداً في الانتخابات الأخيرة، وحصل السنة عبر جبهة التوافق العراقية على ٤٤ مقعداً، أن هذا لم يغير من النتيجة النهائية المتمثلة في فوز التيار الشيعي المدعوم إيرانياً. أما التحالف الكردستاني فقد ظل التصويت له منصباً بالأساس على إقليم الشمال أو كردستان العراق، وإن تراجع نصيبه من المقاعد من ٧٥ مقعداً إلى ٥٣ مقعداً.

---

(١) يلاحظ أن التقرير يتجنب الخوض في تقدير أعداد المراكز الاستخباراتية وحجم الحرس الثوري الناشط في العراق بحكم الطابع السري لعمل مثل هذه الأجهزة بما يجعل من محاولة عد وحداتها أو أفرادها مجازفة علمية.

أخطر من ذلك على المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة العربية، أن فوز قائمة الائتلاف العراقي جاء على خلفية فوز محمود أحمدي نجاد من حيث لم يحتسب أحد برئاسة الدولة في إيران حاصداً ٦٢,٢ بالمئة من الأصوات. فلقد استعار نجاد مفردات الثورة الإيرانية في بدايتها، فتحدث عن دور الجمهورية الإسلامية في حمل لواء الإسلام الحقيقي والتبشير به عالمياً، ومؤدى هذا، هو الصدام مع الولايات المتحدة. وزاد نجاد فشن هجوماً كاسحاً على الصهيونية وأنكر محرقة اليهود ودعا لنقل إسرائيل إلى ألمانيا أو النمسا. . .إلى آخر سيل التصريحات التي اشتغلت عليها الآلة الدعائية الإسرائيلية تضخيماً وتحريضاً. وهكذا لم يعد السؤال الأهم بالنسبة للإدارة الأمريكية هو إلى أي مدى يمكن التكيف مع استمرار تنامي نفوذ إيران في العراق، بل صار هو أي نوع من النفوذ الإيراني يمكن التكيف معه؟

وفي الوقت الذي كانت تتسع فيه الفجوة بين الولايات المتحدة والكتلة الشيعية في العراق، فإنها أخذت تضيق بينها وبين قوى السنّة وبين هؤلاء وبين الأكراد. بدأ التقارب السني ـ الأمريكي بمشاركة بعض القوى السنية في الانتخابات التشريعية الأخيرة (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥) بعد سابق مقاطعتها لمختلف مراحل العملية السياسية. وبقطع النظر عن أن تلك المشاركة ارتبطت بالرغبة في المساهمة في تشكيل مستقبل العراق على ضوء ما بدأ يتردد عن احتمالات الانسحاب الأمريكي أو إعادة انتشاره، إلا أنها في التحليل الأخير رممت مصداقية المشروع الأمريكي المنتقد لتجاهله ما لا يقل عن ثلث سكان العراق. وتعزز هذا التقارب بتقاطع الموقف السني الرافض لنتائج الانتخابات مع مواقف قوى شيعية وكردية أخرى تدعم الولايات المتحدة توجهاتها، وصولا إلى الاستنفار السني العشائري لمطاردة القوى الإقليمية الممارسة للعنف على أرض العراق، ومن تلك القوى ما هو إقليمي عربي كما أن منها ما هو إيراني.

واذا كان مثل هذا التطور قد يسهم في تقليل النفوذ الخارجي في توجيه التطورات السياسية العراقية، إلا أنه في الوقت نفسه سمح بفتح قناة مباشرة بين قوات الاحتلال الأمريكية والعشائر السنية عبوراً على جماعات المقاومة السنية التي كانت الولايات المتحدة قد بدأت تستقر على أهمية التفاهم معها. تلك هي الخلفية التي صدر فيها التصريح الشهير للسفير الأمريكي في العراق زلماي خليل زاد برفض تسلم الشيعة من أعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وزارتي الداخلية والدفاع تأسيساً على أن المجلس يمثل قوة طائفية، وهو تصريح تلا تشديداً أمريكياً على وجوب دمج السنة في الحكومة المقبلة وسبق العديد من التصريحات الأمريكية المماثلة وكذلك البريطانية التي تصف تيار الحكيم بالطائفية. من الجلي أن تبرير رفض تسلم شيعة

المجلس الوزارتين الأمنيتين، تبرير متهالك، لكنه يؤشر إلى بداية تغير التحالفات الأمريكية في خريطة سياسية وإثنية ليس أكثر منها تعقيداً وتشابكاً.

٢ ـ المثلث الإيراني ـ السوري ـ اللبناني

ثمة تأثير متبادل بين كل طرف من الأطراف الثلاثة التي يجمع بينها الثابت الفلسطيني. إذ يمكن القول إنه كانت ثمة علاقة ارتباطية بين تعمق أزمة المشروع الأمريكي في العراق من جهة وتصاعد التهديدات الأمريكية والأوروبية في ركابها لكل من دمشق وطهران وحركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية من جهة أخرى، وهذا هو المعنى المرتبط بسعي الإدارة الأمريكية إلى إعادة ترتيب الأوضاع في تلك الساحات إعمالاً لسياسة الفوضى البناءة. فإذا كانت واقعة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري قد مثلت ١١ أيلول/ سبتمبر جديدة وظفت سياسياً للمدى الأبعد من قبل كل الأطراف، وبالأساس الطرف الأمريكي لتخفيف الضغط على تعثره في العراق وتحويل وجهته (أي وجهة الضغط) إلى النظام السوري وحزب الله اللبناني، فإن توظيفها لم يبعد في الوقت نفسه عن تحقيق هدفين آخرين: أحدهما تجريد إيران من بعض أوراق قوتها في المعادلة السياسية الإقليمية، والثاني حرمان الساحة الفلسطينية من ظهيرها المقاوم، وهذا هدف اكتسب مصداقية عالية بالنسبة للسياسات الأمريكية وكذلك الأوروبية وبخاصة بعد اكتساح حركة حماس الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

وبالمنطق ذاته، أي منطق الترابط بين الملفات السابقة فضلا عن الملف النووي بطبيعة الحال، أدارت إيران علاقتها بالنظام السوري وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين. وفي هذا الإطار تكرر تأكيد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد على الرابط العضوي بين أمن بلاده وأمن حلفائها الإقليميين، والتزام طهران من هذا المنطلق بحمايتهم. وطرح فكرة تشكيل جبهة من كافة القوى المناهضة للخطط الصهيونية والأمريكية في المنطقة، وهو ما يحيل إلى مبدأ تآزر المستضعفين الذي تبنته الثورة الإسلامية في مستهلها. وكما كان مؤشراً الزيارات المتبادلة والاتفاقات المتداولة دليلين على توثق العلاقات الإيرانية العراقية في ظل حكومة الجعفري، فإنهما كانا شاهدين على التطور نفسه في علاقات إيران بحلفائها ولا سيما في الإطار الذي وضع فيه الرئيس الإيراني نفسه كزعيم ثورة لا رجل دولة. ومن دون التوقف مجدداً أمام مؤشر الزيارات بالرصد والمتابعة، إلا أنه من الصعب إغفال بعض دلالات هذا المؤشر على براجماتية الدبلوماسية الإيرانية. فمن ناحية فتحت إيران قناة للتواصل مع حركة حماس ونسقت معها قبيل خوضها الانتخابات التشريعية، وبعدها. وفي هذا السياق جاءت

زيارة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى طهران في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ أي إبان الاستعداد للمعركة الانتخابية، ثم تكرار زيارته لها بعد فوز حركته وذلك في شباط/ فبراير التالي والتقائه مرشد الثورة. ومن ناحية أخرى حافظت إيران على قناة تواصلها مع الفصيل الفلسطيني الأقرب لها أي حركة الجهاد الإسلامي وإن تكن قاطعت الانتخابات مع حزب التحرير الإسلامي، وبدا لافتاً أن تستقبل إيران د. رمضان شلح رئيس الحركة بعد أقل من أسبوعين من استقبالها خالد مشعل في نهاية ٢٠٠٥. كانت الرسالة التي تبعث بها إيران واضحة وهي أن لها خطوطها الممتدة مع القوى الناشطة على الساحة الفلسطينية، وعندما دعا مرشد الثورة إلى أن يقدم المسلمون الدعم المادي لحماس في مواجهة حرمانها مستحقاتها والتهديد الأمريكي باسترداد الأموال الممنوحة للسلطة والإنذار بخنقها مادياً، كانت الرسالة الأخرى التي تبعث بها الجمهورية الإسلامية هي أن وسائل التأثير بحوزتها تتنوع تماما كما هي ساحات التأثير المتاحة لها.

٣ ـ البعد الأمني في الملف النووي الإيراني

اذا كان تناول النقطتين السالفتين يسلمنا إلى استنتاج أن ثمة بعداً سياسياً رئيسياً لقضية الملف النووي الإيراني بحكم اختلاطه بملفات أخرى إقليمية عدة، فهل يعني ذلك تغييب البعد الأمني كلية؟ بقول آخر هل يمكن أن يتوقف التطور السريع في قضية البرنامج النووي الإيراني بتعاون إيران مع الطرفين الأمريكي والأوروبي في الساحات التي تعنيهما على أساس ألا خطراً عسكرياً ينتظر من هذا البرنامج وأنه مخصص للأغراض السلمية الخالصة؟ قبل الإجابة عن هذا التساؤل قد يكون من المفيد مطالعة بعض التفسيرات المختلفة التي قيلت بشأن تضخم موضوع الملف النووي الإيراني بسرعة أشبه ما تكون بحركة كرة الثلج. يذهب التفسير الأول إلى أن «حالة الاندفاع» التي انتابت الرئيس الإيراني في معالجة الملف النووي كما في معالجة ملفات أخرى كثيرة، تأتي على خلفية حسابات معقدة يحكمها العجز عن الوفاء باحتياجات الفقراء الذين حملوا الرجل إلى السلطة كما حمل الشباب والنساء سلفه إليها. ويعتنق التفسير الثاني النهج التآمري بالقول إن في تمرد إيران على تجميد تخصيب اليورانيوم استفزازاً للمجتمع الدولي لحمله على نقل الملف إلى مجلس الأمن، وبالتالي تحرير إيران من التزاماتها الدولية المنصوص عليها في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. أما التفسير الثالث والأخير فهو يلقي بالمسؤولية على واشنطن على أساس أن تصعيدها في قضية الملف مقصود به قطع الطريق على إيران لإقامة بورصة دولية للنفط تتعامل باليورو بدلاً من الدولار.

التفسيران الأول والثالث يركزان على الأبعاد غير الأمنية للقضية، وتحديداً الأبعاد الاقتصادية لا السياسية، فينطلق أولهما من افتراض أن الملف النووي بيد رئيس الجمهورية فيزايد به ليشغل ناخبيه، وواقع الحال أن هذا الملف موجود في يد المرشد، ويبالغ الثالث في قدرة الاقتصاد الإيراني ـ على أهميته ـ في التأثير سلباً في الاقتصاد الأمريكي وهو ما لا يتأتى في الواقع إلا إن كان اقتصاد إيران بحجم الاقتصاد الصيني الذي يحقق ميزانه التجاري مع الولايات المتحدة فائضاً سنوياً يدور حول ١٢ مليار دولار. أما التفسير الثاني الذي يعنى بالجانب الأمني فإنه ينبع من قناعة مشكوك في صدقيتها حول قدرة إيران على دفع كلفة المواجهة مع المجتمع الدولي.

والواقع أنه وإن كان من المفهوم أن يخالط قضية الملف الدافعان الاقتصادي والسياسي خصوصاً مع ارتباط التأثير السياسي بالقدرة الاقتصادية، وكذلك توسيع ساحات التجاذب الأمريكي/ الإيراني لتمتد إلى وسط آسيا بعد الشرق الأوسط، إلا أنه لا يمكن إلغاء البعد الأمني تماماً أو نفيه عن الملف. وربما يرتبط ذلك بالبدايات الحقيقية لتحريك الملف النووي الإيراني، فرغم أن محاولة إيران حيازة التكنولوجيا النووية ظلت إحدى محاور صراعها مع الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع موقفها من عملية التسوية واتهامها بعدم الديمقراطية والدعم لحركات الإسلام السياسي. إلا أن بداية تحريك هذا الملف فعليا تعود إلى أعوام ثلاثة خلت عندما كشف النقاب عن منشآت نووية تقوم فيها إيران بتخصيب اليورانيوم من دون إخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم تذرعها بذرائع شتى لتبرير هذا الإخفاء بما في ذلك الادعاء بأن أجهزة الطرد المركزي جرى استيرادها وقد لوثت بيورانيوم مخصب، أي أنه لا إرادة إيرانية في هذا التخصيب. واقعة الإخفاء لفتت انتباه المجتمع الدولي إلى أن نوايا إيران لا تتطابق بالضرورة مع ما تعلنه عن حقيقة برنامجها، وتلك كانت بداية التصعيد.

وعلى امتداد هذه الفترة وحتى الآن بدا هناك ما يشبه الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة على التصعيد المنضبط في ما يخص هذا الملف. ساعد على ذلك إدراك حدود القوة لكل طرف من الطرفين وبخاصة بعد احتلال العراق الذي جعل الجنود الأمريكيين في مرمى صواريخ شهاب ٣ وجعل إيران جارة لصيقة للولايات المتحدة. كما ساعد على ذلك أيضاً الدور الروسي الصيني الكابح لانفلات الفعل ورد الفعل. وحتى عندما تقارب موقف ثالوث فرنسا/ بريطانيا/ ألمانيا من الموقف الأمريكى لم يحل هذا دون وجود تباينات في مواقف الأطراف الثلاثة دع عنك موقف الاتحاد الأوروبي بكامله. وتجلى ذلك بوضوح في الرفض الألماني المباشر لتهديد فرنسا بمهاجمة الدول الإرهابية التي تنوي حيازة السلاح النووي.

ومن واقع هذا التصعيد المنضبط ألف المتابع لتطور الملف النووى الإيرانى، أن يسمع خطاباً متعدد الألسنة من مسئولى الجمهورية الإسلامية كما في القول: لن تجمد إيران تخصيب اليورانيوم، ستجمد إيران التخصيب، ستجمده لكن إلى حين. أو لن تقبل إيران تخصيب اليوارنيوم خارج أراضيها، ستقبل إيران تخصيب اليوارنيوم في روسيا، ستقبل تخصيب اليوارنيوم في روسيا لكن بشروط. أو سوف تنسحب إيران من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لن تنسحب إيران من المعاهدة، لن توقع البروتوكول الإضافى الملحق بالمعاهدة والذى يسمح بالتفتيش المفاجئ، بل ستوقع البروتوكول شريطة الحصول على امتيازات تجارية من الاتحاد الأوروبى. كما ألف المتابع نفسه خطاب خطوة للأمام وخطوة للخلف من قبل المسئولين الأمريكيين والأوروبيين، كما في القول: هناك تفكير في توجيه ضربة عسكرية للبرنامج النووى الإيرانى إما مباشرة بواسطة الولايات المتحدة وإما بالنيابة عبر صديق، هناك صعوبة في ضرب المنشآت النووية الإيرانية لتناثرها وإخفائها. أو التفاوض هو وسيلة حل الأزمة النووية مع إيران، لا جدوى من مفاوضة إيران ولا مناص من تحويل الملف إلى مجلس الأمن، يمكن إعطاء إيران مهلة قبل تحويل الملف إلى مجلس الأمن لإظهار استعدادها لتخصيب اليورانيوم خارج أراضيها، وتحويل الملف إلى المجلس لا يعني فوراً توقيع عقوبات على إيران.

أين العرب من كل هذا السجال الإيرانى الدولى؟ الحق أن الملف النووى الإيرانى ترك العرب في موقف بالغ الحرج، فهم لا يستطيعون إنكار حق إيران في حيازة تكنولوجيا نووية ولا حتى سلاح نووى، بفرض أن النظام الدولي سيسمح لها بحيازته، في ظل القوة النووية الإسرائيلية وانحياز إيران لقضية العرب المركزية، وهم يعلمون علم اليقين أن الدعوة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل دعوة توجه لغير دولة إسرائيل. وأن ثمة تعقيدات كثيرة ترتبط بالتهديد باستخدام السلاح النووي بفرض حيازته. لكن تلك الحسابات كافة لم تسهم في تهدئة مخاوف الدول العربية والخليجية بشكل خاص من التداعيات المرتبطة بحيازة إيران للتكنولوجيا النووية.

* * *

هل نحن على أعتاب عصر السيادة الإقليمية الإيرانية؟

يفيد التحليل السابق في إلقاء الضوء على أن إيران التي تتجمع بين يديها أوراق قوة متعددة سبقت الإشارة إليها، لن تتردد عن توظيف تلك الأوراق لتأكيد محورية دورها كقوة إقليمية في إطار شرق أوسط أكبر أو أوسع، وهو ما يتسق مع سعيها

لحيازة التكنولوجيا النووية على ما تقدم. ولا يملك العرب إزاء هذا الدور الإيراني سوى التعامل معه وفق المنهج الذي بدأ به هذا التحليل وهو الوعي بمخاطره على الأمة في إطار الحرص على القيام بكافة الجهود الممكنة من أجل أن تكون إيران عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية. إن الهدف الاستراتيجي العربي يجب أن يثابر على محاولة جعل إيران عمقاً استراتيجياً للأمة العربية والتعامل معها كحليف محتمل لا كعدو محتمل، إلا أنه لا يمكن التغافل عن المخاطر الكامنة في السعي الإيراني للقيام بدور إقليمي مهيمن في المنطقة.

خاتمـــــــة

عني هذا التقرير بمحاولة رسم خريطة شاملة وواضحة للتحديات والتهديدات التي تحيط بالأمة سواء كان مصدرها داخلياً أو خارجياً، وإظهار عجز النظام العربي الرسمي عن مواجهة هذه التحديات والتهديدات ومن ثم فإن طريق الخروج من الأزمة الراهنة لهذا النظام بيّن لا لبس فيه وهو مواجهة تقدم عليها القوى الحية في النظام العربي، وجلها من القوى غير الرسمية يكون هدفها الاستراتيجي الحفاظ على بقاء النظام وإنجاز مهمة التغيير الديمقراطي فيه بما يفي بحقوق المواطن العربي من ناحية ويعزز قدرات النظام على مواجهة المخاطر المحيطة به من ناحية أخرى، وثمة قوى واضحة في الساحة العربية تضطلع بهذه المهمة بالفعل وتحقق إنجازات لافتة على الرغم من صعوبة الظروف التي تكتنف حركتها وإن لم تحقق هذه الإنجازات حتى الآن النقلة النوعية المطلوبة في وضع النظام العربي لهذا السبب تحديداً ـ أي صعوبة الظروف المحيطة بقوى المقاومة في النظام ـ ولذلك فإن هذه القوى مطالبة بتوحيد صفوفها كي تعزز قدرتها مجتمعة على المواجهة وإدارة الصراع بأكثر الأساليب رشادة حتى لا تؤدي أي حركة غير محسوبة لها إلى تفاقم المخاطر أو ظهور بؤر جديدة لها، والسعي إلى بناء أوسع شبكة ممكنة من التحالفات بينها وبين غيرها من القوى التي تتبنى الأهداف الاستراتيجية ذاتها حتى وإن اختلفت في مناهج تحقيقها. بغير هذا تتفاقم المخاطر المحيطة بالأمة وبه وحده يمكن لأبنائها أن يضعوا أقدامهم على بداية طريق طويلة وشاقة لا مناص من السير فيها إن كنا نريد الوصول بهذه الأمة إلى الآفاق الرحبة لمشروعها النهضوي الخلاق.